



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

المرحلة الرابعة

محاضرات في مادة النظريات النقدية

مكتبة
الجامعة

إعداد : البروفسور / حميد حسن خلف

مكتبة
الجامعة

مكتبة الجامعة / استنساخ - ملون - عادي - ملازم - كتب
قانون - قرطاسية - ساعات - هدايا - طلبات خاصة -
طباعة ليزيرية - طباعة بحوث - سحب تقارير من الانترنت

كل ما يحتاجه الطالب الجامعي تجده عندنا / العنوان
كلية طب الأسنان - مقابل قسم إدارة الأعمال - بناية مطعم
الجامعة الجديد

إدارة : قحطان صالح البياتي (هـ / 07729664992)

2024

2023

الفصل الاول : مدخل تاريخي للنقود :

مقدمة : تلعب النقود في العصر الحديث دوراً هاماً وتترك أثراً بالغة الأهمية في الميادين

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتثور التساؤلات عن كيفية نشأة النقود وأهميتها ووظائفها؟

أولاً : نشأة النقود والتطور التاريخي لها : في المجتمعات البدائية كانت حاجات الانسان محدوده

للغاية تكاد تنحصر في حد ادنى ضروري من المأكل والمشرب والملبس والمأوى , وكان الانسان في

هذه المجتمعات يبذل جهد يومه كله في اوجه النشاط الاقتصادي المحدودة والمتاحة (كالصيد

والقنص) ليوفر بالكاد هذه الحاجات . اي أن الانتاج كان يتم لتحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد ولايوجد

فائض في الانتاج , ولم يكن هناك تبادل سلمي بصفة عامة . ومع التطور الاقتصادي بدأت الانشطة

الاقتصادية تعرف درجة من التنوع في الزراعة والرعي وعرف الانسان نوعاً من التخصص وتقسيم

العمل، حيث يتخصص كل فرد في مهنة او حرفة معينة , وترتب على هذا التنوع في الانشطة

الاقتصادية ان اصبح الفرد ينتج كمية من المنتج الذي يتخصص في إنتاجه تزيد عن حاجته منها ,

اي اصبح يحقق فائضاً كما ترتب على ذلك ان اصبح الفرد لا ينتج ما يحتاجه من المنتجات الاخرى

.ونتيجة لذلك وجدت الحاجة الى التبادل حيث يستبدل الفرد من فائض إنتاجه الذي تخصص فيه

للحصول على ما يحتاجه من فوائض انتاج الافراد الاخرين في المجتمع , وهكذا فإن الحاجة الى

التبادل نشأت نتيجة للتطور الاقتصادي وتقسيم العمل , واخذ هذا التبادل في بداياته شكل المقايضة

اي مبادلة منتج عيني مقابل منتج عيني اخر (كاستبدال القمح بالرز) و(المقايضة : سلعة مقابل سلعة) .

ثانياً: صعوبات المقايضة : مع تنوع وتعدد حاجات المقايضين واتساع نطاق التبادل نشأت صعوبات

عديده في عملية المقايضة تمثلت بالاتي:

ثالثاً : الأسباب التي أدت بنا الى الانتقال من التبادل السلعي إلى النقود :

1. صعوبة توافق رغبات المقايضين (المتعاملين) الأطراف المتبادلة :

يتطلب نظام المقايضة أن يكون هناك توافق في رغبات المتعاملين من حيث الحجم المناسب والجودة الملائمة ، والزمان والمكان المناسبين للتبادل .

وتأتي هذه الصعوبة بسبب تزامن عمليتي البيع والشراء في آن واحد عند المقايضة ، فيكون المشتري بائعاً ويكون البائع مشترياً في نفس الوقت ، فعندما يقوم الفرد بعرض بضاعته التي فاضت عن حاجته فلا بد أن يبحث عن مستهلك لها ويكون لديه نفس البضاعة التي يطلبها الأول بدلاً لسلعته ، وإلا سوف يبحث عن شخص آخر يوافق هذه الرغبة وقد يمض وقت طويل قبل أن تتوافق رغبات الطرفين المتبادلين وقد لا تتوافق أبداً إلا إذا قام الأول بمحاولات عديدة حول توافق الرغبات هذه بأن يبحث عن شخص آخر يطلب سلعته وتكون لديه السلعة التي يطلبها الشخص الثاني الذي يعرض السلعة التي يطلبها هو نفسه وهكذا.

2- صعوبة تقدير قيم السلع المعدّة للتبادل : أي عدم وجود وسيلة متفق عليها لتقدير قيمة المنتجات المتبادلة :

وذلك بسبب عدم وجود وحدة قياس مشتركة كالنقود لقياس قيم السلع والخدمات المتبادلة ، وبالتالي يصبح من الضروري لتقدير قيمة أي سلعة أن يتم مقارنتها بالسلع الأخرى في السوق وذلك لمعرفة قيمتها السوقية ، أي في حالة تقدير قيمة سلعة معينة فإنه يتحتم معرفة قيمتها بالنسبة لكل السلع المعروضة في السوق ، وهذا يعني أيضاً أنه كلما ازداد عدد السلع المعروضة في السوق تزداد معها صعوبة تقدير قيمتها نتيجة ازدياد عدد السلع أولاً ثم بسبب زيادة عدد العارضين والمشتريين الذين تختلف تقديراتهم حسب ما يجدون من منافع ومزايا في هذه السلع والخدمات.

3- تعدد نسب تبادل السلع في السوق :

ويشير ذلك الى أن زيادة عدد السلع المعروضة في السوق يؤدي إلى زيادة النسب المتبادلة ،
ونستطيع حساب نسب التبادل بين السلع من خلال العلاقة الرياضية التالية :

$$\text{عدد نسب التبادل (قيم السلع)} = \frac{\text{عدد السلع المعروضة (عدد السلع المعروضة - 1)}}{2}$$

$$T = n (n-1) \div 2 \quad \text{حيث } T = \text{عدد نسب المبادلة}$$

$$N = \text{عدد السلع في السوق}$$

(a) فإذا كانت $N = 10$ فإن عدد نسب المبادلة يكون

$$T = 10 (10-1) / 2 = 45 \quad \text{اي يوجد خمسة واربعين نسبة مبادلة (سعر تبادل)}$$

في حالة وجود عشر سلع فقط وهكذا :

(b) فلو افترضنا أن هناك أربع سلع معروضة للمبادلة فإن عدد نسب التبادل أو عدد نسب
المقايضة فيما بينهما هو :

$$\text{عدد نسب التبادل (القيم)} = \frac{(1-4)4}{2} = \frac{3 \times 4}{2} = \frac{12}{2} = 6 \quad \text{قيم .}$$

وهذا يعني وجود ست نسب تبادل ممكنة للسلعة الواحدة بدلالة السلع الثلاثة الأخرى ، فهي
قيمة السلعة الأولى بدلالة الثانية ، ثم قيمة السلعة الأولى بدلالة الثالثة ، ثم الأولى بدلالة الرابعة ، ثم
الثانية بدلالة الثالثة ثم الثانية بدلالة الرابعة ، وأخيراً قيمة السلعة الثالثة بدلالة السلعة الرابعة.

* (وتعدد نسبة المبادلة (تعدد قيم السلع المتبادلة) يعود إلى عدم وجود مقياس مشترك للقيم
الاقتصادية كما هو سائد في الاقتصاد النقدي الذي يعبر عن قيمة كل سلعة بعدد من الوحدات النقدية

أن صعوبة ايجاد وحدة قياس مناسبة للتبادل في ظل نظام المقايضة ينجم عنه العديد من الصعوبات والآثار السلبية وأبرزها :

- صعوبة عمل الحسابات القومية مثل الناتج والدخل القومي.
 - صعوبة عمل حساب الشركات.
 - صعوبة عمل حسابات الموازنة العامة للدولة وغيرها من الحسابات القومية
- ولنا ان نتصور الفوائد الكثيرة والعظيمة من جراء استخدام النقود (بدلاً عن نظام المقايضة) في تسهيل الحياة الاقتصادية وتسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله.

4- عدم قابلية السلع على التجزئة :

تزداد صعوبة المقايضة في حالة عدم امكانية تجزئة الأشياء الداخلة في المبادلة إلى وحدات صغيرة ، فإذا أراد شخص أن يبادل مثلاً جملاً بكمية من البطاطا والقمح فإنه من الصعوبة العثور على شخص لديه هاتين السلعتين ويرغب بمبادلتها بالجمل ، ومن الصعوبة أن يقوم الشخص الأول بتجزئة الجمل وبيعه لأن ذلك يقلل من قيمته التبادلية ، كذلك صعوبة تقييم الجمل أمام كل السلع الأخرى.

5- صعوبة احتفاظ الأفراد بثرواتهم (اي فشل نظام المقايضة في اداء وظيفته كأداة لاختزان القيم والثروة).

لم يكن نظام المقايضة كفوئاً وصالحاً في ان يصبح اداة لاختزان القيم والثروة . اي اداء وظيفته الادخار. ففي ظل هذا النظام وبسبب عدم وجود أداة لحفظ القيمة ، فإنه يصبح من الصعوبة حفظ قيم السلع لفترات طويلة من الزمن وبخاصة السلع الغذائية لأنها عرضة للتلف والآفات وتدهور قيمتها سريعاً مع الزمن بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف خزنها مما يدفع الشخص إلى مبادلتها بسلع أخرى قد لا يحتاج إليها أو استخدامها ، أو يقايضها بشروط غير مناسبة له.

ولكن رغم هذه الصعوبات والمشاكل التي تكتنف نظام المقايضة فإن هذا النظام ساهم بشكل كبير في عمليات التبادل التجاري في المجتمعات البدائية ولازالت أشكال المبادلة بالمقايضة موجودة إلى يومنا الحالي.

والحق يقال ان العوائق والصعوبات التي كانت تعترض نظام المقايضة اظهرت بوضوح تفوق النقود على نظام المقايضة .ذلك أن اكتشاف النقود واستخدامها كأداة لإتمام المبادلات ، وكمقياس للقيم ومخزن للثروة (مخزن للقيمة) وكأداة للوفاء بالمدفوعات الاصلية والأجلة ، يمثل ارقى تطور وصل اليه المجتمع البشري ، كذلك يعتبر أعظم انجاز للبشرية من حيث كونه نظام يتفوق على نظام المقايضة الذي تضاءلت اهميته ، وفقد دوره مع مراحل التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الانسانية.

رابعاً - النقود والتغلب على صعوبات المقايضة: من رحم صعوبات المقايضة ولدت النقود ، حيث تلك الصعوبات ومحاولة التغلب عليها ، حيث تكلف المقايضة وقتاً وجهداً كبيرين مع البطء في اتمام الصفقات وزيادة حجم المبادلات ، مع ضيق نطاق السوق وأثر ذلك على مستوى الانتاجية وحجمها . ومن هذا المنطلق بدأ التفكير في وسيلة أو أداة تقاس قيمة كل سلعة بالنسبة لها ، وتكون وسيطاً للتبادل بحيث يستطيع الشخص المتبادل سلعته مقابلها ويشترى بها ما يشاء من سلع اخرى ، وهذه الوسيلة التي تحقق ذلك هي النقود.

خامساً - أهمية النقود: كما ذكرنا فإن النقود مهمة وتلعب دوراً هاماً في تسيير عملية التبادل وتقليل تكاليفه ، الأمر الذي يعزز من اتساع نطاق وحجم التبادل على المستويين المحلي والدولي بما سيتبع ذلك من تعزيز اتساع حجم نطاق الاسواق المحلية والدولية .ومن ناحية اخرى فهناك علاقة وثيقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي ،وكذلك توجد علاقة وثيقة بين عرض النقود والطلب عليه من ناحية وبين مستويات أسعار الفائدة من ناحية أخرى ، حيث تؤثر اسعار الفائدة على عرض الادخار والطلب على الاستثمار.

سادساً : تعريف النقود : ظل تقديم تعريف محدد للنقود محل جدل كبير بين الاقتصاديين والمفكرين والفلاسفة ، حيث لم يكن تحديد ماهية النقود أمراً سهلاً ولذلك تعددت التعاريف للنقود تبعاً للدور او الوظيفة التي تؤديها النقود في مجتمع ما ، وهناك مجموعة من التعاريف:

- تعرف النقود : بأنها أي شيء مقبول قبولاً عاماً كأداة دفع في تسوية المدفوعات مقابل السلع والخدمات وتسوية الديون ، وبهذا المعنى فإنها تستعمل كوسيط للمبادلة أو كأداة لنقل القوة الشرائية ، وقبلوها العام كأداة للدفع أو كوسيط للمبادلة وهو الذي يحدد شكلها ، وهذا يعطي النقود القوة في شراء الأشياء بصورة مباشرة.
- النقود هي القوة الشرائية المقبولة بوجه عام في التعامل.
- النقود هي اداة تسوية المدفوعات والديون.
- النقود هي الشيء الذي يحدد القانون قيمته النقدية.
- النقود هي كل ما تفعله النقود.

كما يمكن تعريف النقود ومن خلال وظائفها على أساس أنها وسيلة للمبادلة وكمقياس للقيم ومخزن لها.

فالنقود وبهذا المعنى تعني :

- أي شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون.
- هي كل أداة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشتري أو مدين الدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها.
- هي أداة تبادل مقبولة عموماً في مجتمع نقدي.
- هي كل وسيلة دفع مقبولة قبولاً واسعاً وتنتقل بحرية من يد إلى أخرى كوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة. وهنا نذكر التعريف الشامل للنقود والذي يحتوي لكل وظائف النقود وهو
- (النقود هي اي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون في الوفاء بالالتزامات ويستخدم كوسيط للتبادل ، وكوحدة للحساب ، ومخزن للقيم ، وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة).

سابعاً : وظائف النقود :

1- الوظائف الأساسية للنقود :

للنقود وظائف مختلفة تقوم بها على صعيد الاقتصاد الكلي من أبرزها هي :

أ- النقود كمقياس لقيم السلع والخدمات (وحدة حساب) :

فالنقود حسب هذه الوظيفة تستخدم كوسيلة عامة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات لأنها تسمح لنا بتحديد عدد الوحدات النقدية اللازمة لشراء كمية معينة من سلعة ما أو مقابل خدمة معينة ، وفي كل عملية تبادل تصبح النقود أداة قياس مشتركة أو مقياساً عاماً لقيم الأشياء المعروضة.

وكذلك فإن النقود تساعد رجال الأعمال في حساب تكاليف الانتاج وتخطيط الانتاج وتصوير حساب الأرباح والخسائر ، ولكن تبرز هناك مشكلة هامة تميز النقود كمقياس للقيمة عن سائر المقاييس الأخرى ، ففي حين أن المقاييس الأخرى كالمتر والكيلو غرام وغيرها تعتبر مقاييس ثابتة في كل زمان ومكان ، نجد أن قيمة النقود تتغير بحسب تغير المستوى العام للأسعار ، فأى تغير في المستوى العام للأسعار يؤثر على القيمة الحقيقية لوحدته النقد المتداولة.

وتنفرد النقود أيضاً بوظيفة قياس القيم بالمقارنة مع الأصول المالية الأخرى بحيث لا تتنافسها في هذا الأصول المالية والحقيقية الأخرى ، فهي الأصل المالي الوحيد الذي يقوم بقياس القيم ، فالسندات والودائع الزمنية وودائع التوفير وكافة الموجودات المالية الأخرى لا تستخدم اطلاقاً في تقدير قيم السلع والخدمات.

ب- النقود تعمل كوسيط (في التبادل) لتسهيل عمليات التبادل التجاري :

(سلعة ، نقود ، سلعة) أي يتم بيع السلعة مقابل النقود ثم تستخدم النقود لشراء سلعة أخرى ، والشرط الهام والأساسي لهذه الوظيفة هو القبول العام للنقود من جميع المتعاملين في السوق ، بالإضافة إلى شرط استقرار الأسعار أو ثبات قيمة النقود.

ويترتب على وساطة النقود لعمليات المبادلة النتائج التالية :

- تعمل على تجزئة عملية المبادلة إلى عمليتين مستقلتين كل منها عن الأخرى ، فالنتاج والمنتج يبيع بضاعته إلى الآخر الراغب في شرائها ثم يحتفظ بالنقود التي حصل عليها ويستطيع حالاً أو فيما بعد أن يشتري ما يرغبه بحيث تعطي النقود حرية الاختيار كاملاً باعتبارها تمثل قوة شرائية مخزونة.
- أن استلام الشخص للنقود مقابل بيعه للبضاعة لا يوافقه إلزام انفاقها بصورة فورية ، حيث يستطيع الشخص الاحتفاظ بها (ادخارها) لفترة من الزمن إلى أن تظهر الحاجة إلى انفاقها على سلعة أو خدمة معينة.
- إن استخدام النقود كواسطة للمبادلة يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت والجهد ويزيد من الانتاجية ووقت الفراغ نتيجة لانخفاض سلسلة المعاملات التي تجري في ظل المقايضة لإشباع رغبات الأطراف المتعاملة في السوق.
- إن النقود تقوم بوظيفة المبادلة وكمقياس للقيم في الظروف المستقرة ، ولكن في الظروف الطارئة وفي أوقات التضخم الجامح حيث تفقد النقود قيمتها وتقل الثقة بها من قبل الافراد والوحدات الاقتصادية ، لذلك يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسلع الحقيقية على النقود كأداة للدفع والمبادلة وكمخزن للقيم كالذهب والأراضي والعقارات في اوقات التضخم .

2- الوظائف المشتقة للنقود :

أ- تعمل النقود لحفظ القيمة (مخزن للقيم):

النقود كأداة تسمح لنا بتأجيل الإنفاق لحين الحاجة إليه ، وذلك عندما تكون المنفعة المتحققة من الإنفاق أو الاستهلاك أكبر ما يمكن ، فنشتري السلعة أو الخدمة عندما نحتاج إليها ، فالنقود كأداة للمبادلة لها القدرة لنقل القدرة الشرائية من فترة لأخرى لأنها لا تفسد ولا تفقد قيمتها ، ولذلك فهي تربط الحاضر بالمستقبل وتكون جاهزة لإنفاقها على السلع والخدمات مالياً وكذلك في المستقبل وهذا يمنح الفرد حرية اختيار كمية ونوع السلع والخدمات ووقت شرائها ومن أي مكان تشتري

، بالإضافة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطائفة كالشيخوخة والمرضى أو الانتظار لتوظيفها في الأصول المالية كالأسهم والسندات أو استخدامها كأداة للمدفوعات المؤجلة.

ب- النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة : هذه الوظيفة مشتقة من الوظيفة الأساسية للنقود كوسيط للمبادلات ذلك أن : المبادلات قد تكون آنية أو عاجلة ، أو قد تكون آجلة ، وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة مع تطور وسائل الائتمان وأساليب البيع الآجل وأجراء التعاقدات الآجلة على المستوى المحلي ، وعلى المستوى الدولي ، حيث تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية واتسعت الصفقات الدولية والقروض بين الدول والتي يتم تأطيرها على شكل عقود آجله تكون النقود فيها هي الاداة لتسوية تلك الصفقات والمدفوعات الآجلة.

وللنقود آثار عديدة منها:

أ- أثر النقود على مستوى النشاط الاقتصادي :

اشار الاقتصادي (كينز) بوجود تأثير حقيقي للنقود على مستوى الانتاج الحقيقي والدخل القومي والتوظيف والأجور وأسعار عناصر الانتاج وذلك بتأثير عرض النقد والطلب عليه و على متغيرات الاقتصاد الكلي.

فلو تفوق عرض النقد على الطلب عليه فإن سعر الفائدة (هناك علاقة عكسية بين عرض النقود و سعر الفائدة) على القروض الاستثمارية سوف ينخفض ، مما يشجع على الاستثمار ويزيد من الانتاج الكلي ، فسيؤدي إلى زيادة عوائد عناصر الانتاج وبالتالي يزيد الانفاق الاستهلاكي الكلي فينشط الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تقوم المؤسسات بتشغيل المزيد من العمالة وزيادة الانتاج ويحصل العكس إذا قل عرض النقد عن الطلب عليه.

ب- أثر النقود على عدالة توزيع الدخل :

و يحصل ذلك عند تغير قيمة النقود بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ، فعند ارتفاع الأسعار سوف تتضرر فئات من الأفراد ، فيتضرر أصحاب الدخل المحدودة والدائنين والمدخرين

حتى لو زادت رواتبهم وأجورهم في المدى الطويل ، لأن هذه الأجور لا تزيد بنفس سرعة زيادة أسعار السلع والخدمات ، وكذلك سوف يستفيد من التضخم فئات أخرى من الأفراد ، مثل التجار والمدينين والمقترضين بسبب زيادة الأسعار.

ثامناً : خصائص النقود (مزايا إضافية للنقود) :

إن ما يساعد النقود على القيام بوظائفها الهامة هو بسبب تمتعها بخصائص فريدة لا تشاركها بها أصول مالية أو حقيقية أخرى ، وهذه الخصائص تطورت مع الزمن بتطوير القواعد والأنظمة النقدية ، ومن أهم خصائص النقد ما يلي :

1- القبول العام :

فالقبول العام للنقود يعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد داخل الحدود الجغرافية للبلد والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع والخدمات بحيث لا يرفضها أي من الأطراف المتبادلة في السوق لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المتبادلة.

وهذه القوة مستمدة أولاً من القانون بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة أي بمعنى أن لها قوة إبراء قانونية غير محدودة في تسديد المدفوعات والديون ، أما خارج حدود الدولة فيكون التعامل بالعملة الوطنية اختيارياً.

2- المتانة المادية والقيمية :

وهذه الخاصية تعني استقرار القوة الشرائية للنقود مع متانة المادة التي صنفت منها لأن النقود تمثل حقاً عاماً على البنك المركزي مقابل الحصول على السلع والخدمات المعروضة في السوق في أي وقت ، فالجانب المادي في صناعة النقود أي المتانة المادية لا تمثل تحدياً كبيراً بحد ذاته ، إذ تصنع النقود من أجود المعادن المعروفة والورق حيث تعد مقاومة للعوامل الطبيعية فهي لا تصدأ وقليلاً ما تتآكل أو تتلف ، ولكن التحدي يبرز في المحافظة على قيمة النقود واستقرار القوة الشرائية لها.

3- أن تكون نافعة لجميع أفراد المجتمع :

فجميع أنواع النقود السلعية والورقية وحتى الالكترونية يجب أن تكون ذات منفعة عامة لإشباع حاجات المتعاملين بها ، وهذه الخاصية هي مكملة لخاصية القبول العام للنقود ، إذ لا يقبلها الأفراد ما لم تكن نافعة لهم في عمليات التبادل التجاري ، وتستمد النقود منفعتها من خلال قدرة حاملها في الحصول على السلع والخدمات.

4- الندرة النسبية للنقود : وتعني عدم توفرها بكميات كبيرة مما يفقدها قيمتها ، ولا أن تكون نادرة جداً بحيث تعيق عملية التبادل التجاري ، لذلك يجب إصدارها بما يتلاءم مع حاجة المبادلات التجارية وتحافظ على قوتها الشرائية أيضاً.

5- قابلية الانقسام والتجزئة : ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة ليتمكن المستهلكون من شراء مختلف القيم الاقتصادية من سلع وخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها وذلك بإصدار فئات مختلفة للنقود.

6- صغر الحجم وسهولة الحمل والتداول : وهذه السمة يجب أن تنطبق على جميع فئات النقود فتكون سهلة الحمل والنقل والخزن لتيسير تبادلها مقابل السلع والخدمات.

7- سهولة التمييز : وتتعلق بتحديد لون خاص لكل فئة نقدية وحجم يتناسب مع قيمة الوحدة النقدية وتكون قيمة الورقة النقدية واضحة جداً بأرقام يسهل تمييزها.

8- التجانس : إن التجانس يشير إلى أن كل وحدة من العملة الوطنية (كالدينار) متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى من نفس الفئة.

9- الاستمرارية وعدم القابلية للتلف بسرعة.

تاسعاً : قيمة النقود : وتعني القوة الشرائية للوحدة النقدية ، أي كمية السلع والخدمات التي تستطيع مبادلتها بوحدة النقد.

$$\text{قيمة النقود (القوة الشرائية)} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

فعند ارتفاع الأسعار (التضخم) تقل القوة الشرائية للنقود ، أي أن المستهلك لم يعد قادراً على شراء نفس الكميات السابقة بنفس المقدار من النقود ، بل بأقل من السابق.

ويمكن حساب التراجع في قيمة النقود في حالة التضخم كما يلي :

$$\text{نسبة التغير في قيمة الوحدة النقدية} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الحالية}}$$

فمثلاً لو ارتفعت الأسعار في عام 2010 إلى 140% بالمقارنة مع سنة الأساس 100%

فتكون نسبة تغير قيمة الوحدة النقدية كالتالي :

$$\text{نسبة التغير في قيمة النقود} = \frac{100\%}{140\%} \times 100 = 100 \times 0.714 = 71.5$$

$$(28.5 = 71.5 - 100)$$

أي أن النقود خسرت من قوتها الشرائية ما يقارب (28.5%) مما كانت عليه في سنة الأساس.

وهنا نلاحظ أنه في حين ارتفعت الأسعار بنسبة (140%) فإن ذلك أدى إلى تراجع القوة

الشرائية للوحدة النقدية بنسبة (28.5%) .

الفصل الثاني: أنواع النقود وأشباه النقود :

لقد تطورت أشكال النقود وفقاً لتطور المجتمعات والحاجة للنقود لتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، وهو ما سيتم عرضه على النحو التالي :

1-: النقود السلعية :

وهي النقود التي تعادل قيمتها النقدية بقيمتها المادية السلعية أو السوقية ويمكن استعمالها لأغراض غير نقدية كذلك. وهي النظام النقدي الذي تعارفت عليه المجتمعات البشرية باتخاذ سلعة معينة لتكون هي وحدة النقد التي يتم التعامل بها في عملية تبادل السلع والخدمات بين الافراد.

وقد ابتكر الانسان هذا النوع من النقود كخطوة أولى فأتخذ الانسان من البيئة المحيطة به سلعاً مختلفة كوسيط للتبادل بحيث تتوفر فيها الخصائص الهامة للنقود مثل الندرة النسبية والمتانة المادية وأن تكون من الأشياء النافعة للمجتمع ككل وأن تكون لها قيمة ذاتية بحيث تستطيع إشباع الرغبات أو أن تحقق المنفعة بذاتها وقابليتها على الحفظ والتداول لفترة طويلة من الزمن. والأمثلة كثيرة على النقود السلعية ، حيث استخدمت بعض الحيوانات كسلعة نقدية : كالجمال والثور والماشية عند العرب، والأرز عند شعوب شرق آسيا والملح والصدف في وسط غربي أفريقيا : واستخدمت بعض المجتمعات القمح والتبغ والبن والزبيب كوحدة نقدية سلعية : وقد شاع استخدام الذهب والفضة كنقود سلعية لفترة طويلة من الزمن. ان لجوء تلك المجتمعات الى اتباع نظام النقود السلعية يمثل اول خروج على نظام المقايضة البحت والذي كانت تعتريه الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تمت الإشارة لها اعلاه.

2- النقود المعدنية : تعتبر النقود المعدنية شكلاً متطوراً من أشكال النقود السلعية ، حيث ومع تطور حاجة الأفراد إلى النقود لتسوية المدفوعات الداخلية والخارجية بدأ الناس يستخدمون أنواع جديدة من النقود السلعية بدأت بالمعادن غير الثمينة كالحديد والنحاس عندما كانت المعاملات محدودة وقيمة السلع المتبادلة قليلة ، ولكن مع توسع التجارة والمبادلات. وتم استخدام المعادن النفيسة كالذهب والفضة كنقود منذ خمسة آلاف سنة وقد اظهرت الآثار أن شعب الليدين في آسيا الصغرى والذين

ينحدرون من أصل يوناني كانوا أول من استخدم المعادن كنفود حيث كانوا في بداية الامر يتم سك النقود عندهم على أشكال متباينة مختلفة الوزن والمعيار وقد يتطلب ذلك حمل واصطحاب موازين الى جميع الاماكن التي يتم فيها التبادل مما كان يثير الكثير من العوائق في التعامل ، وللتغلب على ذلك بدأت المجتمعات البشرية في سك المعادن على شكل مسكوكات معدنية ذهبية او فضية كاملة بوزن معين ومعيار محدد ، حيث كان نظام السك يقوم على اساس تعادل قيمة المعدن كوحدة نقدية مع قيمتها وزناً كسلعة (أي تعادل قيمتها الاسمية كنفد مع قيمتها التبادلية كسلعة)، ان استعمال المعادن النفيسة كالذهب والفضة أدى الى ارتفاع قيمة النقود المعدنية الذهب والفضة بسبب وجود طلب اضافي مكون من طلب المعدن كنفود + الطلب على كسلعة الامر الذي أدى الى ارتفاع القوة الشرائية للذهب .

ويعود تفضيل الأفراد للذهب والفضة إلى الخصائص التالية :

- (a) عدم امكانية التحكم بإنتاجها مما يوفر لها قيمة سوقية أكثر استقراراً من بقية السلع.
- (b) لعدم تعرضها للتلف أو الصدأ والتآكل، وقابليتها للخرن وبالتالي فهي أفضل من غيرها من السلع كمستودع للقيم.
- (c) سهولة تجزئة وحمل ونقل المعادن الثمينة.
- (d) المكانة الكبيرة للذهب والفضة في نفوس الأفراد والدول على المستوى المحلي والدولي ، فبالنسبة للأفراد هي وسيلة للاحتفاظ بالثروة ، وبالنسبة للحكومات هي مصدر لثروة وزيادتها.
- (e) تمتع المعادن النفيسة بالندرة وارتفاع في قيمتها بحيث تستطيع شراء كميات كثيرة من السلع بوحدات صغيرة من المعادن الثمينة.
- (f) تتسم الفضة والذهب بالتجانس التام والتماثل والقابلية للتجزئة الى وحدات أصغر مع الاحتفاظ بقيمتها، مما يجعلها أكثر من غيرها كأداة للمبادلة وكمقياس للقيم.

3- النقود الورقية :

استخدمت البشرية الذهب والفضة في المبادلة لفترة طويلة لكن هناك خطورة السرقة والضياع على انتقال هذه المعادن لإنجاز المعاملات ، مما أقنع الأفراد إلى إيداع الذهب والفضة لدى المصارف ورجال الأعمال نظير حصولهم على شهادة تثبت بأن لديهم كمية من الذهب والفضة لدى التجار أو الصيرفي بحيث سيتعهد التاجر أو الصيرفي بإرجاع كمية الذهب والفضة التي تم إيداعها للمودع عند الطلب ، ولكن عندما ازدادت الثقة بين التجار والمتعاملين أصبح هناك إمكانية لإصدار شهادة من قبل المصارف لها قيمة محددة وفئات مختلفة بحيث يستطيع التجار تسوية المعاملات بينهم عن طريق تداول شهادة الإيداع دون الحاجة إلى تحويلها إلى نقود معدنية ، وهناك قبول لهذه الشهادة من قبل الأفراد نظراً لإمكانية تحويلها إلى الذهب والفضة بالقيمة المحددة لها ، ومع اتساع نطاق المصارف التجارية في القرن (16) والقرن (17) وزيادة ثقة الأفراد بها وزيادة حجم التعامل كان له الأثر المهم في قيام المصارف التجارية على إصدار نقود ورقية مقابل إيداعات الأفراد من الذهب والفضة وأصبحت هذه النقود الورقية تمثل نقود نائبة عن الذهب والفضة في التداول مع قابليتها على التحول إلى الذهب والفضة مما يتطلب من المصارف التجارية أن تغطي الإصدار النقدي الورقي بصورة تامة بغطاء معدني ، ولذلك فالتوسع أو الانكماش في النقود الورقية المصدرة يرتبط بحجم الاحتياطي الذهبي. كان الانتقال من نظام النقود السلعية المعدنية إلى النقود الورقية إيذاناً بالولوج والسماح باستخدام النقود الائتمانية والتحول إلى نظام نقدي أكثر تطوراً تشكل النقود الورقية قاعدته الرئيسية.

أن التحول إلى النقود الورقية لم يتم مرة واحدة وإنما مر بمراحل متعددة نوجزها بالتالي:

- مرحلة ظهور النقود التمثيلية: (مرحلة ظهور دور الصرافين وصياغ الذهب).
- مرحلة ظهور النقود النائبة : ويقصد بها الصكوك والشهادات الورقية المغطى قيمتها بالذهب أو الفضة وهي تشبه شهادات الإيداعات والإيصالات التي ذكرناها سابقاً.
- مرحلة ظهور النقود الورقية الالزامية .

4- النقود القانونية :

وهي النقود التي يستمد قبولها العام من القانون ، وتحمل هذه النقود أهمية كبيرة في الوقت الحالي ، من حيث اتساع استخدامها وأثرها على النشاط الاقتصادي رغم حداثة وجودها ، وأهم أنواع النقود القانونية هي :

أ- **النقود الورقية الإلزامية** : لم تكن مرحلة استعمال النقود النائية قابلة للاستمرار والتطبيق في الواقع وبشكل مستمر ودائمي، حيث جاء الوقت الذي عجزت فيه البنوك المركزية عن تحويل النقود النائية إلى ذهب بسبب انخفاض كمية إنتاج الذهب عالمياً ، الأمر الذي دفع الحكومات إلى إصدار قوانين ملزمة للأفراد بقبول وتداول واستخدام النقود الورقية الإلزامية في التعاملات اليومية بكل أشكالها، وعندها أصبح النقد الورقي هو وحدة النقد الأساسية الغير قابلة للتحويل إلى ذهب ، وبالتالي أصبحت نقود الزامية بحكم القانون تتمتع بقوة ابراء غير محدودة ، وهنا أصبحت مهمة البنوك المركزية تنحصر في إصدار وإدارة شؤون النقد والسياسة النقدية.

النقود الورقية الإلزامية: وهي نقود يتم إصدارها من قبل البنك المركزي بموجب القانون غير قابلة للتحويل إلى ذهب لدى السلطة النقدية (البنك المركزي).

وبنفس الوقت فإن النقود الورقية الإلزامية تمثل ديناً على البنك المركزي بمعنى أن من يملك الدينار فله الحق في الحصول على كمية من السلع والخدمات وتدرج ضمن مطلوبات البنك المركزي ، ولأنها تمثل قوة شرائية لمالكها فإنه يتطلب من البنك المركزي أن يحتفظ بموجودات من النقد الأجنبي والذهب مقابل إصدار النقود الورقية ، و يدعى ذلك بالغطاء النقدي و يعتبر قيداً على البنك المركزي عند الإفراط في الإصدار النقدي. وتتميز النقود الورقية الإلزامية بسهولة حملها وتبادلها وانخفاض كلفة إنتاجها وإصدارها ، كما انها مضمونة القيمة بضمان الدولة وقوة اقتصادها، لكنها تعاني من بعض أوجه القصور والسلبيات من أبرزها الإصدار النقدي المفرط لها والذي يمكن أن يتسبب بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وضعاف قوتها الشرائية.

ب- النقود المساعدة :

وهي نقود يصدرها البنك المركزي بفئات صغيرة من أجل تسهيل عمليات الدفع وإنجاز المعاملات الصغيرة ، ولا تتخذ النقود المساعدة شكلاً واحداً ، فقد تكون على شكل مسكوكات معدنية أو نقود ورقية بفئات صغيرة ، ولها قوة إبراء قانونية محدودة وذلك لأن الغرض الرئيسي من إصدارها هو تسيير عمليات التبادل ذات القيمة الصغيرة ، وتتسم بكون قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها السلعية وأنها تمثل نسبة ضئيلة من مجموع عرض النقد.

5- النقود الكتابية : (النقود المصرفية).

وهي الإيداعات المصرفية التي تتخذ شكل حسابات جارية (أو ودائع تحت الطلب) لدى المصارف التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح الوحدات الاقتصادية غير المصرفية وديون على المصارف التجارية، ولكن ليس للنقود المصرفية المشتقة كيان مادي ملموس ، و إنما تتمتع بقبول الافراد بالتعامل بها بحكم الثقة التي اكتسبتها تلك المصارف ، ويطلق بعض المصرفيين عليها مصطلح (النقود الكتابية) او الائتمانية او النقود الداخلية .

وتنشأ هذه النقود من مصدرين هما :

- أ- الإيداع الفعلي للنقود القانونية في حسابات جارية لدى المصارف التجارية وهي احد مكونات M1 ، وغني عن البيان ان الودائع الجارية هي حسابات جارية تنشأ من خلال قيام الافراد والشركات والحكومة بإيداع مدخراتهم لدى المصارف التجارية بدون فائدة وسحبها عند الطلب للوفاء بالالتزامات وتسديد الديون من خلال تحرير شيكات (صكوك) بنكية عليها وتتطوي هذه العملية على تحويل النقود القانونية إلى نقود ودايع على شكل حساب جاري لدى البنك المركزي.
- ب- الودائع المشتقة : والتي لا تنشأ من ايداع فعلي للنقود وإنما تنشأ من خلال قيام المصرف التجاري بفتح حساب تجاري لعملائه (أي أقراضهم) عند منحهم قرضاً مصرفياً أو سلفة أو عند شراء المصرف التجاري موجودات مالية من عملائه (أوراق تجارية ، كمبيالات)، وتسمى هذه العملية بخلق الائتمان. ويعتمد على حجم الفوائض المالية في خزائنها.

ومع وجود تشابه بين النقود القانونية ونقود الودائع لكن هناك اختلافات بينهما تتمثل بما يلي :

- a. إصدار النقود القانونية يتم من قبل البنك المركزي في حين تم إيجاد النقود المصرفية من قبل المصارف التجارية من خلال منح قروض لعملائها.
- b. إن إصدار النقود القانونية من قبل البنك المركزي ليس بدافع الربح ؛ وإنما لتحقيق المصلحة الاقتصادية العامة للبلاد بخلاف النقود المصرفية التي تهدف المصارف التجارية من إصدارها إلى الحصول على فائدة.
- c. النقود القانونية ملزمة القبول بموجب القانون ولكن قبول نقود الودائع ليس ملزماً بحيث يستطيع الدائن رفض قبول الشيك لتسديد قيمة مبيعاته أو ديونه على الشخص المدين .
- d. النقود القانونية موجودات ملموسة ، في حين أن النقود المصرفية تمثل قيوداً حسابية في الكمبيوتر لدى المصارف التجارية والشيك هو الممثل المادي لها ويقوم مقام النقود المصرفية في تسوية المدفوعات.

6- : النقود الإلكترونية : يقصد بالنقود الإلكترونية ، الوسائل الإلكترونية لتحويل النقود من مكان إلى آخر وفقاً لنظام يسمى نظام تحويل الاموال الإلكترونية :

و أختصاراً للنقود الإلكترونية ، هي البديل الإلكتروني للنقد ، منذ أن بدأت تظهر في ثمانينيات القرن المنصرم وبرزت إلى الصدارة خلال هذا القرن ، واصبحت واحدة من اكبر عوامل تغيير اللعبة في الصناعة المالية ، في غضون اربع سنوات فقط من (2014 الى 2018) حيث تضاعف عدد المعاملات المالية الإلكترونية في اوربا وحدها الى أكثر من 4 مليارات ، ويمكن أن تعرف النقود الإلكترونية (بأنها الوسيط النقدي الرقمي الذي يتم تمثيلة على جهاز أو وسيلة الكترونية) ، وتعرف النقود الإلكترونية على نطاق واسع (بأنها مخزن الكتروني للقيمة النقدية على اداة فنية يمكن استخدامها على نطاق واسع لإجراء مدفوعات لكيانات أخرى غير جهة إصدارها ، إذ تعمل هذه الاداة كوسيلة مدفوعة مسبقاً لحامل معين ولا تتضمن بالضرورة حسابات مصرفية في المعاملات. وبذلك تكون النقود الإلكترونية بديل رقمي للنقد الحقيقي يسمح للمستخدمين بأجراء مدفوعات غير نقدية

بأموال مخزنة على بطاقة أو هاتف أو عبر الأنترنت ، بمعنى أنها قيمة نقدية تتمثل بمطالبة أو حق على جهة الاصدار وهذه القيمة مخزنة على جهاز الكتروني (مثل بطاقة الحاسوب) ،وهي تصدر عند استلام اموال بمبلغ لا يقل في القيمة عن القيمة الحقيقية النقدية المستلمة ، ويتم قبولها كوسيلة للدفع من قبل الاطراف الاخرى غير المصدرة لها.

وتعتبر هذه النقود من أحدث وسائل الدفع المستعملة عن طريق نظام تحويل الأموال بشكل الكتروني ، أي بتحويل الأرصدة النقدية من حساب مصرفي إلى آخر لإنجاز المدفوعات أو تسديد الديون وتتمتع بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال وبتكلفة منخفضة جداً ، وهي كذلك تقلل من حجم الأعمال الإدارية المرتبطة بنقل الأموال عن طريق الشيكات. وتعتبر المصارف و صناديق الاستثمار والوسطاء الماليين من اكثر الجهات استخداماً لأساليب التحويل الالكتروني للنقود ويمثل الصراف الآلي (ATM) احد وسائل الايداع والسحب والتحويل للنقود الالكترونية ، ولايوجد اجماع بين الاقتصاديين النقديين والمصرفيين باعتبار النقود الالكترونية نوعاً متطوراً من انواع النقود.

ويؤخذ على هذه النقود جملة من الانتقادات وهي :

- أ. أنها لا توفر إثباتاً باستلام المبالغ المدفوعة أو كشفاً بها وأن المبالغ تحول بشكل فوري مما لا يسمح بفترة زمنية لتعزيز الأرصدة النقدية.
- ب. لا يوجد في النظام الالكتروني ما يمنع من أعمال القرصنة الحاسوبية ولا توجد جهة مسؤولة عن الخسائر في حال حصولها.
- ت. لا تسمح هذه الوسيلة بتعزيز الارصدة النقدية ولا تمكن من الاستفادة من التسهيلات المصرفية لفترة قصيرة عند تجاوز السحب مبالغ الايداع.

(مفهوم النقود الالكترونية وسماتها)

(تؤدي النقود دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية) ، ويتمثل ذلك في الوظائف المعروفة للنقود ، ومن أهمها قيامها بدور الوساطة المالية في المبادلات سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية ، ونظراً لكون النقود إحدى الظواهر الاجتماعية المهمة فقد حفلت على مدى التاريخ بتطورات كبيرة في الشكل والمضمون ، فمنذ اكتشاف الإنسان للنقود كبديل عن المقايضة السلعية ، وهي تمر بمراحل تطور مستمرة ، فقد انتقلت من النقود السلعية العامة إلى السلعية الخاصة ، ثم السلعية المعدنية ثم الورقية النائبة ، ثم الورقية المستقلة (الائتمانية) ثم النقود المصرفية.

ولم يقف تطور النقود عند هذا الحد ، فقد أدى التقدم التقني في مجال الاتصالات وتطور الصناعة المصرفية وانتشار التجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية ، وازدياد الحاجة لبدائل جديدة للدفع إلى ظهور شكل جديد من النقود أطلق عليه مسمى النقود الالكترونية ، والتي تنوعت وتطورت أشكالها وصورها وآلياتها أيضاً ، وسنبين هنا ماهية هذه النقود وسماتها وأشكالها.

أهم التعاريف للنقود الالكترونية :

اختلف الاقتصاديون في تعريف النقود الالكترونية ، فمنهم من ضيق التعريف وقصره على شكل محدد ، ومنهم من توسع في المفهوم وجعله شاملاً لكل تعامل مالي يتم عن طريق وسائل التقنية الحديثة ، بل إن من الاقتصاديين من قال أن النقود اليوم مبنية على التقنية والرياضيات والعلوم ، وليس على الورق والمعدن ، ولذا سنعرض هنا عدد من التعاريف للنقود الالكترونية وكما يأتي :

عرفت النقود الالكترونية : هي قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة حاسب آلي ، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية ، وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.

كما عرفت بأنها : مخزن الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها ، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً.

وعرفت أيضاً بأنها : قيمة نقدية على شكل وحدات ائتمانية يتم تخزينها على أداة الكترونية يحوزها المستهلك ، حيث يقوم بدفع ثمن هذه القيمة التي تتناقص أو تتزايد كلما تم استعمالها للقيام بعمليات الشراء ، أو في حالة إعادة تخزين قيمة جديدة عليها.

وعرفت أيضاً ب : قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوع مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي ، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها ، وتستخدم كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

وبناء على هذه التعريفات يمكن القول : (أن النقود الالكترونية تتمتع بالصفة النقدية المنقولة لها من النقود الورقية ، فليست نقداً قائماً بذاتها ، بل هي صيغة غير مادية للنقود الورقية ، لأن إصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصيغة الورقية إلى الصيغة الالكترونية ، وتستخدم كأداة للمدفوعات وتسوية الحسابات فيما بين العملاء والبنوك من خلال قنوات الاتصال الالكترونية) .

سمات النقود الالكترونية : تتمثل أبرز سمات النقود الالكترونية في الآتي :

1- أن لها قيمة مالية ، وبهذا فإن بطاقات الدفع المسبق لبعض الخدمات لا تدخل فيها ، كبطاقات الاتصالات ووسائل المواصلات ، وذلك لأن المبلغ المخزن بداخلها عبارة عن وحدات خدمات ، وليست قيمة نقدية يمكن استخدامها في شراء السلع والخدمات.

2- أنها مخزنة على وسيلة الكترونية ، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقات بلاستيكية أو على القرص الصلب للحاسب الشخصي للمستهلك ، وهذا يميزها عن النقود القانونية والائتمانية التي تعد وحدات نقدية مسكوكة أو مطبوعة.

3- أنها غير مرتبطة بحساب بنكي ، أي لا يتم الاحتفاظ بأرصدة في حسابات مالية لدى البنوك ، وذلك من أجل تمييز النقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية الأخرى المرتبطة بالحسابات المصرفية للعملاء حاملي هذه البطاقات والتي تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات والتي يشترونها مقابل عمولة تم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة.

4- القبول الواسع لدى غير من قام بإصدارها ، وذلك لكي تحظى بالصفة القانونية ، فلو كان قبولها محدوداً لدى جهات أو أفراد معدودين لما أمكن إطلاق صفة النقدية عنها.

5- عدم خضوعها للحدود الجغرافية ، حيث يمكن تحويل النقود الالكترونية إلى أي مكان في العالم ، وفي أي وقت كان.

6- أن تكون وسيلة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة ، أما إذا اقتصرَت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد فقط فإنه لا يمكن وصفها بالنقود الالكترونية ، بل يطلق عليها البطاقات الالكترونية ذات الغرض الواحد.

أشكال النقود الالكترونية :

يرتكز نظام النقد الالكتروني على البروتوكول الذي طوره شركة (Digi Cash) الذي يسمى (E. Cash) ، وبدأ استخدامه في هولندا عام 1994م ، ومع نهاية عام 1995م ، بدأ بنك مارك توين (Marktwain bank) في إصدار نقود الكترونية بالدولار .

وتختلف صور النقود الالكترونية وأشكالها وفقاً للتطورات التقنية ومن أهمها :

أ- البطاقات مسبقة الدفع (Prepaid Cards) :

ويتم من خلالها تخزين القيمة النقدية على شريحة الكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية ، ومن أمثلتها :

☞ البطاقات الذكية (Smart Cards) : وهذه البطاقات تسمح للعميل باستعمال النقد الرقمي ، الذي هو عبارة عن نقد يتم تخزينه بواسطة الخوارزميات في المعالجات وأجهزة الحاسوب الأخرى ، وتستطيع معالجات البطاقات الذكية التعامل والاتصال مع أي جهاز يحتوي على برمجيات تتوافق معها ، كما يمكن إرسال النقد الرقمي المخزن في البطاقات الذكية أو في أجهزة أخرى تمتلك معالجات شبيهة بمعالجات البطاقة الذكية عبر شبكة الأنترنت.

☞ بطاقات (دانمونت Danmont) مسبقة الدفع (Danmont prepaid Cards).

☞ بعض البطاقات التي تستخدم كنقود إلكترونية وتستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم (Debit Cards) ، مثل بطاقات أبانت كارد (Abant Card).

☞ بطاقة (فيزا تسوق) من مصرف الراجحي ، و (ماداد) من بنك البلاد ، وهذه البطاقات مرتبطة بشركتي فيزا وماستر كارد.

ب- نقود المحفظة الإلكترونية Electronic Wallet :

وهي عبارة عن وحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى آخر ، ويتم الوفاء بها بطريقتين : **الأولى** : تخزن فيها الوحدات الإلكترونية على القرص الصلب بالحاسب الشخصي للعميل من خلال برنامج تسلمه له الشركة مصدرة هذه الوحدات بواسطة بنك ، **وثانيهما** : أن تخزن النقود الإلكترونية في بطاقة لها ذاكرة يحملها المستهلك ويستخدمها في الوفاء عن طريق هذه البطاقة ، وتصبح غير قابلة للاستعمال بعد نفاذ المبالغ المحملة عليها.

كما أن هناك محفظة النقود الافتراضية ، بحيث لا يكون المبلغ المخصص بها مخزناً في بطاقة ، بل على ذاكرة حاسب البنك أو الجهة التي تقدم خدمة الدفع الإلكتروني ، ويقوم العميل بالحصول على وحدات النقد الإلكتروني من البنك بالكمية التي يرغبها في صورة وحدات نقد صغيرة ، ويضعها في محفظة النقود التي يختارها ، ويتم الوفاء من المشتري إلى البائع عن طريق برنامج خاص بإدارة الدفع الإلكتروني يكون لدى الطرفين ، حيث يتم تحديد وحدات النقد التي سيتم الدفع

بالرقم الخاص لكل وحدة في كشف خاص ، وإرساله إلى البائع عن طريق البنك المصدر للعملة الذي يتأكد بدوره من صحة الأرقام ويقوم بإتمام العملية ، وهذه تمثل المفهوم الحقيقي للنقود الالكترونية لسببين :

الأول: أن هذه النقود تسمح بالوفاء مباشرة بالمقابل النقدي للعقد الالكتروني عن طريق الانترنت ، ودون الحاجة إلى الاتصال بالمتعاقدين أو تدخل وسيط ، حيث تنقل العملة مباشرة من المشتري إلى البائع دون تدخل البنك أو الجهة التي تعمل على إدارة الدفع الالكتروني.

الثاني: تتمثل هذه النقود في سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لعملائها ، ويتم الحصول عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية.

ت - الشيك الالكتروني (Electronic Check) :

وهو المكافئ الالكتروني للشيك الورقي التقليدي ، وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مُصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك ، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً ، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد الكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

(يعد الشيك الالكتروني وسيلة دفع الكترونية مغايرة للنقود الالكترونية ويتميز عنها من حيث القيمة والاصدار)

7 - النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية:

يسود العالم اليوم ثورة تقنية شاملة امتدت لكافة نواحي الحياة وأثرت بشكل كبير أنماط الحياة المختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وساهمت في إيجاد مجموعة من الظواهر الجديدة مثل : التجارة الإلكترونية ، ووسائل الدفع الإلكترونية كالنقود الإلكترونية بأنواعها المختلفة ونتج عن ذلك التطور ظهور وسائل جديدة لتمويل التبادل التجاري تقوم على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية من خلال شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وتعاون وتسهيل من المصارف التجارية ، والمنظمات والشبكات المالية الدولية.

ولم يقف التطور عند هذا الحد ، بل استمرت الأفكار والابتكارات النقدية حيث ظهر على الساحة ما سُمي بالنقود الافتراضية كأحد أشكال النقود الرقمية ، فهي عملة إلكترونية تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود كيان مادي ملموس لها ، ولا توجد سلطة أو هيئة مركزية تقوم بإصدارها كال دولار أو اليورو مثلاً ، ومع هذا يمكن استخدامها في عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت أو تحويلها إلى عملات أخرى.

وسينتج عن انتشار هذا النوع من النقود وشيوع استخدامها عدد من الآثار الاقتصادية السلبية ، والتي ينبغي على المتخصصين دراستها ومعرفة آثارها وبخاصة وأنه لا دور للدول أو بنوكها المركزية في إصدار هذه العملة الجديدة ، مما سيؤثر بشكل كبير في السياسات النقدية للدول ، ويقلل من قدرة البنوك المركزية على الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال إضعاف دورها في السيطرة على حجم السيولة النقدية وسرعة دوران النقود ، وهذا بالإضافة إلى تأثير هذه النقود على السياسات المالية أيضاً من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية ، حيث سيكون من الصعب على السلطات المالية المختصة أن تراقب جميع الصفقات والدخول التي يتم دفعها أو استلامها بالنقود الافتراضية ، ومن جهة ثالثة فقد تستخدم هذه النقود كأداة لتمويل الصفقات غير المشروعة ، ومع ازدياد ترابط الأسواق المالية الدولية وارتفاع معدلات التعامل الدولي بوسائل الدفع الإلكترونية.

أ. النقود الافتراضية : المفهوم و النشأة وأنواعها :

تعد النقود الافتراضية (المشفرة) من أحدث أشكال النقود الرقمية ، وقد شاع وانتشر استخدام التعامل بهذه النقود في العقدين الأخيرين في كثير من الدول لانخفاض تكلفتها وسهولة استعمالها ، وسرعتها حيث يتم الدفع فوراً دون الحاجة إلى أية وسائط أخرى ، وهي عملات تُنشأ بواسطة نظام متكامل تقنياً بواسطة فرد أو مجموعة أو شخصية معروفة ، أو بلا هوية ، ويتناول هذا المبحث بيان مفهوم النقود الافتراضية وخصائصها ونشأتها وتطورها ، وأشهر أنواعها ، مع عرض سريع لأبرز مزاياها وعيوبها.

ب. تعريف النقود الافتراضية :

عرفت النقود الافتراضية بتعريفات عدة منها :

☞ قيل هي تمثيل رقمي للقيمة ، يصدر بواسطة مطورين خاصين باعتباره وحدة حساب ، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول إليه والتعامل به إلكترونياً ، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض عند اتفاق طرفين على استعماله.

☞ وعرفت بأنها : تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية ، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع ، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً.

☞ وعرفت بأنها : وسيط تبادل تعمل مثل العملة في بعض البيئات ، ولكنها لا تملك كل صفات العملة الحقيقية.

☞ كما تم تعريفها: بأنها أحد أنواع النقد الرقمي غير المنظم (اللامركزي) ، يصدر عن مطورين يسيطرون عليه في العادة ، ويستخدم ويكون مقبولاً بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد.

☞ قيل هي : عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي ، فهي تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادر عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية تستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها.

عرفت بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية تحل فيها الرسالة الإلكترونية بالفعل محل تبادل العملات النقدية التقليدية.

كعقيل هي : تسجيل لقيمة العملة الموثقة والمقيدة في شكل إلكتروني ، وتحتوي وحدة النقود الافتراضية على رقم مرجعي ، وهو رقم لا يتكرر ويميز العملة الرقمية الافتراضية ، كما هو شأن الرقم المتسلسل بالنسبة لورقة النقد ، وسميت نقوداً رقمية لأنها تقوم بوظائف النقود وتظهر في صورة رقمية وتتداول بشكل إلكتروني ، وهي آليات للدفع مخزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن ممن إجراء مدفوعات من خلال استخدام الإنترنت ، والمتعارف عليها بأسم نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية ، وعليه يمكن القول بأن النقود الافتراضية تعبير يستخدم في الأساس لوصف مجموعة متنوعة من آليات الدفع محدودة القيمة ، وأهم ما يميزها هو أن قيمتها مسددة مسبقاً أو أن قيمتها مخزنة في داخلها.

وبناء على التعريفات السابقة يمكن القول بأن النقود الافتراضية هي :

عملة رقمية افتراضية (ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي) منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية ، يتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى ، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين فيها.

ت. نشأة النقود الافتراضية :

تم طرح فكرة هذه النقود من طرف مبرمج استعمل اسماً مستعاراً وهو (*ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto) ، وقدمها في بحث نشره في عام 2008م ، وعرفها بأنها نظام نقدي جديد للدفع الإلكتروني ، وبأن التعامل بها وتحويلها يكون مباشراً بين مستخدمين بطريق الند للند ، دون الاعتماد على طرف وسيط ، وهذه العملة تركز على التشفير بين طرفين وتبنى على نظام مجهولية المعاملات الإلكترونية ، وذلك بهدف الابتعاد عن مركزية البنوك الكبرى ، فهي لا تُراقب من قبل البنوك بأنواعها المختلفة والهيئات ولا تخضع لقوانين البنوك.* (كشف رجل الاعمال الاسترالي - كريغ ستيف رايت - عن كونه مخترع عملة البتكوين وانه قد تخفى تحت اسم مستعار - ساتوشي ناكاموتو - وباعترافه هذا فقد انهى الكثير من

التكهنات والتساؤلات بشأن صاحب ومخترع العملة الرقمية الافتراضية ، وقدم العديد من الأدلة التي تثبت ادعاءه بأنه صاحب الامتياز للعملة الافتراضية من خلال تقديم مجموعة وثائق وبراهين لمجموعة مؤسسات اعلامية موثوقة وهي مؤسسة بي بي سي ، ومجلة الايكونوميست البريطانية ، ومجلة جي كيو).

وقد صمم البتكوين ليكون عملة رقمية بحتة ، فلا يمكن للشخص الذهاب إلى جهاز الصراف الآلي لسحب أو إيداع البتكوين ، وإنما هو مخزن في محافظ على الإنترنت ، ويتم الوصول إليها عن طريق أجهزة الحاسب الآلي.

وتعتمد الفكرة أساساً على برنامج يتم تنصيبه في حاسوب المستخدمين الذي يوفر حماية بالغة جداً بفعل التبادلات التي يمكن وصفها بالسرية في بعض الدول ، لأن قيمة العملة تنتقل من حاسوب إلى آخر بشكل مباشر بلا وسيط أو رسوم تحويل ، فبمجرد أن يقوم المستخدم بتحميل وتفعيل برنامج أو تطبيق البتكوين يبدأ هذا البرنامج بإنتاج عملات غير قابلة للتكرار من خلال مبرمجات متخصصة يطلق عليها عمليات التعدين أو التنقيب (Mining) ، ويتم تشغيلها على خوادم خاصة صُممت لإصدار كمية محددة بصورة سنوية ، ويتم تخفيض هذه الكمية إلى النصف كل أربع سنوات.

وبشكل مبسط فإن البرنامج ينقب افتراضياً ووفق برمجة معينة عن العملات ولكن جودة وقوة عملية التنقيب هذه تكون حسب قوة معالج جهاز الحاسوب ، فكلما كان معالج الجهاز أقوى كانت عملية التنقيب أفضل ، وبالتالي ينتج عنها توليداً للعملة بشكل أكبر ، ولكن عملية التعدين أو التنقيب ليست بتلك السهولة ، حيث يتطلب الأمر من المستخدم حل الكثير من الألغاز والمعادلات لكشف سلسلة طويلة من الأرقام والحروف لإصدار البتكوين وتحويله إلى محفظة الكترونية ، وكلما زادت عمليات التعدين كلما أصبحت الألغاز أصعب ، ويتطلب حلها برامج حاسوبية متخصصة ، ولذلك يحرص المستخدمون للنظام على التزود بأجهزة حاسوب قوية وبرامج متخصصة متقدمة لإصدارها ، وربما أيضاً قد يعتمد البعض إلى محاولة قرصنة حواسيب الآخرين لاستخدامها في عمليات تعدين البتكوين ، ويفترض أن كل عملية تتم على البتكوين يتم تسجيلها في سجل عام يسمى (* Block Chain) ، والذي يضم معلومات عن الحسابات التي تم استخدامها في عمليات التعدين والتبادل وعدد وحدات البتكوين التي تم تبادلها ، وذلك لتحليل هذه المعاملات وللتأكد من أن المتعاملين لا يتعاملون في الوحدات نفسها بشكل مستمر. (*يجري تنظيم وإصدار النقود الافتراضية عن طريق قوالب Blocks ،

وهي التي تقوم بتوليد النقود الافتراضية التسلسلية ، وتعد البنية التحتية الأساسية لهذا النموذج وهذه القوالب عبارة عن معادلات رياضية معقدة تستلزم الحل، وتبدو كوصلات متسلسلة تتحكم في كيفية توليد كل واحدة من النقود الافتراضية ، ويحتوي كل قالب يحتوي على معلومات عن المعاملات المالية المسبقة وترمز برقم عشوائي (يحدث لمرة واحدة) بالإضافة الى رمز التهشير (Hash) السري للقالب السابق ، (التهشير : هو استخراج بصمة خاصة وفريدة لبيانات معينة يستحيل او يصعب ان تتكرر مع اي مجموعة بيانات اخرى ، وهذه البصمة تكون في العادة سلسلة قصيرة الارقام ولا يمكن معرفة البيانات الاصلية بمعرفة هذه البصمة).

ويمكن لأي شخص متصل بالإنترنت إنتاج عملات البتكوين باستخدام برنامج مجاني متوفر لكل منصات التشغيل ، حيث إن إنتاج هذه العملة الرقمية يتطلب قدرًا معيناً من العمل لإنتاج كمية معينة من النقود ، ويتم تعديل هذا القدر من قبل موقع الشبكة الرئيس ، حتى لا يتم الإفراط بإنتاجها وبدون التنبؤ بذلك.

ويتم تخزين العملات التي تم إنتاجها في المحفظة الخاصة لكل مستخدم ، كما يتم إضافة توقيع إلكتروني إلى عملية التحويل ، وبعد دقائق قليلة يتم التحقق من العملية من قبل النظام الخاص بها ، ثم يتم تخزينها بشكل مشفر مجهول في شبكة البتكوين.

ويتميز برنامج (Bit coin) بأنه مفتوح المصدر بشكل كامل ، ويمكن لأي شخص مراجعة الرمز المصدري له والاطلاع عليه وتطويره ، وإذا لم يرغب المستخدم بتنزيل البرنامج فهناك طريقة أخرى للحصول على البتكوين ، بحيث يمكن فتح حساب على الموقع الرسمي للعملة ومن ثم يمكن الوصول إليه من أي مكان.

ث.تتطور النقود الافتراضية :

مرت عملة البتكوين (العملة الرئيسة الممثلة للنقود الافتراضية) بمراحل مختلفة من الصعود والهبوط في قيمتها والانتشار والانحسار في التعامل بها وقبولها ، خلال الثمان سنوات الفائتة (من تاريخ ظهورها في بداية عام 2009م إلى نهاية عام 2016م).

ويقول مؤسسو هذه العملة أنه ستوقف عمليات إصدار هذه العملة بحلول عام 2040م ، وذلك عندها تصل الكمية المصدرة منها إلى (21) مليون وحدة ، وهو الحد الأقصى للكمية التي يمكن تعدينها منها ، حيث قصد مصدرو العملة إيجاد نوع من الندرة للكميات المتداولة منها ، بهدف الحفاظ على قيمتها من التدهور ، حتى لا يحدث افراط في عمليات الإصدار مثلما يحدث في

العملات الورقية العادية ، وبعد ذلك التاريخ لا يمكن التعدين ويمكن الحصول على العملة عن طريق الشراء فقط ، ولكي يتم ضمان ذلك ، تم وضع الرمز الخاص بها ، حيث تزداد صعوبة إنتاجها عن طريق التعدين وذلك بتعقيد الخوارزميات المطلوب حلها كلما كثر عدد المعدنين مع مرور الزمن حتى يتوقف إصدارها تماماً ، وحتى تاريخ 16 يناير 2017م ، فقد بلغت كمية وحدات البتكوين المصدرة (16.104.750) وحدة. علما انه الآن توجد (19) مليون وحدة من عملة البتكوين متداولة باقي وباقي تقريبا (2-3) بتكوين لا يمكن استخراجها وتعدينها.

وللتغلب على ندرة العملة الافتراضية (البتكوين) إذا أصبحت عملة العالم في المستقبل كما يؤمل مؤيدوها ، فإن من اخترعها جعلها قابلة للتقسيم إلى جزيئات صغيرة تسمى ساتوشي ، وكل بتكوين واحد يحتوي على (100) مليون ساتوشي ، وهو ما يرى من اخترعها أنه يسمح للقيمة الإجمالية لها أن تصل إلى أي رقم بما يلبي احتياجات العالم من النقود. (لقد كان يستلم المعدنين مكافأة من الشبكة تقدر ب50بتكوين ثم انخفضت الى النصف أي 25 بت في عام 2012 ثم خفضت الى النصف عام 2016 وحوصلهم على 12.5 بت ثم بحلول 2020 اصبح المعدنون يحصلون على 6.25 بت بعد تعدين وقد قدر ذلك ب 395 الف دولار حيث تخفض القيمة الى النصف كل 4 سنوات.

ومع بداية عام 2014م ، ظهر الجيل الثاني من العملات المشفرة ، مع عملة جديدة إدراج بعض الوظائف المتقدمة مثل العناوين المتسلسلة والتعاقدات الذكية وكذلك السلسلات الجانبية ، كما ازداد عدد الأسواق والبورصات التي يتم تداولها فيها.

وقد ظلت القيمة التبادلية للعملة الافتراضية (البتكوين) متدنية منذ إصدارها في عام 2009م ثم بلغ سعرها (17) دولاراً فقط في عام 2011م ، وبعد ذلك بدأ سعرها في الارتفاع حتى بلغ قيمته القصوى في أواخر عام 2013م ، عندما بدأت عمليات المضاربة واسعة النطاق عليها ، فبلغ (1200) دولاراً في أوائل شهر ديسمبر من العام 2013م ، وهو أعلى سعر وصلت إليه ، كما بلغت قيمتها السوقية آنذاك نحو (16) مليار دولار ، ثم شهد عام 2014م هبوطاً كبيراً في قيمتها حيث

بلغ سعرها (326) دولاراً فقط للوحدة الواحدة منها ، واتسمت تداولاتها بعد ذلك بالتذبذب في أسعارها.

ومنذ شهر نوفمبر 2016م وسعر البتكوين في ارتفاع مستمر حتى وصل في 5 يناير 2017م إلى (1150) دولاراً ، مع العلم أن سعر الوحدة كان في بداية عام 2016م يتداول عند (435) دولاراً.

هـ. أنواع النقود الافتراضية :

تعددت وتتنوع العملات الافتراضية المشفرة ، ومعظمها مبنية على مبدأ عملة البتكوين ومستنسخة منها ، والفروق بينها غالباً يسيرة بعضها متعلق بالوقت الذي تستغرقه عملية التداول ، وبعضها متعلق بطريقة التعدين والتوزيع وبعضها متعلق بخوارزميات الهاش (وهي تلك الخوارزميات المسؤولة عن عملية التشفير) ، ويوجد عدد محدود من هذه العملات يمكن وصفها بالرئيسة بناءً على عدد المتعاملين بها ، واتساع نطاق المواقع التي تقبلها ، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة الافتراضية بالعملات الورقية ، وبلغت العملات الرقمية البديلة في الوقت الحاضر عدداً كبيراً وصل إلى (711) عملة افتراضية ، ومن أبرز وأشهر هذه العملات ما يأتي :

1- البتكوين : وهو العملة الافتراضية الأكثر شهرة على مستوى العالم ، وسبق تعريفها.

2- لايتكوين (Litecoin) : أنشأت في أكتوبر عام 2011م ، وهي من أوائل العملات المشفرة البديلة ، وتتميز عن البتكوين بأن عملية التعدين فيها أسهل وأرخص ، وهي تعتمد خوارزميات تشفير مختلفة تماماً عن المستخدمة في البتكوين ، كما تتصف بأنها أسرع في التبادل من البتكوين مما زاد من قبولها وقد قيل عنها : إذا كان البتكوين هو العملة الافتراضية الذهبية ، فإن اللايت كوين هو العملة الفضية.

3- نيمكوين (Namecoin) : أنشأت في ابريل 2011م ، تعتمد على تقنية البتكوين مفتوحة المصدر ، وتتميز بالندرة العالية واللامركزية والأمن والخصوصية.

4- بيركوين (Peercoin) : أنشأت في أغسطس 2012م ، وهي تستند كأغلب العملات الافتراضية إلى بروتوكول الإنترنت (الند للند) ، ولكنها تمتاز بزيادة في كفاءة التعدين ، وتحسين الأمان والضمانات لتجنب سوء المعاملة من المعدنين وتحتل المرتبة الرابعة بين العملات الافتراضية في القيمة السوقية.

5- نوافكوين (Novacoin) : أنشأت في فبراير عام 2013م ، وتستند إلى رمز المصدر المفتوح ، وعلى بروتوكول الإنترنت (الند للند) ، ولكنها تختلف عن معظم العملات الرقمية البديلة للبتكوين في كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة ، مما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين والتقيب.

6- فيذركوين (Feathercoin) : وهي عملة افتراضية مفتوحة المصدر ، وتتشابه مع البتكوين واللايتكوين ، وتتميز بضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان ، كما تتميز أيضاً بأنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها ، بما في ذلك الحماية من سوء المعاملة الناتج عن التعدين الجماعي.

7- إي ديناركوين (E-Dinarcoin) : دخلت سوق الصرف للعملات الافتراضية في 27 / 9 / 2016 ، وهي تعمل على التقنية الحديثة مفتوحة المصدر ، كما تتسم بالتحديث المستمر لنظامها التعديني لزيادة الأمان للمتعاملين فيها.

8- زيكاش (Zcash) : تم تدشين البروتوكول في أكتوبر 2016م ، ويستند إلى مصدر برنامج اختبار عملة بتكوين الأساسية ، وتتميز بخاصية حماية إخفاء هوية المرسل والمتلقي ، وقيمة جميع المعاملات على بلوكات خاصة لا يمكن الاطلاع عليها إلا لمن لديهم المفتاح الصحيح ، فيمكن الاطلاع على المحتويات.

ويمكن القول إن ظهور تلك العملات الرقمية المشفرة البديلة يزيد من عدد مطوري البرامج ، والذي يزيد بدوره من تحسين وتطوير كافة الخدمات والعمليات الخاصة بتداول هذه العملات ، ولكن الواقع يثبت أن سرعة تطوير البرامج والخدمات الخاصة بالبتكوين أعلى بكثير من نظائرها في

العملات الرقمية البديلة الأخرى ، ويرى البعض أن وجود العملات الافتراضية الأخرى بجانب البتكوين قد يولد جواً من المنافسة الصحية داخل مجتمع مستخدمي العملات الرقمية المشفرة.

و. خصائص النقود الافتراضية :

من أبرز خصائص العملة الافتراضية الرئيسية (البتكوين) ، وهي في الغالب تنطبق على جُل أنواع النقود الافتراضية أنها :

- 1- عملة رقمية تخيلية ليس لها أي وجود مادي ملموس (فيزيائي) ، وليس لها أي قيمة ذاتية.
- 2- عملة غير نظامية بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية أو منظمة دولية.
- 3- يتاح لجميع المتعاملين بها إمكانية تعدينها بحسب إمكاناتهم الفنية والتقنية.
- 4- تستخدم من خلال الإنترنت فقط ، وفي نطاق المؤسسات والشركات والهيئات والمواقع الإلكترونية التي تقبل التعامل بها.
- 5- يمكن تبادلها بالعملات الورقية الرسمية مثل الدولار واليورو والجنيه ، بعمليات مشفرة عبر الإنترنت وبواسطة مواقع متخصصة أو أجهزة صرافة آلية خاصة.
- 6- تتم عمليات التبادل التجاري بواسطتها من شخص لآخر بصورة مباشرة ، دون حاجة لتوسيط البنك (الند للند) .
- 7- لا يوجد حد معين أو سقف محدد للإنفاق أو الشراء ، كما في بطاقات الائتمان المختلفة.
- 8- عدم إمكان الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.
- 9- عدم قدرة السلطات النقدية في أي دولة على التحكم في عرضها أو سعرها.
- 10- نظراً لطبيعتها اللامركزية واعتمادها على التقنية وتجاوبها مع مستجداتها وتطوراتها ، فهي تعتبر آلية ملائمة للشراء والبيع بطريقة سلسة وسريعة.

ر. مزايا وعيوب النقود الافتراضية :

تتصف النقود الافتراضية بعدد من المزايا التي تمنحها القبول لدى المتعاملين بها ، كما أنها تشمل على بعض السلبيات أو المخاطر المصاحبة لاستخدامها ، وبيان ذلك في الآتي :

مزايا النقود الافتراضية :

من أهم المزايا التي تتسم بها النقود الافتراضية ، والتي تزيد من قبول المتعاملين بها ، ما يأتي:

١- أولاً : الرسوم المنخفضة :

تتميز هذه العملة بأن المتعامل فيها لن يدفع أية مصاريف على النقل والتحويل كاللتي تتقاضاها البنوك وشركات بطاقات الائتمان عادة ، فلن يكون هناك حاجة الى وسيط بين العميل وبين التاجر لنقل المال ، لأن العملة لم تنتقل بل رمز العملة هو ما خرج من محفظة المشتري ودخل إلى محفظة البائع ، وهذه العملية تتم دون وسيط وتسمى بالنقد للند (Peer to Peer) ، كما أنه لا يوجد رسوم تحويل أو تحمل فروق معدلات الصرف للعملة المختلفة أو غير ذلك من التكاليف التي تفرض من خلال القنوات التقليدية لنقل الأموال.

٢- ثانياً : السرعة والخصوصية والسرية :

نظراً لطبيعتها الخاصة فلا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها التدخل فيها ، وهذه نقطة إيجابية لمن يريد الخصوصية ، كما أنها تقلل من سيطرة الحكومات والبنوك على العملة ، حيث يمكن نقلها في أي وقت وإلى أي مكان في العالم ، وبخصوصية تامة ودون أن تمر على أي هيئة رقابية أو بنك ، ومن جهة أخرى فإنه يمكن امتلاك العديد من حسابات ومحافظ البتكوين دون أن تكون متصلة باسم أو عنوان أو أي معلومة عن ممتلكها.

٣- ثالثاً : العالمية :

فهي لا ترتبط بموقع جغرافي معين فيمكن التعامل معها وكأنها عملة محلية ، لأنها متوافرة على مستوى العالم ، ولا توجد دولة تستطيع أن تحظرها لأنها لا تخضع لسيطرتها أساساً ، وبالتالي لا

يمكن لأحد الحجز هذه التعاملات أو التحويلات كما لا يمكن أن تتعرض للتجميد أو للمصادرة أو غير ذلك من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها التحويلات بالعملة التقليدية إذا كانت مشكوكاً فيها ، أو كانت تتم لسداد معاملات غير قانونية ، لأن مالكها هو الوحيد الذي لديه السلطة على تحديد آلية ومكان ونوع استخدامها.

كـ رابعاً : الشفافية :

يقوم برنامج البتكوين بتخزين أي عملية تم القيام بها ، فإذا كان شخص ما يمتلك محفظة بتكوين ، فيمكن لأي شخص آخر أن يعرف عدد وحدات البتكوين التي يمتلكها صاحب هذه المحفظة ، وعدد المعاملات التي تمت من خلالها ، حيث يشاهد الجميع وبشفافية تامة حركة تنقل العملة بين المحافظ ولكن وفي الوقت نفسه لن يستطيع أحد معرفة هوية مالكها ، وهذا يعني اعتراف جميع المتعاملين بوجود هذه النقود وانتقال ملكيتها.

كـ خامساً : الأمان :

تعد تقنية البتكوين (البروتوكول والتشفير المستخدم) واحدة من أكبر مشاريع الحوسبة الموزعة في العالم ، مما يجعل من الصعب تزويرها أو إعادة استساخها ، كما يمكن للمستخدمين تشغيل ممارسات الأمان لحماية أموالهم ، أو استخدام مزودي خدمة يقوموا بتوفير درجات عالية من الأمان ضد السرقة أو التأمين ضد الخسارة ، ولذا فلديها سجل أمان قوي جداً.

ز. عيوب النقود الافتراضية :

تكن سلبيات العملة الافتراضية في بعض أهم مميزاتها وخصائصها كما قد يصاحب استخدامها بعض المخاطر ، وبيان ذلك في الآتي :

كـ أولاً سرية العملة وتشفيرها :

فالسرية والخصوصية كما أنها ميزة ، إلا أنها تنعكس ببعض السلبيات على العملة ، لأنها تعطى بعض السهولة للعمليات المشبوهة وغير القانونية التي تتم من خلال شبكة الإنترنت

فالخصوصية التي توفرها هذه العملة جعلتها مقصداً لعمليات غسل الأموال وبيع المنتجات المسروقة والممنوعة كالمخدرات ، بحيث يصعب على الجهات الأمنية تتبع مصدر العملة.

كـ ثانياً : التعدين :

من أهم العوائق التي تقف أمام انتشار استخدام البتكوين في العالم هي صعوبة تعدينها (إصدارها) بواسطة المستخدم العادي نظراً لتعقد برامج الوصول إليها وتعقد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين ، مع أنه يتاح تعدين العملة للجميع من الناحية النظرية.

ومن جهة أخرى فإن الشكوك المصاحبة لعملية التعدين تعد من السلبيات التي تواجهها هذه العملة أيضاً ، فلا أحد يعرف على وجه الدقة ما هي المعادلات التي يقوم الجهاز بحلها ، مما جعل البعض يشك في وجود منظمة تعمل في الخفاء لحل معادلات قد تحتاج إلى مئات السنين في وقت قصير عن طريق تجزئة المعادلات على السيرفرات.

ومن الانتقادات الموجهة لتعدين العملات الافتراضية أيضاً ، أنها قد تتعرض إلى نوعين رئيسيين من الهجمات ، النوع الأول : يتمثل في قيام مستخدم ما باستعمال أو استهلاك نفس البتكوين مرتين لنفس العنوان ، وتسمى تلك العملية باستهلاك العملة مرتين (Double pending) ، ولحماية المستخدمين من هذا الخطر ، يقوم المنقب (المُعدن) ضمن عملية تنقيب البتكوين بالتحقق من كل معاملة تضاف إلى سلسلة صناديق السجلات Block Chain ، لكي يتم التحقق من البيانات الخاصة بالمعاملة وعدم استخدامها أو استهلاكها قبل ذلك ، أما النوع الثاني : فيتمثل في قيام أحد المستخدمين وهو ما يسمى بالمنقب غير الشريف (Malicious Miners) بإدراج صندوق سجلات (Block) وهمي داخل النظام ، وعلى إثره يمكن أن يحصل على عدد من البتكوين الجديدة دون وجه حق.

كـ ثالثاً : سعر العملة :

يشكل سعر العملات الافتراضية وتقلباتها الكبيرة مشكلة كبرى للمتعاملين بها ، كما أنها قد تحد من مدى انتشارها وقبولها ، ومن جهة أخرى فإن السعر المتذبذب للعملة (بسبب المراهنات) يشجع

المحتالين في استغلال ذلك عن طريق مواقع وهمية لتبادل العملة ، حيث يقومون بمحاكاة شن هجوم إلكتروني عليها لإحداث فزع بين المتعاملين مما يؤثر سلباً في قيمة العملة ، فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة ، ثم بيعها بعد أن تعود القيمة إلى الارتفاع ما قد يتسبب بخسارة المستخدمين لأموالهم دون أن يكون لهم القدرة على الشكوى أو الاعتراض.

رابعاً : القرصنة :

نظراً لأن العملة الافتراضية عملة رقمية ومخزنة ضمن محفظة رقمية ، فإنها عرضة للقرصنة والسرقة والتلاعب في حسابات مستخدميها وتعديلها عن طريق القرصنة ، وعلى الرغم من قابلية جميع وسائل الدفع الإلكترونية لتعرضها للمخاطر الأمنية خلال الشبكة إلا أن النقود الافتراضية تتعرض لخطر أكبر من تلك المخاطر.

وقد وقعت عدة حوادث قرصنة لمحافظ افتراضية لم تكن محمية بشكل جيد على الأقراص الصلبة ، وعند تعرض المستخدم للسرقة من حسابه لا يمكنه استعادة أمواله لأن المجهولية سمة هذه الشبكة ، مع عدم امكانية المتضررين من اتخاذ اجراءات قانونية لملاحقة السارقين.

خامساً : عيوب أو مخاطر أخرى :

تحتوي النقود الافتراضية على الكثير من المخاطر سواء المخاطر التنظيمية أو الضريبية أو القانونية أو الفنية ، وبيان أهم أوجه ذلك :

- 1- **مخالفة القوانين** : لأنها تسهل عمليات تمويل الارهاب وغسل الأموال.
- 2- **التهرب الضريبي** : حيث سيكون من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات التي تتم بواسطة النقود الافتراضية نظراً لأن تلك الصفقات تتم خفية عبر شبكة الإنترنت، كما يمكن أن تتم عمليات شراء وبيع وتحقيق خسائر وهمية، بالإضافة إلى أنها تعتبر من وسائل تهريب الأموال إلى الخارج.

3- **المخاطر الفنية** : قد تتعرض النقود الافتراضية لمخاطر فنية داخلية أو خارجية تؤثر في أدائها ، كاختيارها لنظام إصدار نقدي لا يواكب التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات ، أو أن يكون

النظام غير جيد التصميم أو معيب عند التطبيق ، أو سوء أداء شبكات الاتصال أو الأجهزة اللازمة للتشغيل على نحو يعيق إتمام عملية التبادل بهذه النقود.

4- **الجهة الإشرافية :** نظراً لعدم خضوع هذه العملات لمراقبة السلطات المالية أو النقدية في أية دولة ، كما أنها لم تصدر من أي بنك مركزي أو مؤسسة دولية رسمية ، فهي تفتقر إلى الحماية القانونية ، وتعرض المتداولين لخسائر لا يمكن تعويضها.

5- أن غياب الجهة الإشرافية جعل هذه العملات تفتقر للقيادة المركزية القادرة على اتخاذ

القرارات الحاسمة والسريعة ، والقيام بالتغيرات المطلوبة لمواجهة التطورات التكنولوجية وتحديات السوق ، والتدخل لمنع الصراع بين مستخدمي العملة.

س. الطبيعة القانونية للنقود الافتراضية :

نظراً لطبيعة النقود الافتراضية ولعدم وجود بنك مركزي أو مؤسسة حكومية أو دولية رسمية تصدر هذه النقود ، وتُشرف وتنظم تعاملاتها التي تتسم بالدولية ، لأنه يتم تداولها إلكترونياً ، فهي ليست منظمة ولا تخضع لأية تشريعات ، وليس لها أي إطار حماية قانونية ، بل مجرد قيمة مالية مخزنة إلكترونياً (رقمياً) ، ولذا فإن هناك عدداً من الجوانب التي يحسن إيضاحها لمعرفة الطبيعة القانونية لهذه النقود ، ومن ثم سنعرض هنا أولاً مدى قبول التعامل بها على المستوى الدولي ، ثم نبين الموقف الدولي الرسمي تجاهها ، وأخيراً سنتناول شرح مدى قدرتها على القيام بوظائف النقود التقليدية ، والتي من أهمها أن تكون وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومخزناً للثروة وأداة لتسوية المدفوعات.

ش. نطاق القبول للنقود الافتراضية :

يمكن القول بأن نطاق قبول وتبادل العملات الافتراضية قد اتسع ونما ، وعلى الأخص البتكوين ، الذي فرض حضوره العالمي واكتسب شهرة واسعة بين المجموعات المنتشرة على شبكة الإنترنت كشكل جديد مقبول من أشكال الدفع ، وشمل ذلك دول شرق آسيا والصين واليابان ووصلت شهرته إلى أوروبا وأمريكا ودول الشرق الأوسط والمنطقة العربية .

(وتعد ألمانيا أولى الدول التي اعترفت رسمياً بأن البتكوين نوع من النقود الإلكترونية) ، وهو ما سمح للحكومة الألمانية بفرض ضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبتكوين ، في حين بقيت المعاملات الفردية معفاة من الضرائب ، كما منحت محكمة العدل الأوروبية هذه العملة بعض الشرعية في أكتوبر من عام 2015م ، وذلك عندما حكمت باعتبار البتكوين عملة تقابل السلعة ، وبالتالي فهي معفاة من ضرائب القيمة المضافة عندما يبادل الأفراد اليورو مقابل البتكوين.

أما قبولها على مستوى الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية فلا يمكن حصرها ، لكثرتها وتنوعها وشمولها لدول كثيرة ، حيث تضم شركات الخدمات القانونية ، ومواقع بيع ألعاب الفيديو والأقمشة والتخزين السحابي والمطاعم ومواقع خدمات الاستضافة وحجز أسماء النطاق والشبكات الاجتماعية ، وكثير من الأنشطة التجارية والخدمية .

وفيما يلي أمثلة للمؤسسات والشركات والمحلات التي تقبل التعامل بهذه العملات :

1- شركة (روبوكوين Robocoin) : ومقرها لاس فيجاس التي استخدمت أول جهاز صراف آلي (ATM) في العالم لعملة البتكوين في مدينة فانكوفر الكندية ، لتصبح كندا أول دولة يوجد فيها هذا الجهاز.

2- مؤسسة (Automatic) : التي تدير منصة التدوين الشهيرة (وورد برس Press Word).

3- الشركة الصينية لمحركات البحث (بايدو Baidu). (بايدو : هو محرك بحث وهو المصنف رقم 1 في الصين والرابع عالمياً وفقاً لمعيار عدد الزيارات حسب تصنيف اليكسا ، وفي عام 2007م تم تسجيل شركة بايدو في بورصة نازداك الأمريكية كأول شركة صينية) .

4- صحيفة شيكاغو صن تايمز الأمريكية ، حيث أعلنت أنها بدأت في تلقي الاشتراكات عن طريق العملة الإلكترونية بتكوين لتصبح بذلك أول صحيفة أمريكية كبرى تتلقى الاشتراكات عن طريق العملة الرقمية.

5- موقع المزادات الإلكترونية الشهير (إي باي ebay).

- 6- شركة إكسبيديا ، إحدى أكبر شركات السياحة على الإنترنت في العالم.
- 7- شركة السكك الحديدية السويسرية (إس بي بي).
- 8- جامعة نيقوسيا في قبرص.
- 9- موقع (بورصة purse) ، والذي يعمل كوسيط لبيع الكثير من السلع.
- 10- موقع (أوفر ستوك دوت كوم) المتخصص في بيع وشراء المنتجات والخدمات على الإنترنت.
- 11- شركة (زينجا للألعاب) وهي شركة خاصة تعمل في مجال الألعاب الاجتماعية.
- 12- موقع (استعمل البتكوين) ، والذي يعمل كوسيط لما يقارب من (4828) متجراً تقبل التعامل بالبتكوين.
- 13- سمحت الحكومة الأمريكية رسمياً لشركة (كوين بيز) ومقرها سان فرانسيسكو بالعمل في عدد من الولايات الأمريكية ، بما في ذلك نيويورك وكاليفورنيا اللتان رخصتا للشركة بتداول العملة الافتراضية مع الأفراد.
- 14- بلغ عدد مستخدميها في عدد من دول الخليج (الإمارات وقطر والبحرين والكويت) أكثر من (200) ألف مستخدم ، وهو ما حفز مطعم (ذي بيتزا جايز) في دبي لجعلها أحد الخيارات للدفع ، إلى جانب البطاقة الائتمانية والعملة النقدية.
- 15- ورد في بعض المصادر أن (60%) من الشعب الأرجنتيني يعتمدون على البتكوين كعملة أساسية للتداول.
- 16- ووفقاً لموقع (Bit Pay) الأمريكي الذي يعالج مدفوعات البتكوين للتجار ، فإن أكثر من (100) ألف شركة في جميع أنحاء العالم تقبل حالياً هذه العملة الرقمية .

كما فرضت العملة الافتراضية نفسها في عالم المال والأسواق المالية ، حيث أنشئ لها عدة

أسواق وبورصات لتداولها ، ومن أشهرها :

☞ بورصة بي تي سي الصينية (BTC China) : والتي تعد أكبر بورصة للعملة الافتراضية في العالم ، حيث يبلغ حجم التعاملات اليومية نحو من (60) مليون دولار يومياً.

☞ بورصة (كوين بايز) الصينية.

☞ بورصة (باي هانج) الصينية.

☞ بورصة (Bitfinex) للتداول الرقمي في هونغ كونغ.

☞ موقع (إم تي جو كس MT GOX) الياباني.

☞ أضاف محركا البحث غوغل وياهو أسعار تحويل عملة البتكوين لأدواتها المالية.

ط. الموقف الرسمي على المستوى الدولي من النقود الافتراضية :

على الرغم من ازدياد القبول الدولي للتعامل بالنقود الافتراضية الرقمية ، إلا أن غالبية دول العالم لم تسمح رسمياً بهذه العملات ، بل إن بعضها اعتبر التعامل بها مخالف للأنظمة ويُعاقب عليها ، كما أن هناك دولاً أخرى حذرت مواطنيها من التعامل بها ، وذلك نظراً لعدم وجود ضوابط على العملة الافتراضية من الند إلى الند ، وتداولها بشكل مجهول إلى حد كبير في غياب إشراف الحكومات عليها ، وهو ما يقلق الجهات الرسمية في أنحاء العالم بشكل كبير.

وفيما يلي عرضاً موجزاً للموقف الرسمي لعدد من دول العالم تجاه العملات الافتراضية :

1- اتخذ وزراء مالية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعات مجموعة السبعة في عام 2015م ، قراراً بتشديد القوانين المتعلقة باستخدام عملة البتكوين ، لمنع التنظيمات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية من استغلال هذه العملة في تمويل أنشطتها.

2- حذر المصرف المركزي الروسي من استخدام العملة الإلكترونية (البتكوين) ، وأشار إلى إنه يمكن استخدامها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وإن التعامل بها كعملة موازية مخالف للقانون ، كما أن هذه العملات لا تملك سنداً قانونياً لإصدارها ، وتعتمد على المراهنة في تحديد سعرها ، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً لفقدان نسبة كبيرة من قيمتها ، وقال مكتب المدعي العام الروسي :

" أنظمة الدفع التي تخفي هوية المستخدم والعملات الإلكترونية واسعة الانتشار ."

3- من بينها العملة الأشهر بتكوين ، تعد عملات بديلة ولا يمكن استخدامها بمعرفة الأفراد أو الكيانات القانونية ."

4- أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أن إدخال عملة افتراضية من المرجح أن تشكل تهديداً مالياً ، إذ تزيد في عدم الشفافية وتساعد سرعة تبادلها على كفاءة التخطيط للهجمات الإرهابية.

5- ألقت الشرطة اليابانية القبض على (مارك كاربيليز) ، الرئيس التنفيذي لشركة (MT. GOX) المتعثرة التي كانت تعد أكبر شركة صرافة لعملة البتكوين الافتراضية ، وذلك لعلاقته بخسارة عملات بتكوين تقدر قيمتها ب (387) مليون دولار في فبراير عام 2014م.

6- حذر مصرف لبنان من شراء أو حيازة أو استعمال النقود الافتراضية وورد في التعميم :

ونظراً للمخاطر التي قد تنتج عن التعامل بالنقود الافتراضية البتكوين ومنها :

- أن المنصات (platforms) أو الشبكات (networks) التي يتم بواسطتها اصدار وتداول هذه النقود لا تخضع لأي تشريعات أو تنظيمات وفي حال تعرضت لخسائر فلا يوجد أي إطار حماية قانوني يؤمن استرجاع الأموال التي تم بها شراء هذه النقود.
- أن هذه النقود غير مصدرة أو مكفولة من أي مصرف مركزي ، وبالتالي فهي معرضة لتقلب حاد وسريع في أسعارها والتي يمكن أن تتدنى إلى الصفر.
- أن العمليات على النقود الافتراضية تسهل استعمالها لنشاطات إجرامية خاصة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

• لا يمكن الرجوع عن العمليات أو التحاويل غير الصحيحة وغير الموافق عليها (Incorrect or Unauthorized) المنفذة بواسطة هذه النقود.

ولذلك واستدراكاً للمخاطر والخسائر الجمة التي قد تنجم عن استعمال النقود الافتراضية فإن مصرف لبنان يحذر أيًا كان من شراء وحيازة واستعمال هكذا نقود.

○ فرضت فيتنام حظراً على عملة البتكوين الإلكترونية الافتراضية ، مستندة إلى سهولة استخدامها لأغراض جنائية ، ومخاطرها الكبيرة على المستثمرين ، وقال البنك المركزي في بيانه : " إن المعاملات بالعملة الإلكترونية مجهولة بشكل كبير ، لذا يمكن أن تصبح تلك العملة أداة لتنفيذ جرائم مثل غسل الأموال وتهريب المخدرات والتهرب من الضرائب والدفع غير القانوني " ، وحظر البيان على مؤسسات الائتمان التعامل بتلك العملة ، وحذر المواطنين من الاستثمار فيها.

○ أصدر (البنك الأردني المركزي) بياناً رسمياً ، محذراً فيه المواطنين من تجريب العملة الرقمية التي تفتقد الدعم من أي مؤسسة مالية في العالم.

○ قامت السلطات الأميركية بمصادرة نحو (28) مليون دولار من عملة البتكوين من جهاز حاسب آلي ينتمي إلى صاحب موقع طريق الحرير (Silk Road) الإلكتروني ، الذي يعد بمثابة سوق مزدهرة لتجارة المخدرات والأنشطة غير القانونية إلكترونياً.

لذلك تعتبر الولايات المتحدة عملة البتكوين بشكل عام غير مشروعة.

○ اتخذت الصين موقفاً حذراً من العملة الافتراضية منذ ظهورها ، ثم أصدر بنك الشعب المركزي الصيني أمراً منع بموجبه جميع البنوك والمؤسسات المالية الصينية من التعامل بعملة البتكوين.

ولذا فإن عدم إخضاع التعاملات المالية والتجارية التي تتم بالعملة الافتراضية وعلى الأخص البتكوين للرقابة الدولية ، قد يحد من آفاقها المستقبلية بشكل كبير.

ظ. التكيف الاقتصادي والقانوني للنقود الافتراضية :

بعد هذا العرض الموجز لمدى انتشار وقبول النقود الرقمية الافتراضية وعلى الأخص العملة الرئيسية منها (البتكوين) ، وموقف الجهات الرسمية في عدد من دول العالم والتي يقف غالبها ضدها لأسباب مختلفة ، هل يمكن القول إن هذه العملات الافتراضية نقوداً ؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن أن تتوافر شروط النقود فيها ؟ وقبل الإجابة عن مثل هذه التساؤلات نعرض لوظائف النقود والشروط الواجب توافرها في العملة النقدية.

لو تأملنا الوظائف الرئيسية للنقود وعلى الأخص الثلاث الرئيسية منها وهي :

أ. وسيلة للتعاملات أو المبادلات ، ب. ومقياس لقيم السلع والخدمات ت. مخزن للقيمة أو أداة لحفظ الثروة ، وكذلك أهم الشروط لنجاح أي عملة ناجحة والتي هي : القبول العام وضبط الإصدار واستقرار القيمة لما وجدناها تتحقق بصورة مقبولة في النقود الافتراضية ، وأن هذه النقود بجميع أنواعها وصورها يوجه إليها الكثير من الانتقادات من الناحية الاقتصادية والقانونية والفنية والتي تضعف من مكانتها وتقلل من أهميتها ودورها كوحدات نقدية ، وبيان ذلك في الآتي :

a. أن هذه النقود لا تستطيع القيام بالوظائف الرئيسية للنقود ، فلا يمكن أن يتم بها قياس قيم السلع والخدمات مباشرة ، بل لابد من تقييمها بعملة أخرى ثم يتم بعد ذلك التبادل بها ، كما أنها لا تصلح أن تستخدم كمستودع للقيمة ومخزن للثروة ، نظراً للتقلبات الكبيرة والتذبذبات المستمرة في قيمتها ، وعدم قدرتها على المحافظة على قدرتها الشرائية وتأثرها السريع بأي حدث تقني أو فني أو اختراق أو موقف رسمي.

b. ليس لها سعر رسمي محدد يمكن المحافظة عليه والعمل على استقراره، ومن المعلوم أن العملات والنقود المتداولة في العالم اليوم ، وبعد فك الارتباط بالغطاء الذهبي، أصبح يتم تحديد القيمة الإسمية لها بواسطة السلطات النقدية في كل دولة، أما القيمة السوقية فيحددها العرض والطلب في الأسواق المالية، ولكن ذلك غير ممكن في العملات الافتراضية لعدم وجود سلطة نقدية مختصة بتحديد قيمتها الإسمية.

c. عدم وجود أي سلطة مالية أو قيادة مركزية تضبط إصدارها وتتحكم في عرضها وتراقب أسعارها وتدعمها وتحميها وتمكنها من القيام بالتغيرات المطلوبة لمواجهة التطورات التقنية وتحديات السوق ، واتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة لمواجهة الأزمات.

d. قد ينتج عن انتشارها بعض المخاطر الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي يشيع استخدامها فيها ، حيث لا يمكن التحكم في عرض النقود ، لأنها لا تقع تحت سيطرة السلطات النقدية لهذه الدول.

e. ليس لها قيمة في ذاتها ، لأنها مجرد ارقام مقيدة في اجهزة الحاسوب الآلي ولا تستند الى أي غطاء سلعي أو قانوني يدعمها ويسندها..

f. لا توجد أي جهة من أي نوع تتحكم بأسعارها سوى العرض والطلب عليها ، وهذا ما جعلها عرضة للمراهنات بشكل كبير وكذلك التذبذب الواضح في قيمتها ، وهو ما يفقدها اهم شروط العملة التقليدية وهو الاستقرار النسبي في قيمتها. على الاقل في الاجل القصير .

g. تصدر من قبل اشخاص مجهولي الهوية ، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية مما قد يشجع على عملية النصب والاحتيال المالي وعدم القدرة القانونية لمحاسبة المتسبب بذلك بسبب عدم امكانية معرفة الهوية الحقية للمتسبب ، كذلك تعد اداة فعالة للعمليات غير المشروعة كغسيل الاموال وتمويل الارهاب وشراء المخدرات وغيرها من العمليات غير الرسمية وغير المسموح بتداولها .

ولذا يمكن القول إن العملات الافتراضية أبعد ما تكون عن العملات الحقيقية ، وإن فشلها في القيام بالوظائف الأساسية للنقود يعود لبنيتها الهيكلية وطريقة تصميمها وآلية تداولها التي تجعلها أقرب إلى أدوات المراهنة منها إلى أن تكون بديلاً للنقود مما يجب معه عدم التعامل بهذه العملات في ظل تذبذب أسعارها ، وعدم وجود غطاء قانوني وتنظيمي يكفل حقوق المتعاملين.

ص. الآثار الاقتصادية للنقود الافتراضية :

نظراً لدور النقود الافتراضية الملموس في التبادل التجاري الدولي ، وبخاصة في التجارة الإلكترونية ، ولأنها أصبحت واقعاً معيشياً ومؤثراً في الساحة الدولية ، ولأن التوسع في استخدام هذه النقود سينتج عنه عدد من الآثار الاقتصادية المختلفة السلبية منها والايجابية ، يأتي هذا المبحث لبيان واستعراض أهم هذه الآثار.

1. الأثر على عرض النقود :

من المتوقع أنه في حال نجاح وانتشار العملات الافتراضية ، فإنها ستؤثر بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية الآتية :

كأ. العرض الكلي للنقود على المستوى الدولي ، لأنها تتيح وسائل تبادل إضافية على المستوى الدولي إضافة للموجود في الساحة والمصدر من قبل دول العالم ، والمتمثل في العملات الورقية المتداولة ، وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم العالمي.

كب. توليد النقود : ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود فطبيعة النقود الافتراضية وآلية تبادلها (مع أنها رقمية فقط) لا تتيح إمكانية توليد النقود ، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لآخر ومن محفظة لأخرى.

كج. حجم النقود داخل الاقتصاد بمفهومه الضيق ($M1$) ، حيث يزداد حجم المتداولة خارج النظام المصرفي ، ولأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود ، فسينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد وهي غير مأخوذة في الحساب عند اتخاذ السياسات النقدية.

كد. قد ينتج عنها أيضاً نقص الطلب على النقود القانونية الورقية التقليدية ، نظراً لإتمام العديد من العمليات التجارية عبر الإنترنت بواسطة النقود الافتراضية مما ينعكس بشكل مباشر على قدرة البنك المركزي في اتخاذ السياسات النقدية الملائمة ، وهذا ما سيتم ايضاحه بشكل أوضح في الفقرة التالية.

2 . السياسة النقدية والنقود الافتراضية :

تعد وظيفة مراقبة وتوجيه الائتمان من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في الوقت الراهن : فهو يسعى للتحكم في الائتمان وتوجيهه نحو القطاعات المستهدفة ، ويعتمد على أدوات مختلفة لتحقيق هذه الوظيفة وهي ما تسمى بأدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة.

ومع ظهور النقود الرقمية وانتشارها ، فقد تفاوتت آراء المتخصصين الاقتصاديين حول الأثر المتوقع للنقود الرقمية بعامة والافتراضية بخاصة على قدرة البنوك المركزية في إدارة واستخدام أدوات السياسة النقدية ، ومدى فاعليتها في إحداث الآثار المطلوبة ، بين نظرة ترى أنه هذه النقود الجديدة ستؤدي لحدوث تغييرات مهمة في السياسة النقدية وأدواتها ، كما أنها ستضعف دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية ، وستضطرها إلى العمل على ابتكار أدوات ووسائل جديد تتلاءم مع التطورات والابتكارات التقنية النقدية ، وذلك لعدد من الأسباب من أهمها :

أ. تزايد أهمية النقود الإلكترونية واتساع نطاق قبولها وانتشارها على كافة المستويات ، وبخاصة مع تزايد حجم التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي ، وزيادة قدرة الأفراد على تبادل السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت ، وشيوع آليات سداد قيمتها وتسوياتها المالية إلكترونياً على مدار الساعة ، مما يؤدي إلى إلغاء الحدود الفاصلة بين أسواق الدول المختلفة ، ويضعف من فاعلية أدوات السياسة النقدية.

ب. أن خدمات المدفوعات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت غالباً ما يصعب السيطرة عليها أو توجيهها ، لأن شبكة الإنترنت ليس لها وجود مادي تقليدي ولا تعترضها حدود سياسية أو عوائق اجتماعية ، وطبيعة هذه الشبكة تجعل من الصعب على البنوك المركزية حصر أرصدة المعاملات الإلكترونية التي تتم من خلالها ، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف دور البنك المركزي في توجيه الائتمان.

ت. أن فاعلية أدوات السياسة النقدية قد تتراجع سواء فيما يتعلق بترشيد عمليات الائتمان أو ترشيد تمويل عمليات الاستيراد ، أو دعم قطاعات وأنشطة اقتصادية معينة ، وذلك لتراجع القدرة على

السيطرة على عرض النقود داخل حدود الدولة الواحدة في ظل استخدام نقود إلكترونية تتولد وتتدفق دون حدود زمانية أو مكانية.

بينما يرى الغالبية من الباحثين أنه لن يكون هناك آثار ملموسة وفعلية للنقود الافتراضية

على قدرة البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، ويرجع الأسباب من أهمها :

a. محدودية قبولها حتى الآن وعدم الانتشار الواسع لها ، فلا يمكن مقارنة المتداول العملات القانونية في أي دولة مع حجم النقود الافتراضية ، مما يجعلها غير مؤثرة بشكل فعلي على عرض النقود ، ومن ثم فليست ذات أثر حقيقي على قدرة البنوك المركزية في استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة.

b. الموقف الرسمي الراض لها من غالبية دول العالم ، مما يقلل من امكانية انتشارها ، ومن ثم محدودية آثارها.

3. السياسة المالية والنقود الافتراضية :

من المتوقع أن يكون للنقود الافتراضية أثراً ملموساً على السياسة المالية ، عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة ، وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية التي تتم من خلال الإنترنت وبين الطرفين المتعاملين مباشرة (الند للند) ومن دون وسيط مالي (البنك أو شركات الائتمان) ، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي والجمركي ، ويعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي ، ويؤثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام.

4. التأثير على استقرار نظم المدفوعات وأسعار الصرف والأسواق المالية :

من المتوقع أنه في حال شيوع النقود الافتراضية ، وزيادة أهميتها الاقتصادية بحيث تصبح الآلية الرئيسة لتسوية المدفوعات ، وبخاصة التبادلات الدولية ، ومع نمو وتطور التجارة الإلكترونية ، فإن حجم النقود في الاقتصاد سيتعذر تحديده ، وذلك نتيجة لعدم خضوع هذه النقود لإشراف مباشر من قبل السلطات النقدية ، الأمر الذي يؤثر سلباً في الأجل الطويل على آلية سير نظم المدفوعات ،

وهذا بالتبعية يؤثر على استقرار الأسواق المالية ، كما أن ذلك سيساهم أيضاً في عدم دقة قياس معدلات سرعة دوران النقود.

ومن جهة أخرى فإن حركة سعر صرف العملات الافتراضية وعلى الأخص البتكوين خلال السنوات الماضية منذ ظهورها وحتى اليوم متقلبة (صعوداً وهبوطاً) بشكل كبير جداً ، مما ينعكس سلباً على أسعار الصرف للعملة المحلية ، ومن جهة أخرى فإن تذبذبات أسعار صرف العملات الافتراضية غير مرتبطة بأي عملة دولية أخرى.

5. اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي :

مع تزايد التعاملات المالية بالنقود الافتراضية تتزايد الهوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يتم فيه ايجاد وتبادل السلع والخدمات وبين الاقتصاد المالي الذي تباع وتشتري فيه المنتجات المالية لغرض رئيس وهو الربح المالي فقط من فروقات الأسعار (المراهنات) ، وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم النقود في الاقتصاد المالي يفوق حجمها في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة.

6. الأثر على التبادل التجاري الدولي :

من أبرز العوامل المؤثرة في التبادل التجاري الدولي التقدم العلمي والتقني الذي يتناسب طردياً مع حركة التجارة، لأنه يزيد في المنتجات والخدمات المتاحة ، ويزيد في سرعة الحصول عليها ، كما أن للتسهيلات النقدية الدور الأهم في ذلك ، ولذا فإن من المتوقع أن تقوم النقود الافتراضية بدور كبير ومهم في التبادل التجاري الدولي ، ولكن عند النظر إلى حجم التبادل التجاري بالعملات الافتراضية ، نجد أنه لا يزال محدوداً جداً ، مما يمكن معه القول بأن تأثير هذه العملة حتى الآن على التبادل التجاري الدولي لا يزال محدوداً ، بل وغير مؤثر في معدلات التبادل التجاري الدولي ، ويمكن ارجاع ذلك لعدد من الأسباب من أهمها محدودية القاعدة النقدية للنقود الافتراضية ، وعدم موافقة الجهات التشريعية في غالبية دول العالم على اعتبارها وحدة إبراء قانونية ، مما حد من تأثيرها ونفوذها حتى الآن.

وهناك معايير اخرى لتقسيم النقود وهي :

1- معيار المادة المصنوعة منها النقود و وفقاً لهذا المعيار تصنف النقود الى:

- نقود معدنية.
- نقود ورقية .
- نقود الكترونية.
- نقود افتراضية.

2- معيار الجهة المصدرة للنقود وتقسم وفقاً لهذا المعيار الى :

- نقود حكومية.
- نقود يصدرها البنك المركزي (النقود الورقية القانونية الالزامية).
- نقود الودائع (تصدرها المصارف التجارية).

3- معيار الاساس الذي تقوم عليه النقود:

- نقود معدنية.
- نقود ائتمانية.

4- المعيار الجغرافي:

- نقود وطنية .
- نقود أجنبية.

5- معيار التطور التاريخي للنقود :

- نقود سلعية.
- نقود معدنية.
- نقود ورقية.
- نقود ائتمانية.
- نقود الكترونية.
- نقود افتراضية .

(الفصل الثالث)

(عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه)

مفاهيم عرض النقد : ويقصد به (التعريف العملي للنقود) ، او طرق وأساليب حساب (قياس) النقود كميًا:

يعرف عرض النقود بأنه ((مجموع الوحدات النقدية أو القائمة بوظائف النقود والتي تكون في حوزة الأشخاص الاقتصادية في مجتمع معين في خطة معينة)) .

ويشير هذا التعريف إلى أن عرض النقد يمثل رصيد (Stock) وليس تدفق (Flow) .

وهنا يجب التمييز بين الرصيد النقدي والتدفق النقدي ، فالرصيد النقدي هو (كمية معينة تقاس في لحظة معينة من الزمن) (كعرض النقود ، عدد السكان) ، و كذلك هو جميع الاموال السائلة غير المقيدة والتي يتم ايداعها لدى مؤسسة مالية ، وهو في حالة زيادة او نقصان حسب عمليات البيع والشراء) .

أما التدفق النقدي فهو (كمية معينة يمكن قياسها خلال فترة زمنية) كالإنفاق القومي ، الدخل القومي ، الاستثمار القومي) ، وكذلك يشير التدفق النقدي الى حركة النقود داخل او خارج النشاط التجاري ، المشاريع او المنتجات المالية ، وعادةً ما يقاس خلال فترة معينة من الزمن (التدفق النقدي الحر ، التشغيلي ، صافي التدفق النقدي) ، ويستخدم لما يأتي : - لتحديد او معدل العائد المادي للمشروع ، - لتحديد مشاكل السيولة في الاعمال التجارية ، - كمقياس بديل للأرباح في الاعمال التجارية (عندما تكون الشركة مربحة نظرياً لكنها قليلة التوليد للنقود عملياً) . ورغم هذا التمييز إلا أن الثاني يرتبط بالأول ، فالرصيد النقدي يرتبط بالتدفق النقدي من خلال سرعة دوران الرصيد النقدي (أي عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدات النقدية في التبادل خلال مدة معينة من الزمن) ، فعلى سبيل المثال إذا كان الرصيد (1000) وحدة نقدية وسرعة دورانه (5) مرات في السنة فإن حجم الإنفاق النقدي أو التدفق النقدي يساوي (5000) وحدة نقدية ، وأن هذا التدفق يحدد درجة النشاط النقدي ومدى تأثيره على النشاط الحقيقي في الاقتصاد .

وهناك عدة مفاهيم لعرض النقد يمكن الاستعانة بكل منها لحساب كمية النقود المعروضة وفقاً للنظرة إلى أنواع الأصول التي يمكن اعتبارها نقود.

1- عرض النقد بالمعنى الضيق MS_1 (المقياس الضيق للنقود) أو نقود التبادل :

ويعرف الأول بالتعريف المحدود (أو التقليدي) لعرض النقود ووفقاً لهذا المفهوم فإن عرض النقود هو إجمالي العملة السائلة في التداول (خارج الجهاز المصرفي) C ولدى الجمهور زائد نقود الودائع (أو الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي).

وبهذا المعنى فإن عرض النقد بالمعنى الضيق يشمل العملة الصادرة من البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومعدنية مساعدة (وهي النقود القانونية الالزامية) التي تتمتع بسمة القبول العام كوسيلة للمدفوعات ، مضافاً لها ودائع الطلب (Demand Deposits) الصادرة من المصارف التجارية والتي يمكن السحب عليها بالشبكات وحسب المعادلة التالية :

$$MS_1 = C + DD$$

MS_1 : عرض النقد بالمعنى الضيق

C : العملة في التداول

DD : الودائع التجارية

وتتألف الودائع الجارية من البنود التالية:

- الحسابات الجارية في المصارف التجارية.
- الحسابات الشيكية في المصارف او غيرها .
- الحسابات القابلة للتحويل الفوري الى حسابات جارية.
- شيكات المسافرين الصادرة بالعملة الوطنية.

والشيك نفسه ليس الوديعة الجارية وإنما وسيلة لتحويل الوديعة الجارية من شخص لآخر ،
والودائع الجارية في هذه الحالة تتسم بسيولة كبيرة كالنقود القانونية أو هي عملة بحد ذاتها ؟.

ويرى (Gupta) أن ما يحتفظ به البنك المركزي والمصارف التجارية والخزينة العامة
(حسابات الحكومة) من عمله داخل خزائنها وما تودعه المصارف التجارية من ودائع لدى البنك
المركزي لا يدخل ضمن مفهوم عرض النقد ؟ لأنه لا يعتبر جزءاً من الاحتياجات النقدية التي تعتمد
عليها المصارف التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض، وكذلك بطاقات الائتمان لا نها
مجرد وسيلة ائتمانية تخول حاملها حق الشراء بالأجل ولا تعتبر اضافة لثروة الشخص.

وتعتمد كمية النقود بالمعنى الضيق على :

1- دور البنك المركزي في الإصدار النقدي.

2- الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين النقد والودائع الجارية.

3- النسبة بين الاحتياجات المصرفية والودائع لدى المصارف.

فعند لجوء البنك المركزي إلى زيادة الإصدار النقدي ورغبة الجمهور في الاحتفاظ بالودائع
وانخفاض نسبة الاحتياجات إلى الودائع ولجوء المصارف إلى استثمار هذه الاحتياطات في منح
القروض وخلق ودائع جديدة يقود إلى زيادة في عرض النقد بالمعنى الضيق ، ومعنى ذلك أن عرض
النقد يؤثر عليه البنك المركزي والجمهور والمصارف التجارية.

أما تركيب عرض النقد من حيث نسبة كل من العملة السائلة في التداول ونسبة الودائع إلى
مجموع عرض النقد فهو يختلف من بلد لآخر متأثراً في ذلك بمدى تقدم الجهاز المصرفي وتطور
العادات المصرفية للأفراد ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلد والقاعدة العامة
هي أنه كلما كان الجهاز المصرفي أكثر تقدماً والعادات المصرفية للجمهور أكثر استقراراً والوضع
الاجتماعي والسياسي العام أكثر أمناً كلما ارتفعت نسبة نقود الودائع إلى عرض النقد والعكس
صحيح.

وتجدر الإشارة أن عرض النقد بالمعنى الضيق (MS_1) يختلف عن الأساس النقدي أو نقود القاعدة النقدية (MO_1) حيث تشمل نقود القاعدة النقدية العملة في التداول زائد احتياطات المصارف التجارية (R) لدى البنك المركزي وحسب المعادلة التالية :

$$MO = C + R$$

MO : نقود القاعدة النقدية

C : العملة في التداول

R : احتياطات المصارف التجارية لدى البنك المركزي

ويتكئ هذا المقياس على دور النقود كوسيط في المعاملات؟ ، وكذلك تعرف هذه الطريقة بطريقة المعاملات التي تعزى الى الخلفية الفكرية للاقتصاديين الكلاسيك والذين ركزوا على وظيفة النقود كوسيط للمعاملات.

2- عرض النقد بالمعنى الواسع MS_2 أو مقياس السيولة الاجمالي:

ويستند هذا المقياس الى وظيفة النقود كوسيط للمعاملات ومخزن للقيم والثروة ، وقد ركز الاقتصاديون الكينزيون على دور النقود كمخزن للثروة ، وبالتالي فإن النقود لها تأثير على السلوك الاستهلاكي للفرد باعتبارها مكوناً أساسياً في ثروة الافراد.

ويشمل هذا المفهوم على (MS_1) عرض النقد بالمعنى الضيق مضافاً إليه الودائع لأجل وودائع التوفير لدى المصارف التجارية (حيث تعد هذه الودائع قريبة جداً من النقود ؟ لأنه يمكن تحويلها الى نقود بسهولة ويسر وباقل خسائر). وحسب المعادلة التالية :

$$MS_2 = C + DD + Td + SD$$

حيث أن :

M_2 : عرض النقد بالمعنى الواسع = M_1 + وودائع التوفير + الودائع الآجلة

ومن المعروف أن ودائع التوفير والودائع الآجلة تسمى بأشباه النقود، أي أن $M1=M2$ +شبه النقود

DD : الودائع الجارية

TD : الودائع الآجل

Sd : ودائع التوفير

والمفهوم الواسع لعرض النقد يعطي صورة أفضل لتحديد حجم عرض النقد في الاقتصاد

الوطني ؟ للأسباب التالية :

1- أن الهياكل المالية في البلدان المتقدمة قد أوجدت عدداً من الأصول المالية يمكن تحويلها إلى نقود قانونية وودائع جارية بيسر وفي فترة قصيرة وبخسارة متدنية فهي تعتبر ضريبة للنقود من حيث أثرها على النشاط الاقتصادي والأسعار بنفس الوقت تقوم بوظيفة مخزن للقيمة.

2- أن الودائع الزمنية والادخار والحسابات الأخرى عليها عائد على شكل فائدة بخلاف العملة في التداول والودائع الجارية ، وبذلك فإن وجود هذه الودائع يساعد الأفراد على استثمار أموالهم في أصول تدر عائداً وبنفس الوقت يمكن استبدالها بالنقود ، وعليه فإن عرض النقد بالمعنى الضيق ليس هو المحدد للإنفاق النقدي والطلب الكلي فقط وإنما الودائع الآجلة والتوفير والأصول المالية الأخرى التي تحمل بعض سمات النقود.

ويزداد عرض النقد بالمعنى الواسع (MS_2) كلما زاد أسعار العملة وخلق الودائع من قبل الجهاز المصرفي ، وكلما فضل الأفراد الاحتفاظ بثروتهم على شكل ودائع آجلة وتوفير لمواجهة المتطلبات المستقبلية.

أما أوجه الاختلاف بين وسائل الدفع وأشباه النقود فيمكن إيجازها بما يلي :

1- أن أشباه النقود لا يمكن إنفاقها فوراً إلا بعد تحويلها إلى نقود أو ودائع جارية قابلة للسحب عليها بالشيكات ولذلك فسيولتها ليست مباشرة.

2- إن أشباه النقود لا يمكن السحب عليها بال شيكات لأنها محددة بفترة زمنية كالودائع الآجلة أو لا تسحب إلا بعد ادخار كودائع التوفير وأن كانت المصارف التجارية تتساهل بهذا الأمر وتسمح لعملائها بالسحب حين الطلب.

3- عرض النقد بالمعنى الأوسع MS_3 أو المقياس الأوسع للنقود (انتشر الاخذ بهذا المفهوم بعد ازمة الكساد الكبير وظهور النظرية الكينزية وتوسع تدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي, اذ اصبحت مؤسسات القطاع العام تمارس النشاط الاقتصادي جنباً الى جنب مع القطاع الخاص).

يستخدم هذا المقياس غالباً في البلدان المتقدمة اقتصادياً والتي تتمتع بدرجة كبيرة من التقدم الاقتصادي والعمق المالي والنقدي الناجم عن التقدم الكبير في الاسواق المالية والنقدية وابتكار ادوات مالية ونقدية جديدة ، ويتميز هذا المقياس في امكانية استخدامه في قياس أثر الانفاق الاستثماري على السلوك الاستهلاكي.

إن هذا المفهوم يذهب أبعد من ذلك ليشمل الودائع الأخرى ويبرز تبرير الأخذ بهذا المفهوم بعد أن توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وأصبحت مؤسسات القطاع العام تمارس نشاطاً لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص.

وبالتالي فإن عرض النقد بالمعنى أو بالمفهوم الأوسع = عرض النقد بالمفهوم الواسع + الأصول الأخرى لإاقل سيولة مثل الودائع طويلة الأجل.

وبهذا المعنى فإن عرض النقد بهذا المفهوم يمثل سيولة المجتمع الاقتصادي بمجموعه. ولذلك يتم اضافة ودائع المستثمرين الآجلة الى M_2 بحيث تصبح M_3 كما يلي:

$$M_3 = M_2 + \text{ودائع المستثمرين الآجلة}$$

ويوضح الجدول التالي مثلاً عددياً افتراضياً لحساب كمية النقود المعروضة (MS_1) ، (MS_2) ، (MS_3).

المفهوم	البند	القيمة
M ₁	السيولة النقدية (النقود الحاضرة)	150.0
	+ الودائع تحت الطلب	50.0
	+ الشيكات المصرفية	3.0
	+ الودائع الأخرى القابلة للصرف بموجب شيكات مصرفية	10.0
	مجموع MS ₁	213
M ₂	MS ₁	
	+ حسابات التوفير	45.0
	+ ودائع قصيرة الأجل	60.0
	مجموع MS ₂	318
M ₃	MS ₂	
	+ ودائع طويلة الأجل	65.0
	مجموع MS ₃	383
السيولة الإجمالية	MS ₃	
	+ سندات وأذونات الخزنة قصيرة الأجل	80
M ₄	+ سندات الادخار الحكومية	40
M5	إجمالي السيولة بوجه عام	503

4-مقياس السيولة الاجمالي (M4): ويستخدم هذا المقياس في الدول المتقدمة كمقياس لاجمالي

السيولة ويتألف من : أصول عالية السيولة+M3+M2+M1=M4

• M3 (المقياس الأوسع للنقود).

• أصول عالية السيولة مثل أذونات الخزنة الحكومية ونحوها أي أن:

• $M4 = M3 +$ أصول عالية السيولة + سندات واذونات الخزنة قصيرة الاجل وسندات الادخار الحكومية

ومن الواضح أن إضافة الأصول عالية السيولة مثل أذون الخزنة قد تم تبريرها على أساس أن هذه الأذون يمكن تحويلها الى نقد فوري وبأقل تكلفة وبالتالي فإن من المنطقي إضافتها الى عرض النقد الأكثر توسعاً $M4$ او مقياس السيولة الاجمالي الأكثر اتساعاً.

5- إجمالي السيولة بوجه عام $M5$: وتشمل النقود الالكترونية والافتراضية $M4 +$

وعرض النقد بالمعنى $(M5)(M4)$: يشمل العرض النقدي $M4$ على العرض النقدي $M2$ مضافاً له شهادات الإيداع الكبيرة (CDS)، واتفاقيات إعادة الشراء التي تزيد مدة استحقاقها عن ليلة واحدة التي تصدرها المصارف التجارية ومؤسسات الادخار، أما العرض النقدي $M5$ فيشمل على العرض النقدي $M3$ مضافاً إليه شهادات الإيداع، ويوجد كل من العرض النقدي $M4$ و $M5$ في الولايات المتحدة الأمريكية.

ملاحظة :

يقصد بدرجة سيولة الأصل / مدى إمكانية تحويله إلى نقود جاهزة ، والسرعة التي تتم بها هذه العملية والتكلفة المترتبة على ذلك ، فكلما أمكن تسهيل الأصل بسرعة أكبر وكلما قلت التكلفة المترتبة على ذلك ، كلما كان الأصل أكثر سيولة.

وبناءً على ذلك يقسم الاقتصاديون الموجودات المتاحة داخل الاقتصاد الوطني إلى ثلاث أقسام تبعاً لدرجة سيولتها :

1- السيولة من الدرجة الأولى : وهي الموجودات التي تتمتع بأقصى درجات السيولة وتضم العملة (الأوراق النقدية + المسكوكات) والودائع الجارية لدى المصارف التجارية ، وتعتبر هذه الموجودات في قمة السيولة لتمييزها عن غيرها من الموجودات بالخصائص الاقتصادية الآتية :

أ- القبول : أي أنها مقبولة من قبل كافة أفراد المجتمع.

ب- الشمول : أي قابليتها على الإيفاء بجميع الالتزامات وتسديد كافة الديون.

ج- الفورية : أي قدرتها على التسديد وانجاز المدفوعات بدون تأخير.

2- السيولة من الدرجة الثانية : وتتمثل بالموجودات المالية القريبة من النقود من حيث قدرتها على التحول لسريع إلى نقد وبكلفة مالية منخفضة ، وأنواعها هي ودائع التوفير لدى المصارف وودائع الادخار لدى صناديق الادخار والودائع الثابتة.

وتعتبر سيولة هذه الموجودات مرتفعة ، حيث يذهب العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار هذه الموجودات بمثابة أصول شبه نقدية أو بدائل للنقود نظراً لإمكانية تحويلها بسرعة إلى قوة شرائية عادية ، ولكن تبقى دون مستوى الأصول السائلة (وسائل الدفع) ، إذ يجب تحويلها أولاً إلى نقد ثم بعد ذلك تستخدم كوسيلة للتسديد وإيفاء الديون.

3- السيولة من الدرجة الثالثة : وتوصف الموجودات التي تقع ضمن هذه الدرجة من السيولة بأنها تتمتع بقابلية أقل على التحول إلى نقد حيث أن سيولتها أقل من الموجودات السابقة ، وأهم أنواعها السندات الحكومية والخاصة الطويلة الأجل والأسهم والعدد الانتاجية والعقارات والأراضي.

ومما تقدم نستطيع القول بأن جميع الموجودات المالية والحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد القومي تكون قابلة للتحويل إلى السيولة المطلقة (أي النقود) ، ولكن هذه القابلية ليست على مستوى واحد بالنسبة للجميع ، وكذلك يمكننا أن نستنتج أيضاً أن الموجودات المالية كالودائع المصرفية والسندات قصيرة الأجل هي أكثر سيولة من الموجودات الحقيقية ، وعليه فإن الأولى تكون أقرب إلى النقود كبديل عن الثانية.

(العوامل المحددة للعرض النقدي) : يخضع عرض النقود في الاقتصاد للإعتبارات التالية:

- **القاعدة النقدية:** وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن المصارف التجارية وودائع المصارف التجارية والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية أو الاحتياطات الإجبارية وغيرها.

- العجز الحكومي: إذا لجأت الحكومة إلى شراء النقد الأجنبي من البنك المركزي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى انخفاض في رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي؛ مما يقلل من قدرته على إصدار النقد الجديد - عدم وجود تغطية للإصدار النقدي الجديد من النقد الأجنبي - بالتالي ينخفض العرض النقدي.
- صافي الأصول بالعملة الأجنبية: حيث تعد الأرصدة المتحصل عليها من العملة الأجنبية زيادة في العرض النقدي، فإذا كانت لصالح القطاع الخاص تزيد مباشرة في العرض النقدي، أما إذا كانت للجهاز المصرفي للدولة يكون أثرها على العرض النقدي من خلال بيعها للقطاع الخاص ويؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي.
- صافي البنود الأخرى: وتتكون من:
 - رؤوس أموال الجهاز المصرفي: من خلال قيام المصارف بزيادة رأسمالها بطرح أسهم للجمهور فيؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي؛
 - الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات: فإذا كانت هذه الاحتياطيات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة يؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي والعكس؛
 - الأصول الثابتة للجهاز المصرفي: حيث يزيد العرض النقدي بزيادة الأصول الثابتة للجهاز المصرفي ويقل بنقصان قيمة هذه الأصول؛
 - سلوك القطاع العام: يكون تأثيره على عرض النقود من خلال زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، فالإنفاق العام يمول عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الأصول المالية للجهاز المصرفي.
 - سلوك القطاع الخاص: من خلال الاقتراض من المصارف؛ إذ يتغير عرض النقود بزيادة وانخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

إضافة إلى محددات العرض النقدي السالفة الذكر يتأثر عرض النقود بالمتغيرات التالية.

-حجم العمالة في الدولة؛

-مقدار المواد الإنتاجية المعطلة؛

-تعاقب فترات التضخم والانكماش

العوامل المؤثرة على عرض النقد :

هناك جدل يدور حول العناصر الداخلة في تحديد مكونات عرض النقد ، ويدور الجدل حول إدراج ودائع التوفير ولأجل وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن عرض النقد ، وهذا الاختلاف وضع البعض على تحديد مفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق (MS_1) ، ويأخذ صندوق النقد الدولي بهذا التعريف وذلك في استعراضه للمؤشرات النقدية المالية لأعضائه والمنشورة في الإحصاءات المالية والنقدية الصادرة من قبله ، ولذلك سنركز في تحليلنا لعرض النقد والعوامل الداخلية المؤثرة فيه على عرض النقد بالمعنى الضيق (MS_1).

ويمكن التعرف على العوامل المؤثرة على عرض النقد بالمعنى الضيق من خلال تحليل الميزانية العامة للجهاز المصرفي (أو ميزانية الموجودات والمطلوبات) كله بما فيه البنك المركزي والجهاز المصرفي التجاري.

إن أية ميزانية عامة تستند إلى معادلة أساسية هي :

$$(1) \dots \text{الموجودات} = \text{المطلوبات} \text{ (بما فيها حساب رأس المال والاحتياطي)}.$$

حيث يبين الجانب الأيسر من المعادلة أنواع ومقادير الحقوق المطالب بها المصرف مقابل الموجودات المتوفرة لدى الجهاز المصرفي في وقت معين.

وهذه الحقوق نوعان هما :

- حقوق تعود للمالكين اللذين هم أصحاب المصارف.

- حقوق تعود للمودعين.

كما يبين الجانب الأيمن من المعادلة مقادير الموجودات التي حصل عليها الجهاز المصرفي

نتيجة قيامه بالالتزامات الظاهرة في جهة اليسار.

وتقسم مطلوبات الجهاز المصرفي إلى نوعين هما :

أ- **مطلوبات نقدية** : وتتألف من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائداً نقود وودائع (الودائع الجارية) ، وتتألف هذه المطلوبات مجموع عرض النقد. MS1 عرض النقد الضيق.

ب- **المطلوبات غير النقدية** : وهي كل المطلوبات الأخرى عدا المطلوبات النقدية مثل ودائع التوفير والودائع الثابتة والودائع الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وحسابات رأس المال والاحتياطي الرأسمالي والودائع الحكومية لدى الجهاز المذكور.

ويمكن كتابة المعادلة رقم (1) بالشكل التالي :

$$(2) \dots \text{الموجودات} = \text{المطلوبات النقدية} + \text{المطلوبات غير النقدية}$$

طردياً عرض النقد عكسياً (فيها حساب رأس المال والاحتياطي)

$$(3) \dots \text{المطلوبات النقدية} = \text{الموجودات} - \text{المطلوبات غير النقدية} = \text{عرض النقد}$$

حيث يزداد عرض النقد إذا :

أ- زادت موجودات الجهاز المصرفي.

ب- انخفضت المطلوبات غير النقدية لدى الجهاز المصرفي.

ج- انخفضت حسابات رأس المال والاحتياطي الرأسمالي العائد للجهاز المذكور.

والعكس يحدث في عرض النقد إذا جرى العكس بالنسبة للجانب الأيسر من المعادلة.

ومعنى ذلك أن عرض النقد يتغير عكسياً مع المطلوبات غير النقدية وحسابات رأس المال

والاحتياطي وبصورة طردية مع الموجودات. (أي كلما ازدادت موجودات الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية والبنود الأخرى كلما ازداد عرض النقد بنفس الاتجاه والكمية).

وتتألف موجودات الجهاز المصرفي من :

أ- الذهب والعملات الأجنبية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي.

ب- قروض البنك المركزي واستثماراته.

ج- قروض المصارف التجارية واستثماراتها.

وفيما يلي ملخص للعناصر المكونة لأطراف معادلة النقد =

↑المطلوبات النقدية = ↑الموجودات - ↓المطلوبات غير النقدية

(الودائع + حساب رأس المال والاحتياطي الرأسمالي)

↓	↓	↓	↓
حساب رأس المال +	الودائع الثابتة +	الذهب +	العملة في التداول +
الاحتياطي الرأسمالي	ودائع التوفير +	العملة الأجنبية +	الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي
	الودائع الحكومية +	قروض واستثمارات البنك المركزي	MSI
	الودائع الأجنبية	+ قروض واستثمارات المصارف التجارية	

والجدير بالذكر أنه إذا كان التوازن المحاسبي بين جانبي المطلوبات والموجودات يتحقق قطعاً ، فإن التوازن الحقيقي قد يتحقق وقد لا يتحقق ، فقد يوسع أو يقلص البنك المركزي إصدار النقود ، مما يؤدي إلى عدم التناسب بين كمية النقود والنتاج ، وعلى هذا الأساس فإن الأهمية لا تنصب على زيادة أو انخفاض وسائل الدفع (كمية النقود) بل العبرة في ملائمة كمية النقود مع كمية المعاملات وتستخدم هذه العلاقة كدالة للاستقرار النقدي.

ويعتمد صندوق النقد الدولي هذه العلاقة لتحديد الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية ومن خلال احتساب معامل الاستقرار النقدي.

ويعبر هذا المعامل عن العلاقة بين معدل تغير في كمية النقود ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن :

$$B = \text{معامل الاستقرار النقدي}$$

$$= \frac{\Delta M}{M} = \text{معدل التغير في عرض النقد}$$

$$= \frac{\Delta Y}{Y} = \text{معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.}$$

وتتحقق حالة الاستقرار النقدي عندما تكون قيمة $B = \text{صفر}$ ، أما إذا كان المعامل قيمته

موجبة فتكون هناك حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الصفر ، أما إذا كان

المعامل أقل من الصفر (قيمة B سالبة) فتكون هناك حالة انكماش.

مثال :

أوجد معامل الاستقرار النقدي في البلد (س) إذا كانت لديك المعلومات التالية :

معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = 17.7%

عرض النقد = 1272.8 مليون وحدة نقدية لعام 1977

عرض النقد = 1803.2 (م مليون وحدة نقدية لعام 1978)

ثم علق على النتيجة (ماذا توثر لك قيمة المعامل).

الحل :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \rightarrow B = \frac{1803.2 - 1272.8}{1272.8} - 17.7 \rightarrow$$

$$B = 41.67 - 17.7 = 2.4 \quad \text{بضرب طرفي المعادلة * 100}$$

إذا الاقتصاد في حالة تضخم.

الفصل الرابع / (سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيه)

أولاً : مفهوم سرعة تداول النقود :

تشير سرعة تداول النقود إلى عدد المرات التي تنفق بها الوحدة النقدية لتسوية المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية قدرها سنة. (أو هي مقياس لمعدل تبادل النقود في الاقتصاد) ، أو هي عدد المرات التي تنتقل بها وحدة النقد من كيان إلى آخر ، وبتعبير بسيط (هي المعدل الذي ينفق به المستهلكون والشركات والوحدات الاقتصادية في اقتصاد معين أموالهم بشكل جماعي).

وتقاس سرعة تداول النقود عادةً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى عرض النقود M1 أو M2 لدولة ما. وتعد سرعة تداول النقود مهمة في أي اقتصاد؛ وذلك لقياس معدل استخدام الأموال المتداولة لشراء السلع والخدمات ، وكذلك يتم استخدامها لمساعدة الاقتصاديين والمستثمرين لقياس صحة وحيوية الاقتصاد ، حيث ترتبط سرعة تداول النقود العالية باقتصاد صحي ومتوسع ، بينما ترتبط سرعة التداول المنخفضة للنقود بحالة الركود والانكماش ، وهي أحد المتغيرات التي تحدد التضخم داخل الاقتصاد. لكنها لاتعد المؤشر الرئيسي بل يمكن استخدامه جنباً إلى جنب مع المؤشرات الرئيسية الأخرى والتي تساعد في تحديد السلامة الاقتصادية مثل ؛ الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم.

مثال على سرعة تداول النقود: لو أخذنا اقتصاداً يتكون من فردين A و B ، يمتلك كل منهما 100 \$ دولار نقداً ، حيث يشتري الفرد A سيارة من الفرد B مقابل مبلغ 100 \$ دولار ، الآن لدى B 200 \$ دولار نقداً ، ثم اشترى B منزلاً من A مقابل 100 \$ دولار ، كما يستعين B بمساعدة A في إضافة بناء جديد إلى منزلهم ، ومن أجل جهودهم يدفع B 100 \$ دولار أخرى لـ A ليصبح عند الفرد A الآن 200 \$ دولار نقداً ، ثم يبيع الفرد B سيارة إلى A مقابل 100 \$ دولار ، وينتهي الأمر بكل من A و B بمبلغ 100 \$ دولار نقداً ، وهكذا أجرى كلا الطرفين في الاقتصاد معاملات بقيمة 400 \$ دولار ، على الرغم من أنهما كانا يمتلكان 100 \$ دولار لكل منهما. في هذا الاقتصاد ستكون سرعة تداول النقود 2 ناتجة عن 400 \$ دولار في المعاملات مقسومة على 200 \$ دولار في المعروض

النقدي ، هذا التضاعف في قيمة السلع والخدمات المتبادلة أصبح ممكناً من خلال سرعة تداول النقود في الاقتصاد.

ثانياً: **صيغة سرعة تداول النقود**: بينما يقدم ما ورد أعلاه مثلاً مبسطاً لسرعة تداول النقود ، ثم يتم استخدام سرعة النقود على نطاق أكبر بكثير كمقياس لنشاط المعاملات لسكان الدولة بأكمله ، وبشكل عام يمكن اعتبار هذا المقياس على أنه معدل دورات المعروض النقدي للاقتصاد بأكمله.

سرعة تداول النقود = الناتج المحلي الاجمالي ÷ عرض النقود

أو الناتج المحلي الاجمالي = عرض النقود × سرعة تداول النقود

وهناك صيغتان لسرعة تداول النقود (V) هما :

1- سرعة تداول المعاملات **Transaction Velocity** :

تشير سرعة تداول النقود ولأغراض المعاملات إلى عدد المرات التي تتداول فيها الوحدة النقدية مقابل السلع النهائية والوسيلة والانتاجية والموجودات المالية ، وتقاس على أساس قسمة الانتاج (P.T) على عرض النقد (MS) وذلك حسب صيغة فيشر :

$$V = \frac{P.T \text{ الانتاج}}{MS \text{ عرض النقد}}$$

حيث V سرعة تداول النقود لجميع المعاملات في إطار زمني معين و P هو مستوى السعر ، و t القيمة الحقيقية الاجمالية للمعاملات في إطار زمني معين ، و m هو المبلغ الاجمالي الاسمي للنقود المتداولة في المتوسط في الاقتصاد ، وبالتالي فإن PT هو المبلغ الاجمالي الاسمي للمعاملات لكل فترة.

2- سرعة تداول الدخل Incoming Velocity :

تشير هذه الصيغة إلى أن سرعة تداول النقود (V) هي عدد المرات التي تتداول بها الوحدة النقدية الواحدة بوصفها دخلاً لغرض تحويل الناتج النهائي خلال فترة زمنية معينة.

وتقاس على أساس قسمة الدخل القومي (PQ او GNP) على كمية النقود (MS) أي :

$$V = \frac{\text{الدخل القومي } GNP}{\text{كمية النقود } MS}$$

حيث إن V: هي سرعة تداول النقود الداخلية والتي يتم احتسابها الى الناتج القومي أو المحلي

و PQ أو GNP هو قيمة الناتج القومي أو المحلي الاسمي.

والجدير بالذكر أن سرعة تداول المعاملات هي أكبر من سرعة تداول الدخل ، لأنها تضمن المدفوعات على السلع الوسيطة والانتاجية والنهائية والموجودات المالية ، في حين إن سرعة تداول الدخل تتضمن فقط المدفوعات مقابل السلع النهائية.

أن سرعة النقود هي: تكرار استخدام وحدة واحدة من النقد لشراء السلع والخدمات المنتجة محلياً خلال مدة معينة ، أي هي عدد المرات التي يتم فيها إنفاق وحدة واحدة من النقد لشراء السلع والخدمات النهائية لكل وحدة زمنية (لتجنب الحساب المزدوج، يقيس الاقتصاديون فقط أسعار السلع والخدمات النهائية ، حيث يتم تضمين اسعار المنتجات والخدمات الوسيطة في الاسعار النهائية).

ثانياً : العوامل المؤثرة على سرعة تداول النقود (V) :

هناك العديد من العوامل المؤثرة على (V) نذكر منها ما يلي :

1- **عرض النقود :** حيث يتناسب عرض النقود مع سرعة دورانها عكسياً ، حيث اذا انخفض عرض النقود في الاقتصاد سترتفع سرعة دوران النقود والعكس صحيح ، لذا تعتمد سرعة المال على المعروض من النقود داخل الاقتصاد ،

2- نظام المدفوعات في المجتمع :

هناك أشكال متعددة لنظام المدفوعات تؤثر على (V) ومنها :

أ- تكرار استلام الدخل من قبل الأفراد : فكلما قلت الفترة الزمنية بين استلام الدخل وإنفاقه أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية وزيادة (V).

ب- مدى انتظام عمليات الدفع والاستلام : فكلما كان الأفراد والمشاريع على يقين بأن إستلاماتهم النقدية ستكون منتظمة ، فإنهم يميلون للاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية فيؤدي ذلك إلى ارتفاع (V).

ج- التوافق بين استلام النقود وإنفاقها يؤدي إلى انخفاض متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها وبالتالي ارتفاع (V).

د- عند زيادة التكامل الصناعي الرأسي والعمودي بين المشاريع الذي يسمح للعمليات أن تحدث بينها بدون استخدام النقود تؤدي إلى ارتفاع (V).

هـ- أهمية السكان وسرعة المواصلات والاتصالات التي تتعلق بسرعة نفاذ النقود لغرض المدفوعات تزيد (V).

3- التوقعات حول الأسعار :

أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للنقود فيتجه الأفراد إلى شراء السلع والعقارات والذهب التي لا تتأثر بشدة بالتضخم فيؤدي إلى ارتفاع (V) ، كما أن التوقعات بارتفاع الأسعار يجبرهم على امتلاك أرصدة نقدية أقل نسبة إلى نفقاتهم فيتجهون إلى زيادة مشترياتهم قبل ارتفاع الأسعار فيخفض الطلب على الأرصدة النقدية ، فعندما يرى الأفراد أن النقود تفقد نصف أو أكثر من قيمتها خلال اليوم يحاول هؤلاء تجنب امتلاك النقود مما يزيد من (V).

4- مستوى أسعار الفائدة :

لاحظ بعض الاقتصاديين تناقص المنفعة الحدية من امتلاك النقود كلما زاد سعر الفائدة ، لأن سعر الفائدة يمثل كلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية والموجودات التي تدر عائداً ، فارتفاع سعر الفائدة على الموجودات البديلة عن النقود يقلل من الاحتفاظ بالنقود ويرفع بالتالي (V).

5- التوقعات حول استلام الدخل :

تتأثر سرعة تداول النقود (V) بتوقعات الجمهور حول الحجم المتوقع للدخول ، فإذا اعتقد الناس أن دخولهم في المستقبل يمكن أن ترتفع فربما يؤدي ذلك إلى تخفيف امتلاك الأرصدة النقدية المحتفظ بها قياساً إلى معدل الإنفاق الجاري مما يزيد من المعدل الجاري للنفقات قياساً بالأرصدة النقدية المحتفظ بها ويرفع بالتالي (V).

6- تطور الجهاز المصرفي :

أن تطور الجهاز المصرفي وتطور العادات المصرفية يخفض من الطلب على النقود ويزيد من سرعة تداول النقود ، فانتشار بطاقات الائتمان والشيكات سيزيد من (V) على أساس أن هذه الأدوات تزيد من الودائع الزمنية والتوفير وقدرة المصارف في منح القروض والاستثمارات المالية مما يزيد من الانفاق ومن (V).

وترتبط درجة تطور النظام المصرفي بانتشار العادات المصرفية ، ونمو المؤسسات المالية الوسيطة وفاعلية السياسة النقدية في توجيه الائتمان المصرفي ، ويقاس الوعي المصرفي بارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي عرض النقد وزيادة المدفوعات التي تنجز من خلال الشيكات قياساً بالمدفوعات النقدية.

7- حجم التجارة : حيث عندما يزداد حجم التجارة ، يزداد عدد المعاملات وتزداد سرعة تداول النقود ، وبالعكس.

8-قيمة النقود : حيث تزداد سرعة النقود اثناء التضخم بسبب انخفاض قيمة النقود ، لان الافراد سيرغبون في التخلي عن المال بأسرع وقت ممكن ، وبالمثل اثناء الانكماش سترتفع قيمة النقود وعندها ستخفض سرعة النقود لأن الناس يحبون الاحتفاظ بالمال.

ثالثاً : مدى استقرار سرعة تداول النقود : (الجدل بين المدارس الاقتصادية حول سرعة تداول النقود).

- لقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير مدى استقرار (V) ، إذ ترى النظرية الكمية للنقود (قبل الثلاثينات) أن (V) ثابتة ومستقرة على المدى الطويل، وأحد الأسس للاعتقاد بأن (V) مستقرة هو افتراض أن الطلب على الأرصدة النقدية هو لغرض المعاملات ولا يتأثر بسعر الفائدة ، وحسب هذا الاعتقاد فإن ارتفاع كبير في سعر الفائدة لا تكون له أهمية في تخفيض الطلب على الأرصدة النقدية وزيادة سرعة تداول النقود.
- أما صيغة كمبردج التي جاء بعد النظرية الكمية فقد تساءلت عن الدوافع التي تجعل الأفراد والمشروعات يميلون للاحتفاظ بجزء من موجوداتهم على شكل نقود ، وقد حدد بيجو الذي ينتمي إلى هذه المدرسة الطلب على القود (K) بأنه ينشأ عن حاجة الجمهور والمشاريع للاحتفاظ بالنقود ولفترة معينة لعدو وجود توافق بين المدفوعات اليومية ببسر وسهولة ولمواجهة الطلب المتوقع أو حصول ارتفاع شديد في الأسعار ، مما يستدعي الاحتفاظ بالنقود للأغراض الملاءمة ولغرض الضمان.

وأصحاب هذه النظرية ركزوا على النقود التي يتم الاحتفاظ بها كنسبة من الدخل (Ky) وأن سرعة تداول النقود (V) أو الطلب على النقود (K) هو ثابت أو مستقر على الأمد القصير ، وهذا يتناسب مع افتراضهم ثبات الانتاج عند مستوى الاستخدام الشامل وتأكيدهم أن التغيرات في عرض النقد تؤثر فقط على الأسعار.

-أما النظرية الكينزية فتتنظر إلى (K) أو معكوسها (V) باعتبارها غير مستقرة ، بل هي دالة لمعدل الفائدة وأن أي ارتفاع في معدل الفائدة يعني انخفاضاً في الطلب على النقود وارتفاعاً في سرعة تداولها ، وأن استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة هو الذي يساهم في عدم

استقرار (V) و (K). (يعتقد الكينزيون ان سرعة التداول مفهوم غير مستقر ويمكن ان يتغير بسرعة، مما يؤدي الى التغيرات في المعروض النقدي).

- أما فريدمان الذي تزعم النظرية النقدية الجديدة في الولايات المتحدة فيرى أن استقرار (V) وقابليتها للتنبؤ هي مهمة لأنها تفيد السلطات النقدية من تتبع الأثر الذي يحدثه التغير في عرض النقد على الدخل ، مما يجعل السيطرة على عرض النقد (MS) من قبل البنك المركزي العامل المهم المؤثر على النشاط الاقتصادي. (يؤمن النقديون ملتون فريدمان وجماعته باستقرار سرعة التداول).

رابعاً : السياسة النقدية وسرعة تداول النقود :

من الواضح أن معدل الانفاق يعتمد على تغير كمية النقود (MS) أو (V) أو كليهما ، فإذا كانت (V) ثابتة فإن عرض النقد سوف يحدد حجم الإنفاق الكلي ومستوى الانتاج المحلي ، أما إذا كانت (V) متغيرة ولا يمكن توقعها وتتحرك بصورة عكسية مع (MS) فإن رقابة البنك المركزي على عرض النقد للتأثير على حجم الإنفاق والنتاج يصبح أكثر صعوبة وهنا سوف تفقد السياسة النقدية فعاليتها كأداة لإدارة الطلب الكلي ، ومعنى ذلك أن السلطة النقدية تهدف الوصول إلى المعدل المرغوب للنمو في الناتج من خلال السيطرة على (MS) ولكن بشرط أن تكون (V) قابلة للتقدير والتنبؤ ، لأن التقديرات غير المناسبة في معدل نمو (V) قد تؤدي إلى إتباع أهداف للسياسة النقدية لا تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية ، فالإفراط في تقدير (V) قد يدفع البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسيعية على نحو غير ملائم ، والإفراط في تقدير (V) قد يدفع البنك المركزي إلى إشباع سياسة نقدية انكماشية على نحو غير مقبول.

وفي هذه الحالة تظهر أهمية السياسة المالية في التأثير على النفقات من خلال قيام الحكومة تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات الحكومية لتحفيز الإنفاق الوطني لكن إذا كانت (V) ثابتة ولا تتأثر بالإجراءات المالية فإن السياسة المالية تصبح كذلك عديمة الجدوى كأسلوب للتأثير على حجم الإنفاق.

سؤال مهم : في ظل وجود غطاء أجنبي للدينار العراقي يبلغ من (70 إلى 75 مليار دولار)

بمعنى أن الدينار مغطى بنسبة 100% فلماذا لا يزال هناك تضخم أو ارتفاع في الأسعار بالرغم من تحسن قيمة الدينار ؟

الجواب :

نحافظ على قيمة الدينار وذلك من خلال :

1- توفير غطاء للدينار.

2- نحد من التضخم وذلك من خلال السياسات النقدية.

3- تحفيز الانتاج المحلي وهذا سوف يقلل من الاستيراد ونحافظ على قيمة العملة الوطنية ونقلل الطلب على الدولار.

4- الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

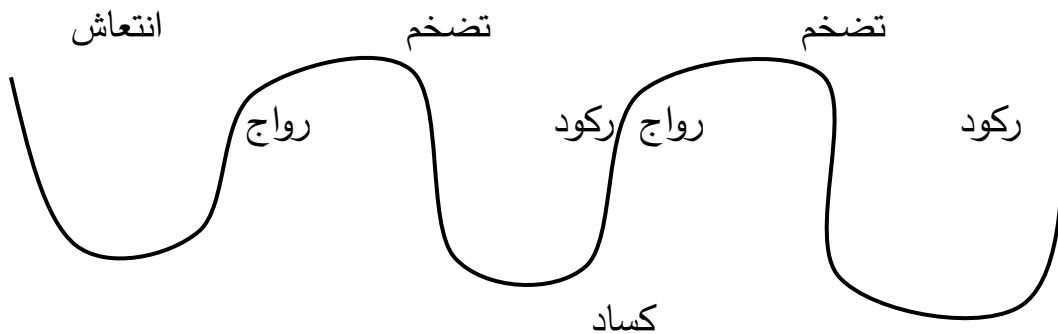
5- المحاولة من الحد من ظاهرة هروب أو خروج الأموال إلى الخارج والعمل على إعادة الأموال إلى داخل البلد من خلال توفير الأمان والثقة للمستثمر وذلك من خلال توظيف مشاريعه داخل البلد.

6- استخدام السياسات المالية بالطريقة التي تضمن توزيع عادل للموازنة وذلك من خلال إعطاء أهمية للقطاعات أي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وتوزيع إيرادات النفط بشكل متفاوت يتناسب مع أهمية كل قطاع منتج وإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي.

7- محاولة إعادة النظام الضريبي والتوجه إلى فرض الضرائب الغير مباشرة وخصوصاً الضرائب على السلع المستوردة وخصوصاً السلع الكمالية.

النقود والنشاط الاقتصادي : تلعب النقود دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي وكما يلي :

1- النقود والدورات التجارية : إن للنقود أهمية في تغيرات الدورة التجارية والتي تتضح من المخطط التالي :

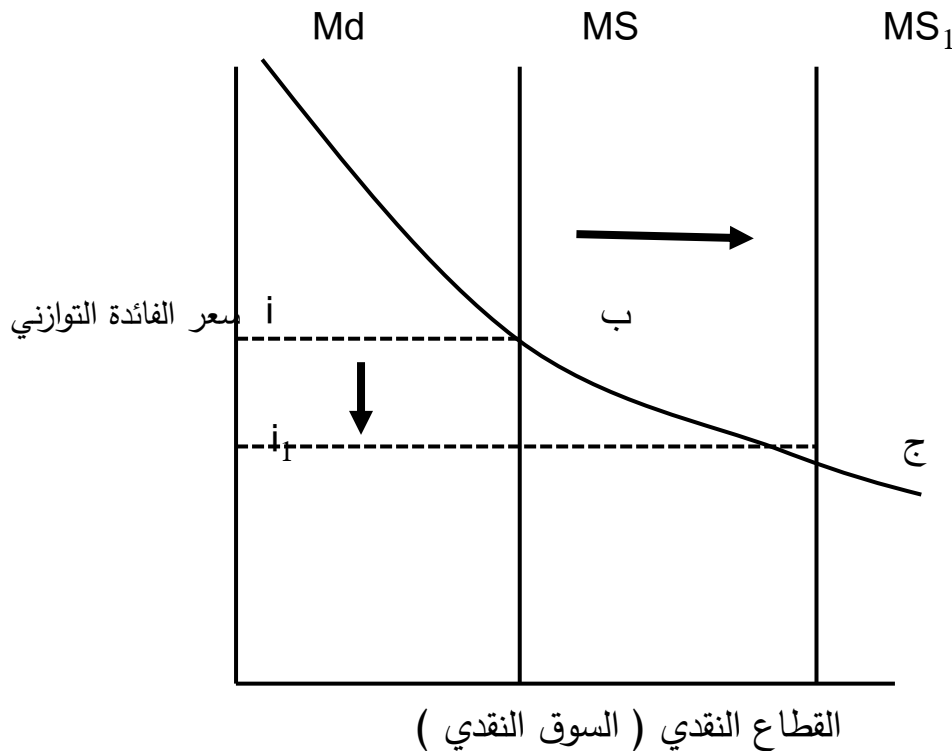


وأن ضخ النقود إلى الاقتصاد سيؤدي إلى نقل الاقتصاد من دورة تجارية إلى أخرى ، فمثلاً عند زيادة كم النقود بمعدلات تفوق معدلات زيادة الانتاج ، فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث التضخم والذي تتسم (كميات كبيرة من النقود * ارتفاع المستوى العام للأسعار * انخفاض قيمة النقود).

وعندها تلجأ السلطة النقدية إلى سحب أو امتصاص الكتلة النقدية فإن الاقتصاد سينتقل إلى دورة أخرى ، حيث تبدأ هنا مرحلة الركود الاقتصادي والتي ستنتهي إلى مرحلة الكساد إذا لم يتدخل البنك المركزي لمعالجة هذا الخلل عن طريق قيامه بزيادة عرض النقود وذلك لمنع وصول الاقتصاد إلى حالة الكساد.

2- النقود وأسعار الفائدة :

إن النقود تمثل جزء مهم في توازن السوق النقدية ، حيث أن الاقتصاد بشكل عام ينقسم إلى نوعين هما: (القطاع النقدي) و (القطاع الحقيقي) وتوازن هاتين النقطتين يمثل التوازن الاقتصادي وبشكل عام، لذلك من واجب السلطات النقدية (البنك المركزي) أن تحافظ على توازن القطاع النقدي ، حيث يتمثل التوازن في القطاع النقدي من خلال :



من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عرض النقود (MS) قد تقاطع مع الطلب على النقود (MD) في نقطة (ب) وحدد لنا سعر الفائدة التوازني عند النقطة (i) وعند قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقود من (MS) إلى (MS₁) فإن سعر الفائدة الجديد سينخفض إلى النقطة (i₁) وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين عرض النقود وأسعار الفائدة ، ويمكن للبنك المركزي أن يغير سعر الفائدة وفقاً لأهدافه ، وذلك من خلال إجراء تغييرات في عرض النقود.

3- النقود والتضخم :

هناك علاقة مباشرة وعلاقة تأثير بين كمية النقود المعروضة وبين معدلات التضخم ، حيث يعرف التضخم بأنه: الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ولذلك فإن تأثيرات التضخم تظهر من خلال ارتفاعات في الأسعار والسبب هو أن الزيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع وبالتالي بما أن هناك محدودية للسلع أو عدم وجود مرونة في الجهاز الانتاجي (العرض) فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ولكن أن هذه الزيادة في الأسعار قد تتفاوت من بلد إلى آخر ، فكلما كانت مرونة الجهاز الانتاجي في دولة هي عالية ومرونة كلما كانت نسبة التضخم أقل ، علماً بأن التضخم سيؤدي إلى انخفاض في قيمة النقود وبالتالي قد تفقد النقود بعض من وظائفها بسبب التضخم وخصوصاً في الدول النامية قد يؤدي التضخم إلى استخدام عملات غير وطنية والاستعاضة عنها بعملات أجنبية ، كما ظهر في الاقتصاد العراقي وبعض الدول باستخدام الدولار كمخزن للقيمة أو أداة للمبادلة ، ويعني ذلك ظهور ما يسمى (الدولار) وفي هذه الحالة نجد أن هناك قانون يوضح العلاقة ما بين قيمة النقود والأسعار هو :

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ملاحظة :

فائدة حقيقية Real.

Interest rate فائدة اسمية

نفرض أن (7%) فائدة اسمية

(20%) التضخم

أي أن الفائدة الأسمية مطروحاً منها الاندثار نحصل على الفائدة الحقيقية.

خامساً : النقود في الاقتصاد الإسلامي :

وردت كلمة النقود في القرآن الكريم حيث وردت كلمة الدينار والدرهم وكما يلي: (وشروه' بثمنٍ بخسٍ دراهمٍ معدودةٍ) ،(ومن أهل الكتاب من إن تأمنه' بقطارٍ يوده إليك ومنهم من إن تأمنه' بدينارٍ لا يوده إليك) صدق الله العظيم ، وظهرت تعاملات نقدية في عصر الإسلام وما قبل الإسلام يظهر في أدبيات الاقتصاد أن للنقود وظائف ولكنها تتميز بنوع بالتعاملات يختلف إلى حد ما عن التعامل بالنقود بالاقتصاديات المعاصرة ويظهر ذلك من خلال الوظائف الآتية :

1- النقود وسيط للمبادلة :

حيث يسمح للنقود أن تؤدي وظيفتها كوسيط للمبادلة وذلك من خلال التعاملات الفورية بمعنى شجع الاقتصاد الإسلامي على التعامل الفوري بالنقود كوسيلة للمبادلة ويسمى مبدأ التعامل.

2- النقود أداة للحاسب وأداة لقياس القيم : حيث وردت وظيفة النقود هذه هي بعض الصور والآيات القرآنية واعتبرت كمقياس للقيمة سواء كانت زهيدة الثمن ووردت في سورة يوسف.

3- النقود كمخزن للقيمة :

حيث أكد الاقتصاد الإسلامي أن النقود تؤدي دورها كوسيلة للادخار وحفظ القيمة لفترة زمنية محدودة وقد حرم الاكتناز لأسباب تخص حرمان المجتمع من توظيف هذه الثروة المكتتزة وزيادة الدخل والانتاج ،حيث إذا تم توظيف هذه الثروة في مشاريع ستولد زيادة في الدخل من خلال ما يسمى بـ(مضاعف الاستثمار) وهو مقدار الزيادة المتحققة بالدخل عندما يتم توظيف وانفاق وحدة نقدية واحدة.

تحريم الاكتناز والاستغلال:

الإسلام يشجع العمل والاستثمارات الفردية لأن عائدها يشمل الفرد والجماعة، لكن الإسلام يحرم الاكتناز Hoarding لأن فيه حبس للمال عن قيامه بدوره الاستثماري في خدمة المجتمع ولما يؤدي إليه من أضرار تلحق بالفرد والمجتمع. فالإسلام يحارب الأنانية لدى المكتنز الذي ينظر إلى المال من خلال مصلحته الخاصة، ذلك لأن المال في نظر الإسلام أداة لإسعاد الفرد ومجتمعه من خلال الاستثمار وما يخرج منه من زكاة وصدقات. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ أَنْفُسِكُمْ فَدُوفُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤-٣٥].

هو جمع المال وتكديسه والاحتفاظ بالمتراكم منه نقداً سائلاً مدة زمنية غالباً ما hoarding الاكتناز تكون طويلة، والكنز في اللغة هو المال المدفون. وبذلك يظل المال المكتنز مجمداً بعيداً عن التداول، ومن دون فائدة مباشرة أو نفع اقتصادي.

والاكتناز غير الادخار، وتختلف طبيعته عن طبيعة الادخار اختلافاً كبيراً، فالادخار هو عملية اقتصادية إيجابية ومفيدة لأنه المصدر الأولي للاستثمار [ر] الذي يتولد منه الدخل الجديد، والاكتناز ظاهرة عقيمة اقتصادياً وسلبية اجتماعياً. والادخار هو الأصل في مبدأ التدفق الاقتصادي economic flow concept لأن المال المدخر لا يخرج من حلقة التداول بل يصب في أفنية الاستثمار مما يؤدي إلى نماء في الدخل العام، بينما الاكتناز هو تجميد للمدخرات بأسلوب لا يعدو كونه تراكمات في المخزون، الأمر الذي يُبقي المال بعيداً عن حركة النمو. أما النظريات النقدية فإنها تعدُّ الاكتناز ذلك الجزء المتبقي من مجمل الادخار بعد عملية تحويل الادخارات إلى استثمارات.

4- النقود أداة للدفع الأجل وتسديد الديون :

أشار الاقتصاد الإسلامي إلى أن النقود تؤدي دورها كأداة لتسديد الديون والدفع الأجل ولكن بشرط أن يتم توقيع عقد بين الطرف الدائن والطرف المدين تحسباً لظروف طارئة ومفاجئة والتي

تؤدي إلى ضرر أحد الأطراف (الدائن والمدين) مع تأكيد الاقتصاد الإسلامي على عدم زيادة مبلغ الدين بمبلغ إضافي باعتبار أن هذا المبلغ الإضافي يمثل الربا بمعنى أن الاقتصاد الإسلامي.

و قد عرف (سعر الفائدة بأنه : ثمن استغلال حاجة الناس لأموالهم) وهذا لا يجوز لأن هناك قاعدة معتمدة في الاقتصاد الإسلامي النقدي تؤكد على مبدأ (النقود كقيمة لا تلد النقود) وقد أخذ الاقتصاد الإسلامي على مبدأ (القرض الحسن).

الخلاصة :

أن الاقتصاد الإسلامي قد وضع بعض الشروط للتعامل مع النقود ووظائف النقود مع وجود

الظواهر التالية :

1- تحريم الفائدة (الربا).

2- تحريم الاكتناز.

3- تجنب المضاربة بالنقود

4- منع الاحتكار

الفصل الخامس / النظريات المفسرة لعرض النقد:

هنالك العديد من النظريات المفسرة للعرض النقدي وهي:

1. النظرية النقدية الكلاسيكية:

تعد النظرية الكلاسيكية للنقود أولى النظريات التي قامت بتوضيح العلاقة بين المستوى العام للأسعار والنتاج المحلي الإجمالي، ظهرت هذه النظرية في مرحلتها الأولى باسم نظرية المعاملات ليفيشر وتطورت بعدها وأصبحت تعرف بنظرية الأرصد النقدية لمدرسة كامبردج، كما سنأتي لذكرها تباعاً وكالاتي (خلاص، 2022: 15-16):

- معادلة التبادل (طريقة المعاملات ليفيشر):

تم تطوير الأفكار التي جاءت بها النظرية الكمية للنقود من قبل الاقتصادي الأمريكي (إرفنج فيشر) وعرض في كتابه الشهير (القوة الشرائية للنقود) في سنة 1911 صورة منقحة لنظرية كمية النقود، إذ قام بتوضيح العلاقة بين العرض النقدي (M) والإنفاق الكلي على السلع والخدمات (PT)، من خلال وضعه للصيغة التالية:

$$MV = PT$$

M: الكمية الكلية للعرض النقدي

V: سرعة دوران النقود، أي متوسط عدد المرات التي تتفق فيها وحدة النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: كمية السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة

ومنها: $P = (V/T) M$

إذ أن النظرية تفترض ثبات (T) بافتراض الاستخدام الكامل وثبات (V) بافتراض عدم الاكتناز النقدي (وأن النقود لا تطلب لذاتها ولثبات عادات الإنفاق وانتظام ارتفاع الأجور في المجتمع في الأجل القصير فإنه من الممكن توضيح العلاقة بالصيغة الآتية: $(P = F M)$)

أي أن المستوى العام للأسعار تابع للعرض النقدي، بمعنى آخر أن التغير في كمية النقود بنسبة معينة سيؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، ويعني هذا إنه هناك علاقة سببية بين التغير الحاصل في كمية النقود (كمتغير مستقل) وبين التغير في المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) (الوادي وآخرون، 2010: 46).

أ- صيغة الأرصدة النقدية (بيجو ومارشال):

تمثل صيغة الأرصدة النقدية إضافةً نوعيةً لنظرية كمية النقود على يد مجموعة من الاقتصاديين منهم (بيجو ومارشال) لتشكل العنصر الثاني في دالة الطلب الكلي على النقود، وبالرغم من أن التركيز يجري على الإضافات التي قام بها الاقتصادي (بيجو) في تكوين معادلة كمبرج الإنكليزية، إلا إن هذه المجموعة تسمى المعادلة أو المتطابقة باسمها وهي (معادلة الأرصدة النقدية) (الهيدي، 2005: 122).

ويرى مارشال إن معادلة المبادلات لفischer لا تكشف عن العوامل التي تحكم سرعة دوران النقود وإن توضيح هذه العوامل يحتاج إلى البحث في الأسباب التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بنسبة معينة من مواردهم على شكل نقد سائل، لأن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار لا يحدث بصورة مباشرة مثلما افترض (فيشر)، إنما يتم عن طريق التأثير في النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم في صورة نقد سائل، فالأفراد يتسلمون دخولهم النقدية في بداية الشهر ثم يقومون بإنفاقها وأداء مدفوعاتهم خلال الشهر على شكل تيار مستمر من الإنفاق على شراء السلع والخدمات المختلفة، وإذا أصبحت التصرفات الإنفاقية للأفراد متماثلة فإن الطلب على النقود لأغراض المعاملات سيمثل نسبة (K) من إجمالي الدخل النقدي وتعرف باسم التفضيل النقدي) في الاقتصاد وتكون صيغتها كالاتي (بوخاري، 2010: 43-44):

$$MD = KP$$

حيث:

MD: الطلب على النقود

K: نسبة التفضيل النقدي

P: متوسط أسعار السلع النهائية

ويمكن عرض فكرة معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج) للاقتصاديين بيجو ومارشال وفق

الترتيب الآتي (الهيتمي، 2005: 123-125):

$$MS = K.P.Y$$

حيث:

MS: يمثل عرض النقد

K: نسبة ما يحتفظ به الجمهور من دخلهم الكلي كنفود سائلة والموارد الاقتصادية المتاحة عند بيجو

هي: الدخل النقدي الكلي = $P*Y$

P: المستوى العام للأسعار

Y: الناتج القومي الحقيقي

وفي مرحلة أخرى حاول مارشال الربط بين معادلة المبادلات وبين معادلة الأرصدة النقدية

وذلك لتوضيح العلاقة بين سرعة دوران النقود في اطار أثر التبادل وبين نسبة ما يحتفظ به الجمهور

(K) في إطار معادلة الأرصدة النقدية، فتكون المعادلة كالتالي:

$$M.V = P.Y$$

حيث:

M.V: تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات في زمن معين

P.Y: قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة أو قيمة الناتج القومي خلال سنة.

إذن من معادلة التبادل تكون:

$$M = PY/V$$

ومن معادلة الأرصدة النقدية تكون:

$$M = K.P.Y$$

اذن:

$$PY/V = K.P.Y$$

$$K = 1/V$$

وعند قسمة طرفي المعادلة على (PY) يتم الحصول على (K) وهو مقلوب (V) فكلما ازداد احتفاظ الأفراد بالنقود قلت سرعة دوران النقود وبالعكس، أي انه كلما ازداد احتفاظ الجمهور بأرصدة نقدية كلما زاد قيمة (K) وانخفضت قيمة (Y)، وإذا انخفضت الأرصدة المحتفظ بها من قبل الجمهور تنخفض قيمة (K) وتزداد سرعة دوران النقود (V).

وقد وجه الاقتصادي الإنكليزية (جون) مينارد كينز العديد من الانتقادات للنظرية الكمية التقليدية (الكلاسيكية) بعد نشره لكتابه الشهير (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود) وكان ذلك بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة (1929) وعجز النظرية الكلاسيكية من إيجاد الحلول لها.

اعتبر الكلاسيك إن النقود حيادية في النشاط الاقتصادي وليست وسيطاً للتبادل وإنما هي سلعة مادية كبقية السلع الأخرى، أي إنه يمكن تحديد قيمتها في السوق بالاعتماد على تكلفة إنتاجها والكمية المعروضة منها، لذلك ينحصر التحليل الكلاسيكي للنقود ضمن نطاق القطاع الحقيقي، ولو افترضنا عدم وجود تكاليف إنتاج عند إصدار النقود فبذلك يكون تحديد قيمتها بشكل أساسي من خلال كمية المعروض النقدي، وأكد الكلاسيك أن الظواهر الاقتصادية جميعها يمكن تحديد أسعارها في السوق من خلال العرض والطلب، أي إنها ليست ظواهر نقدية بل عينية كسعر الفائدة التي تحدد من خلال عرض المدخرات والطلب عليها للاستثمار (ثويني وجايد، 2020: 5-13).

2. النظرية النقدية الكينزية:

من وجهة نظر جون مينارد كينز، الاقتصادي البريطاني المشهور، يعتبر عرض النقد عنصراً هاماً لفهم وتحليل الاقتصاد، ويلعب عرض النقد دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، ووفقاً لكينز، يمكن أن يؤدي تغير عرض النقد إلى تغيرات في النشاط الاقتصادي والتضخم ومعدلات الفائدة. هناك عدة نقاط تميز وجهة نظر كينز حول عرض النقد (Snowdon and vand, 2005, pp.62):

- النظرية العامة للتشغيل:

إذ يقترح كينز أن عرض النقد يؤثر على التشغيل العام للاقتصاد، أي مستوى الناتج الوطني والتوظيف، وبما أن القطاع الخاص قد لا يستجيب بشكل كافٍ للتغيرات في الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي في فترات الركود الاقتصادي، فإن تغيير عرض النقد يمكن أن يكون آلية لتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق العام وتعزيز الطلب العام.

- التحكم في معدلات الفائدة:

إذ يرى كينز أن التغييرات في عرض النقد يمكن أن تؤثر على معدلات الفائدة. فعندما يتم زيادة عرض النقد، ينخفض الطلب على الاقتراض وينخفض بالتالي معدل الفائدة. وعلى العكس، عندما يتم تقليص عرض النقد، يزداد الطلب على الاقتراض وترتفع معدلات الفائدة، وتؤثر معدلات الفائدة بدورها على الاستثمار والتوظيف والإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد.

- التضخم والمستوى العام للأسعار:

إذ يرى كينز بأنه يمكن أن تؤدي زيادة عرض النقد دون زيادة مقابلة في الإنتاج إلى زيادة في الإنفاق وبالتالي زيادة في الطلب العام، وعندما يتجاوز الطلب العرض الإنتاجي، قد يحدث التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات (ثويني وجايد، 2020، 8).

وبين كينز في نظريته إن هناك ثلاث دوافع للطلب على النقود وهي (قناوي 2005: 105-106):

أ. الطلب على النقود لأغراض المعاملات:

يرى كينز إنه على الأفراد أن يحتفظوا برصيد نقدي سائل لمواجهة نفقات المعاملات اليومية كالإنفاق على الطعام والسكن والملبس، لأن الأفراد عادة لا يحصلون على دخلهم بشكل يومي بل بصفة شهرية أو أسبوعية، أي على فترات متباعدة، ويمكن التعبير عن طلب المعاملات بالصيغة التالية:

$$M_t = f(y)$$

ب. الطلب على النقود لأغراض الاحتياط والطوارئ:

ويشمل هذا الدافع الاحتفاظ باحتياطي من الأرصدة النقدية إضافة إلى الاحتياطي المحتفظ به لأغراض المبادلات، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$M_t = f(y)$$

وترى المنشآت والأفراد بضرورة الاحتفاظ بأرصدة نقدية وذلك لاحتمال تغيير برامج المشتريات التي ترسمها المنشآت ومواجهة الحوادث الطارئة، بالإضافة إلى انتهاء الفرص الربحية لعقد الصفقات.

ت. الطلب على النقود الأغراض المضاربة:

إذ تعد الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها لأغراض المضاربة شديدة الحساسية للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، وهناك علاقة دالية بين الطلب على الأرصدة النقدية لأغراض المضاربة وبين التغيرات في سعر الفائدة، إذ يرى كينز إن سعر الفائدة يتحدد بسبب ميل الأفراد في المجتمع للاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة واهتمامهم بكمية النقود التي يمكن الحصول عليها لهذا الغرض، فيرى كينز أن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية لمدة معينة من الزمن وتضحيتهم بالدخل الذي يمكنهم الحصول عليه من استثمار هذه الأرصدة، يرجع إلى عدم تأكدهم من مسلك سعر الفائدة في المستقبل.

كذلك يرى كينز أن عرض النقد تحدده السلطات النقدية، لأن الاعتبارات التي يخضع لها عرض النقد تكون مستقلة عن التغيرات في سعر الفائدة، وإن عرض النقد يعد متغيراً مستقلاً (خارجي) وإن محاولات دراسته لاتزال في خطواتها الأولى وهذا هو موقف المدرسة التقليدية أيضاً ولا يختلف عنهم كينز في هذا الرأي وإن اختلف أتباعه معه، وفي ظل قاعدة الذهب فالعرض النقدي يتوقف على كميات الذهب والتي تتوقف بدورها على الإنتاج، وفي ظل قاعدة الأوراق النقدية القانونية فإن عرض النقد يتوقف على الإجراءات وقرارات البنك المركزي.

3. النظرية النقدية الكمية الحديثة:

حسب فريدمان فإن عرض النقود متغيراً خارجياً مستقلاً عن الطلب عليه، وهو ما يجعل السياسة النقدية فعالة، فالبنك المركزي الذي يتحكم كلياً في عرض النقد هو الذي يتوفر على وسائل تؤثر على السيولة البنكية، خاصة بتدخله في السوق النقدية وتأثيره بمعدلات الاحتياطي الإجمالي، ولكي يكون ذلك التدخل فعالاً يجب أن يكون عرض النقود متغيراً مستقلاً عن الطلب على النقود، أي أنه لا يتأثر بطلب الأعوان الاقتصاديين، وقد سطر ملامح نظريته النقدية في كتاب "التاريخ النقدي للولايات المتحدة"، وطورها في كتابات لاحقة، وأكد فريدمان أن السياسة النقدية التي تسعى إلى تحفيز الاقتصاد من خلال رفع حجم الكتلة النقدية هي سياسة غير فعالة وتؤدي فقط إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، وساهم بذلك في إحياء النظرية الكمية حول النقود من جديد، مشدداً على أن زيادة الكتلة النقدية هي المسبب الوحيد في ارتفاع الأسعار، وكتب قائلاً: "التضخم هو دائماً وأبداً وُجد، ظاهرة نقدية بالنظر إلى أنه ينتج عن زيادة في كمية النقود تفوق زيادة الإنتاج، وأنه لا يمكن أن يكون نتيجة لغير ذلك" (محمد ابراهيم، اقتصاديات النقود والبنوك، 2014).

رابعاً. العوامل المؤثرة على عرض النقد:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض النقود منها:

1. الاحتياطات المقترضة:

إذ تقوم المصارف التجارية بعملية الاقتراض من المصارف المركزية أو الأسواق المالية وذلك في حالة الضرورة، وغالباً ما تكون عند انخفاض احتياطياتها إلى مستوى أقل من الاحتياطي الإجمالي، وللمصارف المركزية الحق في القبول أو الرفض، والسبب أن زياد القروض قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية على الاقتصاد.

2. الاحتياطات غير المقترضة:

أن زيادة حجم الاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية يؤدي إلى ارتفاع قدرة الجهاز المصرفي على منح القروض أو خلق النقود ويمكن أن تتغير الاحتياطات غير المقترضة لعدة أسباب منها (سفيان وعيسى، 2020، 12-14):

أ. عمليات السوق المفتوحة: إذ تعد السوق المفتوحة أهم الأسباب التي من خلالها يستطيع البنك المركزي التحكم بعرض النقود من خلال التأثير على الاحتياطات لدى المصارف التجارية ومن خلال القيام ببيع وشراء الأوراق المالية حيث يستطيع البنك المركزي التحكم بسياسة الائتمان.

ب. زيادة الصادرات التي تؤدي إلى استلام المصارف التجارية أموال من الخارج، إذ تعمل التدفقات المالية الناتجة عن انتقال رؤوس الأموال أو السلع بين الدول إلى زيادة أرصدها لدى المصرف المركزية.

ت. التعامل الحكومي مع الأفراد: إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي ودفع شيكات مسحوب على المصرف المركزي لصالح الأفراد يؤدي إلى ارتفاع الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية شريطة إيداع الشيكات في تلك المصارف وعدم سحبها نقداً من المصرف المركزي.

3. الاحتياطات الفائضة:

وهي عبارة عن رغبة المصارف التجارية بالاحتفاظ باحتياطات فائضة، على اقتراض ثبات حجم الاحتياطي الكلي للجهاز المصرفي التجاري، حيث إن زيادة الطلب على الاحتياطات الفائضة تعني عدم استخدامها في منح القروض خلق النقود الائتمانية مما يؤثر بشكل سلبي على عرض النقود.

4. العملة في التداول:

تؤثر التغيرات في العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي على عرض النقد بإحدى الطرق

الآتية (أكرم حداد، النقود والمصارف: 2008):

أ. الاقتراض المباشر من طرف الحكومة من البنك المركزي عندما تكون الحكومة عاجزة عن تمويل نفقاتها من خلال الإيرادات الخاصة بها أو القروض العامة، فيقوم البنك المركزي بإصدار كميات إضافية من العملة، إذ يزيد ذلك عرض النقد بالزيادة.

ب. من خلال زيادة رغبة جمهور المصارف التجارية في الاحتفاظ بالنقود بشكل عملة بديل من الاحتفاظ بها على شكل ودائع مصرفية مع بقاء حجم العملة الصادرة ثابتاً، وفي هذه الحالة تزيد وتنخفض الودائع علماً بأن كمية النقود لم تتغير مما يؤثر في كمية تركيبة عرض النقد.

5. نسبة الاحتياطي القانوني:

إذ أن زيادة أو انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية يعني الاحتفاظ بنسبة أكبر أو أقل من الودائع لديها على شكل احتياطي قانوني مما يقلل أو يزيد من قدرة هذه المصارف في خلق النقود والتأثير على عرض النقود، وإن الجهة التي تقرر نسبة الاحتياطي القانوني هي البنك المركزي (خلاص، 2022: 36).

الفصل السادس / النظام النقدي - قواعده وعناصره

أولاً : النظام النقدي :

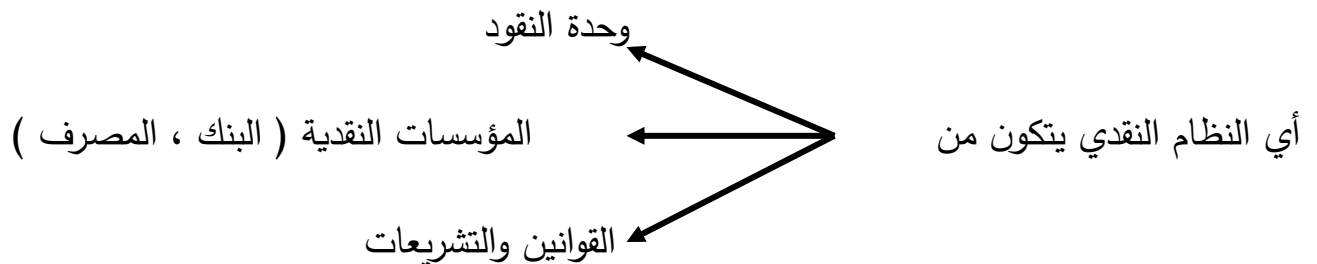
هو عبارة عن مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما ، خلال فترة زمنية ونطاق مكاني محدد. وتعكس طبيعة النظام النقدي السائد في دولة ما التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة فيها خلال فترة معينة . (مكونات النظام النقدي):

- النقود المتداولة في الدولة بوقت معين من حيث نوعها وشكلها.
- التشريعات والقوانين المنظمة لإداء النقود لوظائفها المختلفة.
- المؤسسات النقدية والمصرفية والتي تقوم بعملية الاصدار النقدي وتنظيمه والتحكم فيه.

ويتألف النظام النقدي لقطر ما من كل أنواع النقود التي يصدرها ذلك القطر وتتداول في وقت ما(عرض النقد بمختلف انواعه السائدة في التداول في تلك الدولة في وقت معين) ، ومن جميع المؤسسات النقدية والمصرفية التي تمتلك سلطة ومسؤولية خلق النقود (اصدارها) وأبطالها ، وتتمثل بالسلطة النقدية التي يترأسها البنك المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة ، ومن جميع القوانين والقواعد والتنظيمات والتشريعات والتعليمات والأساليب التي تحكم خلق النقود وإبطالها الهادفة الى تحسين كفاءة ادارة النقود والائتمان داخل الدولة بما يحقق الاهداف الاقتصادية لها، كرفع معدلات النمو للناتج القومي وتحقيق استقرار قيمة العملة وغيرها من الاهداف.

ويمكن التعرف على طبيعة هذا النظام من خلال معرفة مكونات أو عناصر النظام النقدي

وتتألف عناصر اي نظام نقدي مما يأتي:



ثانياً : أنواع القواعد النقدية : تمثل القاعدة النقدية الأساس الذي تركز عليه العملة الوطنية لدولة معينة، وهي تمثل في الوقت نفسه طبيعة النظام النقدي السائد في الدولة ، بحيث أن هناك من يعتبر النظام النقدي والقاعدة النقدية وجهان لعملة واحدة ، ويمكن تحديد أنواع القواعد النقدية من الناحية التاريخية كما يلي:

1- قاعدة الفضة.

2- قاعدة الذهب.

3- قاعدة المعدنين (الذهب والفضة).

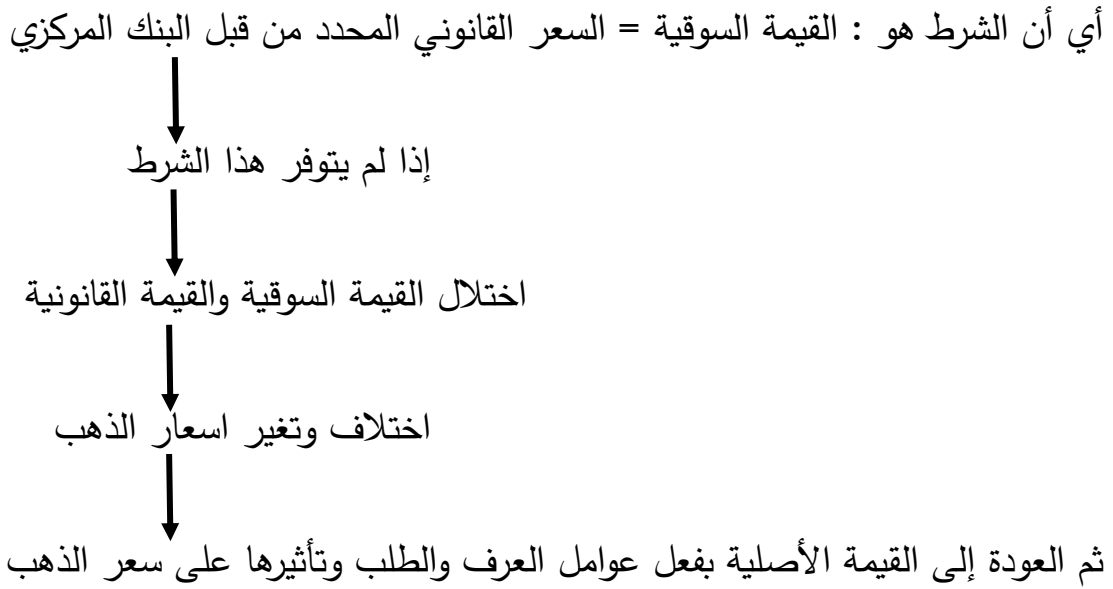
4- قاعدة النقود الورقية القانونية (الإلزامية) .

5- قاعدة النقود الالكترونية.

6- قاعدة النقود الافتراضية .

أ. قاعدة المعدنين : يمكن اعتبار القاعدتين الأولى (الذهب والفضة) بمثابة صورتين أو شكلين لقاعدة واحدة وهي قاعدة المعدن الواحد لعدم وجود اختلاف جوهري بين اعتماد النظام النقدي على قاعدة الفضة أو قاعدة الذهب ، باستثناء أحلال المعدن الثاني مكان الاول في أوائل القرن (ال18) مما يجعلنا نركز على قاعدة الذهب. وتعتمد هذه القاعدة على أساس الترابط بين قيمة العملة الوطنية من جهة وقيمة كل من معدني الذهب والفضة في آن واحد من جهة أخرى ولهذا سميت بقاعدة المعدنين ، وهي القاعدة التي تسمح بجمع وتداول الذهب والفضة كوحدي نقد متداولتين جنباً الى جنب ،وأخذت بهذه القاعدة الدول المعاصرة كأحد القواعد المنظمة للأوضاع النقدية ، وتعتمد هذه القاعدة على توفر الشروط التالية :

- 1- تحديد محتوى العملة الوطنية من الذهب والفضة على نحو ثابت.
- 2- تعهد والتزام السلطات النقدية بضمان حرية سك وصهر المسكوكات الذهبية والفضية من وإلى البنك التابع للدولة الى سبائك ذهبية وقطع نقدية بدون مقابل لدى دور السك التابعة للدولة.
- 3- تحديد الوحدة النقدية وزن معين من المعدنين الذهب والفضة ، فمثلاً الدولار = 24.75 حبة من الذهب ، = 371.25 حبة من الفضة خلال الفترة 1792 - 1834 عندما كانت أمريكا تدير على هذه القاعدة.
- 4- وجود علاقة قانونية ثابتة بين قيمة الذهب وقيمة الفضة ، أي تكون نسبة السك القانونية بين الذهب والفضة هو (1 : 15) مثلاً أي وحدة واحدة من الذهب تعادل (15) وحدة من الفضة.
- 5- أن الذهب والفضة يشكلان عملة قانونية ، ولهما قوة إبراء قانونية غير محدودة في عمليات التبادل التجارية ، وإن للأفراد حرية الدفع بأي واحد منهما.
- 6- إمكانية تحويل جميع أنواع النقود الأخرى المتداولة داخل النظام الاقتصادي إلى نقود ذهبية أو فضية بحسب رغبة الأفراد.
- 7- أن تتساوى النسبة القانونية والنسبة التجارية بين قيمة المعدنين الذهب والفضة وذلك لضمان المحافظة على تعادل قيمة المعدنين الرسمية أو القانونية والتي تحددها دار السك (الدولة) وقيمتها التجارية أو السوقية معادن أو كسلع معروضة في السوق حسب قانون العرض والطلب وذلك لمنع المضاربة والإخلال بقاعدة المعدنين ، ويعتبر هذا الشرط من الشروط الواجب توفرها لنجاح هذه القاعدة.
- 8- ضمان حرية استيراد وتصدير المعدنين الذهب والفضة من الدولة واليها بدون قيود تذكر.



فوائد قاعدة المعدنين :

1- إن هذه القاعدة تحقق استقرار أكبر في المستوى العام للأسعار ، وذلك لأن تقلبات المعدنين تسيران باتجاهين متعاكسين فارتفاع قيمة الذهب نتيجة لهبوط الانتاج وانخفاض قيمة الفضة نتيجة لتوسع الانتاج يترتب عليه ارتفاع قيمة النقود الذهبية وانخفاض قيمة النقود الفضية وهذه التغيرات المتعاكسة تساعد في استقرار قيمة العملة التي ترتبط بمعدني الذهب والفضة.

2- أن البلد الذي يسير على الذهب لوحدة كعيار لقيمة المبادلات ، ولذلك يضطر البلد الذي يواجه نقص في كمية الذهب إلى تخفيض كمية النقد ، في حين أن قاعدة الذهب والفضة توفر للبلد الذي يسير عليها قدر أكبر في توسيع كمية النقود تكفي لتمويل النشاط الاقتصادي لأن إضافة الفضة إلى الذهب يوسع احتياطات البلد من المعادن الثمينة وزيادة قدرته في إصدار النقد. ولكن تشير الوقائع التاريخية إلى أن الصفتين القانونية والتجارية لم تتساويا في معظم الأحيان ، مما أفسد تحمل القاعدة النقدية ، حيث اختلفت قيمة المعدنين كسلعة تجارية نتيجة تغير ظروف العرض والطلب على هذه المعادن ، وهذا الأمر يشجع على عمليات المضاربة للاستفادة من هذا التفاوت ، ويصبح أحد المعدنين عملة رديئة وسائدة ويصح الآخر عملة جيدة ويحجب من التداول.

مثال :

نفترض أن نسبة السك القانونية بين قيمة الدولار الذهبي والدولار الفضي تعادل (1) غم

ذهب = (15) غرام فضة ، أي أن دار السك مستعدة لمبادلة حبة من الذهب مقابل (15) حبة

من الفضة ، فإذا زاد انتاج الفضة ← عرضها ← انخفاض قيمتها ← اختلاف العلاقة بين

النسبتين القانونية والتجارية للمعدنين. ولنفترض أن قيمة الفضة التجارية بالنسبة إلى قيمة الذهب

استقرت عند : (1) غم ذهب = (17) غم فضة

هذا الاختلاف في النسبتين سيؤدي إلى المشاكل التالية :

اختلاف قيمة الفضة في السوق عن قيمتها في دار السك مقابل الذهب والذان يشكلان معياراً للقيمة

في قاعدة المعدنين يعتبر الآن مجالاً خصباً للمضاربة بالعملة الجيدة ضد العملة الرديئة ، فأصبح

الذهب هو المعدن الجيد لأن قيمته السوقية أو التجارية أصبحت أعلى من قيمته الرسمية لدى دار

السك. والفضة أصبحت هي العملة الرديئة لأن قيمتها التجارية أصبحت أقل من قيمتها الرسمية ،

فتقيم الفضة الآن بقيمة أعلى في دار السك وبقيمة أقل في السوق ، وهذا الاختلاف يدفع بالمضاربين

جمع ما لديهم من مسكوكات ذهبية والتوجه بها إلى دار السك وتحويلها (صهرها) إلى سبيكة ذهبية

تزن مثلاً كيلو غراماً واحداً ، ثم التوجه بها إلى السوق وبيعها ثم شراء سبيكة فضية تزن (17) كيلو

غرام مقابل ذلك ، ثم بعد ذلك يعود المضارب إلى دار السك لتحويل سبيكته الفضية إلى مسكوكات

ذهبية ، محققين بذلك هامش ربح مقداره (2) كيلو غرام من الفضة.

إن اختفاء أحد المعدنين من التداول النقدي يعرف بقانون كريشهام Gresham's Low والذي

يشير الى أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول ، ويقصد بالعملة الرديئة هي التي تكون

قيمتها السوقية أقل من قيمتها القانونية ، أما النقود الجيدة فهي النقود التي تكون قيمتها السلعية

أكبر من قيمتها النقدية. وفي هذا المثال يعتبر الذهب العملة الجيدة والفضة العملة الرديئة التي تطرد

العملة الجيدة (الذهب) من التداول النقدي. ويحدث العكس لو انخفضت قيمة الذهب نتيجة لزيادة

الكمية المعروضة منه فإذا كانت النسبة القانونية (15 : 1) والسلعية (14 : 1) فإن قيمة الذهب

القانونية أكبر من قيمته السلعية ، وهنا سيحاول الأفراد صهر النقود الفضية وتحويلها إلى سبائك فضية وبيعها في السوق السلعي مقابل الحصول على سبيكة واحدة من الذهب ، ثم ينقلون السبيكة الواحدة من الذهب من السوق السلعي إلى السوق النقدي لتحويلها إلى نقود فضية ، ويصبح النقد السائد هو الذهب (العملة الرديئة) والفضة تصبح العملة الجيدة لأن قيمتها السلعية أكبر من قيمتها في السوق النقدي.

وعلى المستوى الدولي تواجه قاعدة المعدنين نفس المشاكل في حالة اختلاف النسبة القانونية للذهب والفضة على المستوى الدولي ، فقد كانت النسبة في أمريكا (1 غم ذهب = 15 غم فضة) وذلك من خلال الفترة 1791 وهذا يعني انتقال الذهب من أمريكا إلى الخارج حيث سيقوم المضاربون بتحويل (1غم) من الذهب للخارج مقابل شراء (15.5) غم من الفضة وتحويل الفضة إلى أمريكا وإبدال (15) غم من الفضة بـ (1 غم) من الذهب ويحصل المضارب على نصف غرام من الفضة ، والفضة تصبح المعدن الرديء في أمريكا لأن قيمتها في الداخل أكبر من قيمتها في الخارج وستطرد الذهب من التداول وتصبح أمريكا تسير على قاعدة الفضة والدول الأخرى تسير على قاعدة الذهب رغم سيادة قاعدة المعدنين. ومما زاد من التفاوت بين النسبة القانونية والسوقية بين المعدنين هو انخفاض قيمة الفضة على المستوى الدولي وذلك لارتفاع معدل إنتاج الفضة قياساً بإنتاج الذهب وقيام دول الشرق والهند بتسديد عجز موازين مدفوعاتها مقابل أوروبا بالفضة مما زاد الكمية المعروضة من الفضة ولذلك شهد سعره انخفاضاً مستمراً خلال الفترة 1870 - 1910 وهذا هو العامل الرئيسي في تدهور قاعدة المعدنين واتجاه الدول لتفضيل معدن الذهب الأكثر استقرار بحيث أصبحت تسير على قاعدة الذهب المعدن الواحد.

ب. قاعدة المعدن الواحد : ويراد بذلك أن النظام النقدي يرتكز على معدن واحد هو الذهب.

أولاً : يعود تحول الدول إلى قاعدة الذهب لأسباب أهمها :

1- المساهمة في استقرار الأسعار لسببين :

أ- أن مخزون الذهب النقدي في العالم يتصف بالاستقرار/ بسبب محدودية إنتاجه والذي ينسجم مع الزيادة السكانية والتوسع الاقتصادي في بلدان العالم ، ويرتبط مقدار النقد المصدر بعلاقة مباشرة وثابتة مع كمية الذهب ، فالتوسع أو النقص في كمية الذهب يتبعه أو يرافقه تغير بنفس الاتجاه لكمية النقود ، وينعكس ذلك على استقرار نسبي للأسعار في ظل قاعدة الذهب.

ب- أن مستويات الأسعار والتكاليف وإنتاج الذهب تسير باتجاه معاكس ، فارتفاع الأسعار والتكاليف يؤدي إلى هبوط إنتاج الذهب وانخفاض عرض النقد ، مما يكبح جماح الارتفاع في مستوى الأسعار ، وبالمقابل لو انخفضت الأسعار والتكاليف نتيجة لانخفاض عرض النقد فإن ذلك يؤدي إلى تشجيع إنتاج الذهب وبالتالي زيادة عرض النقود مما يوقف الانخفاض في الأسعار.

2- تعزيز الثقة في النظام النقدي : أن استخدام الذهب كقاعدة للنقد يزيد الثقة في النظام النقدي وذلك للمكانة الفريدة التي يتميز بها الذهب ، فهو يعتبر أحد مكونات ثروة الأفراد وأصل نقدي مقبول على المستوى المحلي والدولي.

أما استخدام قاعدة الذهب على المستوى الدولي ، فإن الذهب يحقق مجموعة من الفوائد

التالية :

أ- استعمال الذهب كعملة وسيطة في تسوية المدفوعات وقياس القيم ، لأن الذهب قوة شرائية دولية تستخدم في تمويل التجارة الدولية وتسوية الديون وحركة رؤوس الأموال الدولية ، فإذا كان المستورد في الأردن مثلاً يرغب بالاستيراد من العراق وليس لديه كمية كافية من عملة البلد المصدر فإنه يستخدم الذهب في تمويل الاستيراد.

ب- استقرار أسعار الصرف بين العملات الأخرى : تحقق قاعدة الذهب استقرار لأسعار الصرف بين العملات المحلية ، مادام كل عمله معرفة بوزن معين من الذهب ، ولأن سعر الذهب ثابت فيبقى سعر التعادل بين العملات ثابت أو مستقر ، فعلى سبيل المثال إذا كان الدينار الأردني يساوي (4 غم) من الذهب والجنيه المصري (2 غم) من الذهب فإن الدينار الأردني يساوي (2) جنيه مصري ، وهذا الاستقرار في سعر الصرف يؤدي إلى استقرار المعاملات التجارية (قيمة الصادرات والواردات) بالنسبة للمصدر والمستورد ، وعندئذ يستطيع المستورد معرفة كلفة وارداته والمصدر معرفة العائد من صادراته المقيّمة بالعملة الأجنبية ، وهذا الاستقرار في أسعار الصرف يجنب كذلك التجار والمستثمرين مخاطر الصرف الأجنبي وبالتالي يوسع من حجم التجارة والاستثمار الدوليين.

ج- تساوي مستويات الأسعار الدولية : يرى المدافعون عن قاعدة الذهب أن قاعدة الذهب فيها آلية تجعل الأسعار تتجه نحو التعادل في البلدان الي تأخذ بها ، وتستند هذه الفكرة على نظرية حركات الذهب وأثر هذه الحركة على التوسع أو التقلص في كمية النقود ومستويات الأسعار ، فلو كانت الأسعار في أمريكا أقل من الأسعار في فرنسا فإن الطلب الفرنسي على السلع الأمريكية سوف يرتفع وتزداد صادرات وحصيلة أمريكا من الذهب مما ينعكس في زيادة قدرتها على التوسع في كمية النقود فيزداد الانفاق وتتجه الأسعار نحو الارتفاع ، في حين يقل الرصيد الذهبي في فرنسا فينعكس في انكماش عرض النقد وهبوط الأسعار ويستمر تقلب الأسعار بين البلدين حتى تتساوى فيهما ، وهذا يعني أن توزيع الذهب بين الدول سوف يحدث بصورة تلقائية ولا يتركز الذهب في بلد دون الآخر ، وإنما سوف يتحرك بين الدول استناداً إلى حركة الأسعار ، ومن خلال هذه الحركة سوف تنتفي الاختلافات في مستويات الأسعار في البلدان التي تسير على قاعدة الذهب.

ثانياً : أشكال قاعدة الذهب : تمثل هذه القاعدة العلاقة بين العملة المتداولة وكمية النقد المكونة لهذه العملة ، واتخذت هذه القاعدة عدة صور كما في ادناه، ويعطي ربط قيمة العملة بسعر الذهب المحلي للعملة المحلية قيمة خارجية ايضاً باعتبار أن الذهب هو سلعة دولية يتحدد سعرها الدولي بظروف العرض والطلب الدولي للذهب ،

والدول التي تتبنى هذه القاعدة يجب ان تسمح بانتقال الذهب من واليها بحرية تامة وبدون قيود تذكر، والمهمة الاساسية للسلطة النقدية في ظل هذه القاعدة هو ضمان بقاء العملة الوطنية قابلة للتحويل بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى ما يساويها من الذهب. لقد تم الاخذ بهذه القاعدة منذ عام 1831م وحتى نشوب الازمة الاقتصادية الدولية المتمثلة بأزمة الكساد العظيم للمدة 1929-1932م ، واتخذت هذه القاعدة (قاعدة الذهب) عدة أشكال او صور وهي:

أ- قاعدة (صورة) المسكوكات الذهبية : تعد هذه القاعدة من اول صور قاعدة الذهب ، وتمثل التعامل بنوعين من النقود ،الاول يتمثل بالنقود المعدنية الذهبية (العملة الذهبية)، وتساوي قيمة هذه العملة قيمة وزن الذهب المكون لها ، فلو فرضنا ان قيمة العملة الذهبية يساوي 20غم من الذهب الخالص يساوي 20/1 من العملة الذهبية ، فهذا يعني أن قيمة العملة الذهبية يساوي 20غم من الذهب الخالص ، لأن وزن العملة الذهبية الفعلي يساوي او يعادل 20غم من الذهب الخالص.

أما النوع الثاني من النقود المتداولة في ظل هذه القاعدة (الصورة) فهي النقود الورقية الكتابية ،الذهبية القابلة للتحويل الى ما يساويها من الذهب ،إذا ما رغب حائزها بتحويلها لدى البنك المركزي الذي تولى عملية إصدارها. طبقت هذه القاعدة في معظم الدول وأول من طبقها انكلترا عام 1916 وأمريكا للفترة 1879 - 1933 ، وتقوم هذه القاعدة على جملة من الشروط و الأسس التالية :

1- تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب مثلاً الدولار الأمريكي = 1.5 غم من الذهب.

2- تتداول النقود الوطنية على هيئة مسكوكات ذهبية.

3- حرية سك وصهر الذهب، أي يستطيع الأفراد أخذ الذهب إلى دار السك لطلب تحويله إلى مسكوكات ذهبية وبالعكس امكانية تحويل المسكوكات إلى سبائك ذهبية وبدون قيود وتكاليف تذكر.

4- تحويل الانواع الاخرى من النقود المتداولة (الورقية) الى ما يساويها من الذهب على شكل مسكوكات او سبائك ذهبية وبدون تكاليف ،مما يحقق التعادل بين مختلف قيم مختلف العملات المتداولة آنذاك.

5- حرية بيع وشراء الذهب بأية كميات مرغوبة من الأسواق ومن دار السك أو من خلال صهر المسكوكات أو سكها.

6- يتمتع الذهب بقوة إبراء غير محدودة بوصفه المعدن النفيس.

7- حرية استيراد وتصدير الذهب بهدف تحقيق التعادل في سعر الذهب بين الأسواق الداخلية والخارجية فوضع القيود على استيراد الذهب سيؤدي إلى ارتفاع سعره في الداخل مقارنة مع سعره بالخارج.

ب- قاعدة (صورة) السبيكة الذهبية : تتسم هذه الصورة بأن الاوراق النقدية المتداولة لم تعد قابلة للتحويل الى ما يعادلها او ما يساوي قيمتها من مسكوكات ذهبية ، وإنما يقتصر تحويلها الى سبائك ذهبية بشرط أن لا يقل وزن السبيكة الذهبية عن مقدار معين يحدده القانون وغالبا ما يكون 1كغم من الذهب. وهنا ينتقي حق مالكي الاوراق النقدية الصغيرة في تحويلها الى سبائك واقتصار ذلك على من بحوزته اوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية.

تبنت انكلترا قاعدة السبيكة الذهبية عام 1925 وفرنسا عام 1928 و1934 ، والمدافعون عن

قاعدة المسكوكات من المسائل التالية :

1- أن استخدام المسكوكات الذهبية في التداول النقدي تتصرف للاكتناز خاصة في الظروف غير العادية في الوقت الذي تحتاج فيه الحكومة هذه الاحتياطات لتسوية المدفوعات الدولية التي تتم بالذهب.

2- أن ترك المسكوكات الذهبية بيد الجمهور يؤدي إلى نقص الاحتياطي الذهبي لدى السلطات النقدية ، بحيث تصبح غير قادرة على تحويل أشكال النقود إلى الذهب.

وتقوم هذه القاعدة على الأسس التالية :

أ- إلغاء حرية سك الذهب للأفراد وإلغاء تداولها في الداخل.

ب- استبدال المسكوكات الذهبية بالسبائك الذهبية في التداول ، ولكن هذه السبائك تستخدم لتسوية المدفوعات الدولية لزيادة وزنها وسعرها ، فقيمة السبيكة في فرنسا التي تزن (12 كغم) يصل إلى ربع مليون فرنك ، ويستبدل المسكوكات بالنقود الورقية في التداول الداخلي وتستمد هذه النقود ثقة الأفراد من امكانية تحويلها إلى ذهب.

ج- تحدد العملة الوطنية بوزن محدد من الذهب.

د- يلتزم البنك المركزي بشراء وبيع أية كمية من الذهب بالسعر الرسمي.

هـ- حرية بيع وشراء الذهب في السوق النقدية ، وتعهد البنك المركزي ببيع وشراء الذهب بالسعر المعلن مما يؤدي إلى تحقيق التساوي بين النقود في السوق النقدية والسلعية في الداخل والخارج.

و- أن جميع الأنواع الأخرى من النقود ويمكن تحويلها إلى سبائك ذهبية بالسعر السائد لدى السلطات النقدية.

ج- قاعدة (صورة) الصرف بالذهب : تمثل هذه الصورة الاخيرة لقاعدة الذهب في التزام الحكومات ممثلة بالسلطة النقدية بتحديد وزن معين من الذهب يمثل محتوى عملتها الوطنية ، على أن يتم ربط العملة الوطنية بعملة أخرى قابلة للتحويل الى ذهب ، بمعنى ان الدولة تتبع قاعدة الذهب لكن بصورة غير مباشرة ، وذلك من خلال تحديد سعر صرف عملتها الوطنية تجاه العملات الاخرى القابلة للتحويل الى ذهب بصورة مباشرة آنذاك (كالدولار الامريكي والجنية الاسترليني).

أن ارتباط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل الى ذهب بعملة اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب يمثل جوهر صيغة الصرف بالذهب ، حيث يوفر ذلك للسلطات النقدية صاحبة العملة الاولى تكوين احتياطات ذهبية كغطاء لعملتها ، اذ يمكنها ان تحتفظ بعملات اجنبية دولية قابلة للتحويل الى ذهب وسندات واصول مالية اخرى قصيرة الاجل صادرة عن الدولة صاحبة العملة الاجنبية كغطاء لعملتها. تم تبني هذه الصيغة رسمياً في مؤتمر جنوة عام 1922 حيث يدعم هذا النظام البلدان التي لديها نقص او ضعف في احتياطاتها النقدية بتوفير غطاء غير ذهبي لعملتها.

لقد سارت على هذه القاعدة البلدان التي كانت تعاني من شحة في الاحتياطات الذهبية ، خلال الفترة 1914 وحتى 1934 كانت امريكا وبريطانيا تسير على قاعدة المسكوكات والسبيكة نظراً لضخامة الاحتياطات لديها ، في حين أن البلدان الأخرى التي تعاني من عجز في الاحتياطات الدولية تبنت قاعدة الصرف بالذهب.

تعتمد قاعدة الصرف بالذهب على الأسس التالية :

- 1- تحديد النقود الوطنية بكمية معينة من الذهب.
- 2- حرية الأفراد بيع وشراء الذهب واستيراده وتصديره.
- 3- تقوم المصارف المركزية ببيع وشراء الذهب بأية كمية ولكن من خلال حوالات مسحوبة على المصارف المركزية للدول التي تسير على قاعدة المسكوكات الذهبية أو السبائك الذهبية.
- 4- التوقف عن حرية سك الذهب إلى مسكوكات وتداوله محلياً.
- 5- النقود الورقية والمساعدة هي الأصول المتداولة محلياً.
- 6- أن قاعدة الصرف بالذهب تستند إلى تحويل النقود الورقية إلى ذهب بصورة غير مباشرة من خلال ارتباط العملة الوطنية بعملة اجنبية تسير على قاعدة السبيكة أو المسكوكات الذهبية.

7- تتألف الاحتياطات الدولية للبلد الذي يتبنى هذه القاعدة من العملات الأجنبية والودائع لدى السيولة المركزية للبلدان التي تدير على قاعدة المسكوكات أو السبيكة ، والاستثمار في السندات الأجنبية قصيرة الأجل.

مزايا قاعدة الصرف بالذهب :

1- ثبات قيمة العملة على الصعيد المحلي ، حيث يعكس ثبات قيمة العملة في ظل قاعدة الذهب سبب ثبات مستوى الأسعار لمختلف السلع والخدمات.

* أن لطبيعة العلاقة بين عرض النقد وكمية الاحتياطي من الذهب في دولة ما تأثير في ثبات قيمة العمل على الصعيد المحلي.

* أن عرض النقد لا يمكن أن يخضع لتقلبات حادة بسبب أن الذهب يتميز بإنتاجه المحدود وندرته ثبات قيمة العملة في علاقتها مع العملات الأخرى.

* إثبات أسعار الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال ارتباط عملات الأخطار بأوزان ثابتة من الذهب وقيام علاقات ثابتة بين العملات المختلفة وبالتالي فإن هذا الثبات في أسعار الصرف من شأنه زيادة ثقة رجال الأعمال بعمليات التجارة الدولية وبالتالي توسيع نطاق التجارة عالمياً.

2- تصحيح وتوازن ميزان المدفوعات : أن تصحيح ميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب يتم بصورة تلقائية ، وفي ظل قاعدة الذهب يرتبط عرض النقود بعلاقة طردية بكمية الذهب المتوفرة في بلد معين أي أن (أي زيادة كمية الذهب تؤدي إلى زيادة في عرض النقد).

ويمكن توضيح عملية التوازن في ميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب من خلال المخطط

التالي :

↑ ارتفاع الطلب على السلع والخدمات	↑ زياد عرض النقد	↑ زيادة كمية الذهب
↑ زيادة المستوى العام للأسعار	↑ زيادة الاستيرادات ↓ انخفاض الصادرات	عجز في ميزان المدفوعات العراقي
↓ انخفاض الطلب على السلع والخدمات	↓ انخفاض في عرض النقد	↓ في حالة خروج الذهب من العراق
↓ انخفاض المستوى العام للأسعار	↓ زيادة الصادرات انخفاض الاستيرادات	↓ فائض في ميزان المدفوعات العراقي

وهذا يجعل عملية التوازن في ميزان المدفوعات عملية تلقائية أي بدون تدخل السلطان النقدية.

عيوب قاعدة الصرف بالذهب :

1- تأثر الوضع الاقتصادي المحلي في التقلبات الاقتصادية الدولية فتقوم السلطة النقدية المحلية ب :

أ- إتباع سياسة تضخمية بمجرد دخول الذهب إلى القطر (حتى ولو كان النظام الاقتصادي يعاني من تضخم).

ب- ترسم سياسة انكماشية عند خروج الذهب من القطر (ولو كان الاقتصاد يعاني من كساد أصلاً) ، أي بمعنى تحقيق الاستقرار الخارجي على حساب عدم الاستقرار الداخلي.

2- عدم التوازن بين اتساع حجم التجارة الدولية وعرض الذهب :

أ- صعوبة زيادة العرض من الذهب بما يتناسب مع زيادة النشاط التجاري الدولي.

ب- انخفاض الموجود من الذهب رغم اكتشاف مناجم ذهبية وذلك بسبب امتصاصه من قبل المصارف كاحتياطي نقدي ، علماً أن الاحتياطي النقدي والمتمثل (بالذهب والعملات الأجنبية) ويلعب دوراً مهماً في تحديد حجم عرض النقد وخصوصاً في الأقطار التي تركز انظمتها النقدية على قاعدة الذهب.

أسباب انهيار قاعدة الصرف بالذهب : منذ اندلاع الحرب العالمية الاولى عام 1914م واجهت قاعدت الذهب صعوبات بدأت بتصديق اركانها الى أن انهارت تماماً في عام 1931م مع اندلاع أزمة الكساد الكبير (العظيم) ، ويمكن تلخيص أهم الاسباب بالآتي:

1- عدم كفاية الانتاج العالمي من الذهب وقصور كمية عن مواكبة الطلب عليه للأغراض النقدية وغير النقدية (إصدار العملة) لا، فضلاً عن الاغراض غير النقدية والاكتناز.

2- توجه معظم الدول الى التوسع في الإصدار النقدي دون تغطية كاملة من الاحتياطات الذهبية لزيادة الاستثمار وتنشيط الاقتصاد لتلافي اثار أزمة الكساد الكبير ،

3- سوء توزيع الاحتياطات الذهبية بين البلدان خاصة بعد الحرب حيث تركزت معظم الاحتياطات في الولايات المتحدة وفرنسا بينما كانت قليلة لدى الدول الاخرى.

4- فرض قيود على حرية تصدير واستيراد الذهب لدى بعض البلدان التي تعاني من نقص الاحتياطات الذهبية.

5- توجه الدول الصناعية الكبرى الى وضع قيود على حركة التجارة الدولية من قبل البلدان الصناعية الكبرى لغرض تقوية مراكزها الاقتصادية أدى إلى تفاوت مستويات الأسعار بين البلدان.

6- ظهور القوة الاحتكارية للشركات الكبيرة وزيادة القوة التساومية لنقابات العمال الذي أدى إلى زيادة الأسعار والأجور وانفصالها عن زيادة الاحتياطات الذهبية.

وبالرغم من كل العوامل التي تم ذكرها والتي تسببت في انهيار قاعدة الذهب والتخلي عنها ، فقد كانت تتمتع بمزايا لم تتوفر في غيرها من القواعد ومنها الثبات التسبي في قيمة العملة المرتبطة بها وتجنب الآثار الناشئة عن الارتفاعات المستمرة في الاسعار.

ج. قاعدة النقود الورقية القانونية : يعود تاريخ التعامل بالنقود الى المدة التي كان يحتفظ فيها بالنقود المعدنية لدى التجار والصاغة والصارفة، الذين كانوا يقبلون إيداع الافراد لنقودهم لديهم ، ويحتفظون بها عندهم ، مقابل منح المودعين ايصالات او سندات تتضمن كمية الاموال المودعة ، مع التعهد بردها ودفعها لحامل الايصال ، أو السند عند الطلب ، بدون تأخير لكن بعد مدة من الزمن بدأ استخدام هذه الايصالات أو السندات لتسوية المدفوعات وإبراء الذمم بين الاطراف الدائنة والمدينة مقابل الحصول على فوائد معينة ، فضلاً عن الاموال التي حصل عليها التجار والصارفة من المودعين كعمولة مقابل الاحتفاظ بأموالهم وحمايتها من السرقة والضياع.

وبعد مدة لاحظ الصيارفة أن الاموال المودعة لديهم ، لا تسحب مرة واحدة ولا بدفعة واحدة وفي وقت واحد ، مما دفعهم الى إصدار إيصالات جديدة ، لا تستند الى ودائع حقيقية مودعه لديهم ، وأصبحت هذه الايصالات مقبولة كسابقاتها لدى الآخرين كونها أدت وظائف النقود كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ، بمعنى أنها اصبحت نقوداً ورقية مقبولة قبولاً عاماً ولو أنها لا تساوي حجم الودائع المعدنية ، بل تفوقها بكثير ، مما جعل الدولة تتدخل لتنظيم عملية إصدار النقود وهكذا نشأت البنوك المركزية والتي احتكرت عملية اصدار النقود الورقية الالزامية ، حيث اتت صفة الالزام من قوة القانون لذلك لا يحق للأفراد والهيئات الحكومية عدم قبولها او المطالبة الى تحويلها الى ما يساوي قيمتها من المعدن المغطاة به كالذهب.

وهي القاعدة الشائعة اليوم في جميع دول العالم و تتميز عن غيرها من القواعد النقدية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة بأنها أنهت العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملية الورقية ، فلا علاقة هنا بين الإصدار النقدي الورقي والاحتياطات الذهبية للدولة بشكل مباشر وإنما يمكن أن تدرج العملة الذهبية المتوفرة للدولة ضمن موجودات جهازها المصرفي كأبي موجود آخر مثنى الغطاء النقدي للعملة. ويتمثل الأساس الذي تستند إليه هذه القاعدة في ان النقود الورقية الالزامية المتداولة في الدولة تتمتع بقوة ابراء قانونية مطلقة ، وهذه القوة نابعة من القانون الصادر عن السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي ، لذلك تسمى بالنقود القانونية الالزامية لأن صفة الالزام بالتعامل بها ناجمة من القانون الذي نظم اصدارها ولا يحق لحاملها او حائزها المطالبة بتحويلها الى ما يعادلها من ذهب او معدن آخر.

فعرض النقد لا يعتمد على الغطاء الذهبي فقط ، إنما على أشكال مختلفة من الموجودات المالية والمطلوبات غير النقدية الأخرى ، ويمكن القول بأن عرض النقد أصبح مرتبطاً بحاجة الاقتصاد الفعلية للنقود ، وليس بما يتوفر في الاقتصاد من ذهب أو عملة ذهبية ومع فك الارتباط بين الذهب والنقود الورقية ، فإنه لا يستبعد فك الارتباط بين النقود المصدرة والغطاء النقدي ، فقوانين المصارف المركزية تفرض الاحتفاظ بالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة والسندات الحكومية الأجنبية كغطاء للعملة لتجنب الإفراط في الإصدار النقدي ووضع قيود على الإصدار النقدي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي. وتكون السلطة النقدية وحدها المسؤولة عن كمية اصدار النقود وفقاً لمعايير تضعها تلك السلطة بما يتناغم مع الاهداف الاقتصادية من نمو واستقرار .

لذلك على السلطات النقدية ان تحقق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية وفي حالة تفوق احدى التدفقات على الاخرى يتوجب على السلطة النقدية التدخل لتلافي الاختلالات في الاقتصاد وبذلك يكون غطاء العملة الفعلي او الحقيقي في ظل النقود الورقية هو حجم الانتاج الفعلي للدولة.

وتختلف النقود الورقية الإلزامية عن النقود الذهبية أو الفضية بما يلي :

1- أنها تستمد قيمتها التبادلية من قوة القانون ، بينما النقود الذهبية أو الفضية تستمد قيمتها التبادلية من قيمتها الاستعمالية.

2- إن نفقات أو تكاليف انتج النقود الورقية لا تكاد تذكر عند مقارنتها مع تكاليف انتاج النقود المعدنية.

3- لا توجد للنقود الورقية قيمة ذاتية بوصفها سلعة من عناصرها الورقي الزهيد على خلاف النقود الذهبية أو الفضية التي لها قيمة ذاتية مستمدة من المعدن النفيس الذي صنعت منه.

سعر الصرف : تقترن سياسة سعر الصرف بالسياسة النقدية في البلدان المتقدمة (سنتطرق لذلك بشكل مفصل في مادة السياسة النقدية ، الكورس الثاني) ، فتظهرت كأنهما توأمان تعملان جنباً الى جنب يستند أحدهما على الآخر ويتعمق هذا الترابط في البلدان النامية عندما تصبح سياسة سعر الصرف جزءاً مهماً وأساسياً من السياسة النقدية ، حيث تستعين بها لتنفيذ أهدافها المنشودة ، فقد تتخذ منها اداة غير مباشرة للتدخل في السوق النقدية من خلال بيع وشراء النقد الاجنبي (كما في مزاد العملة) ومن خلال آلية عمليات السوق المفتوحة ، أو تتخذ من سعر الصرف هدفاً وسيطاً للوصول الى الاهداف النهائية.

ويعرف **سعر الصرف الاجنبي** (بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي تتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من النقد الاجنبي ، أو هو عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملات المحلية) .

ويتم تحديد هذا السعر وفق نظرية الأثمان في النظرية الاقتصادية ، أي أن التوازن يتحدد بالسعر والكمية المطلوبة والمعروضة من خلال تفاعل قوى العرض والطلب ، بافتراض أن تبادل العملات يتم على وفق النظام الحر أو المعوم.

$$EN = ER \times \frac{P}{P^*}$$

حيث إن:

EN = تمثل سعر الصرف الأسمى.

ER = تمثل سعر الصرف الحقيقي

P = تمثل الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في الدول الأخرى.

P* = تمثل الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار المحلية.

مثال :

إذا علمت أن سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي = 120 ، وأن

المستوى العام للأسعار في العراق = 120 ، والمستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة = 130.

المطلوب :

جد سعر الصرف الأسمى للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي :

$$EN = ER \times \frac{P}{P^*}$$

$$EN = 120 \times \frac{130}{120} = 130\$$$

مثال : بالاعتماد على المعلومات الواردة في المثال أعلاه.

المطلوب : جد سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي إذا علمت أن المستوى العام للأسعار

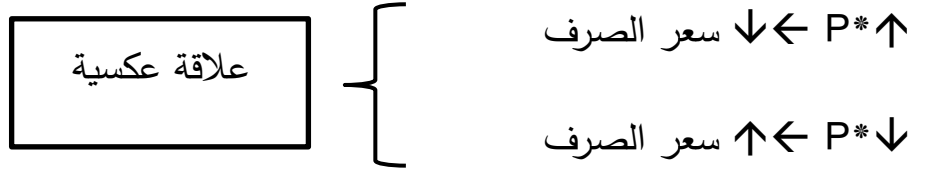
في العراق ارتفع من 120 إلى 240.

$$EN = ER \times \frac{P}{P^*} \sim \sim \sim$$

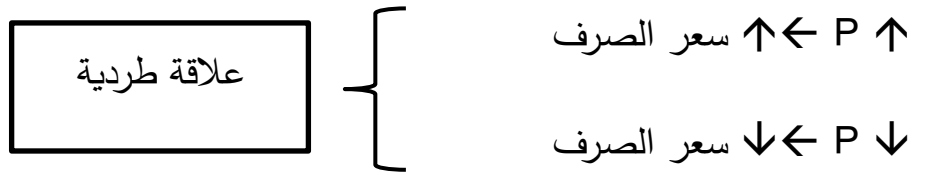
$$EN = 120 \times \frac{130}{240} = 65 \$$$

ملاحظة : من المثالين أعلاه يتضح :

1- أن سعر الصرف لعملة دولة معينة يرتبط بعلاقة عكسية بالمستوى العام للأسعار في هذه الدولة.



2- يرتبط سعر الصرف لعملة دولة معينة بعلاقة طردية بالمستوى العام للأسعار في الدولة الأخرى.



الفصل السابع : المصارف التجارية:

المبحث الأول / مدخل إلى الجهاز المصرفي ووظيفة الوساطة المالية :

أن المصارف على اختلاف أنواعها ومعها المؤسسات المالية تقوم بوظائف متعددة في الاقتصاد الوطني ومنها وأهمها وظيفة الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين ، فالمدخرون هم أصحاب الفوائض المالية ومن لديه أموال لا يمكنه توظيفها أو استثمارها ، هؤلاء ندعوهم (وحدات الفائض) وهم أفراد ومؤسسات متعددة في المجتمع ، أما المستثمرون فهم أصحاب الحاجة للتمويل من أفراد ومؤسسات وهم من ندعوهم (وحدات العجز) ، فهذان الطرفان قد لا يجد أحدهما الآخر أو يصعب إيجاداه أو الاتفاق معه ، فصاحب المال الفائض لا يعلم من هو الذي يرغب في اقتراض هذا المال ولا أين هو ولا كم هي حاجته من التمويل.

وكذلك فإن من يحتاج إلى التمويل (فرداً أو مؤسسة) لا يعلم من الذي يتوفر لديه المال ولا الشروط التي يطلبها لإقراض المال وكم من المال هو مستعد لإقراضه ولأي أمد (فترة) وبأي سعر فائدة. وهكذا جاءت مؤسسات الوساطة المالية لتقوم بهذا الدور فتجمع الفوائض من أصحابها وفق اتفاقات محددة معهم ، ثم تجمعها لديها وتقوم بإقراضها لذوي الحاجة من المستثمرين الأفراد والمؤسسات.

ويمكن توضيح ما سبق في الشكل الآتي :



الشكل رقم (1)

دور مؤسسات الوساطة المالية في النظام المالي

هناك أيضاً خدمات أخرى كثيرة تقدمها المصارف والمؤسسات المالية إلى الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات : فالمصارف تقدم خدمات الكفالات وتحويل الأموال وبطاقات الائتمان والحسابات الالكترونية التي تدار عبر الانترنت وهي تقدم النصح والمشورة لزيائنها والمصارف هي محل ثقة الناس فيلجأون إليها لإيداع أموالهم ومدخراتهم وموجوداتهم الثمينة وهي مقصدهم عند الحاجة إذ تقدم القروض للأفراد والمؤسسات والحكومات أكثر من أية جهة أخرى وهي المشتري الرئيسي للأسهم والسندات والأوراق المالية المتنوعة الحكومية والأهلية التي يجري تداولها في الأسواق المالية ، ولذلك فإنها تعد اللاعب الرئيسي في تلك الأسواق كما إنما المصدر الأساسي لرأس مال التشغيل للمؤسسات الإنتاجية ومن خلالها تحصل المؤسسات ايضاً على الأموال اللازمة لتمويل التوسعات والحصول على الموجودات الرأسمالية والمعدات الجديدة.

هذا وان مؤسسات الوساطة المالية متعددة وتختلف من بلد إلى آخر إلا أن أهمها وأكثرها انتشاراً هي :

- 1- المصارف (المتخصصة) على مختلف انواعها (التجارية ، الزراعية ، الصناعية ، العقارية ، الاستثمارية ، الادخارية والإسلامية) .
 - 2- صناديق الاستثمار المشترك ، وصناديق الادخار وتوفير البريد .
 - 3- الأسواق المالية .
 - 4- مؤسسات الادخار . و مؤسسات الإقراض .
 - 5- وسطاء ماليون آخرون .
 - 6- صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي .
 - 8- شركات التأمين ، وشركات الاستثمار .
- إن أهمية المؤسسات المالية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي والمصرفي والمالي يمكن حصره في الجوانب الآتية:

- 1- قدرتها على التوسط بين المدخرين والمستثمرين من خلال ممارستها للائتمان وتعاملها بالإقراض والاقتراض فيما بين الاطراف المختلفة (أفراد -حكومات - مؤسسات).

2- منحها للائتمان بأجل مختلفة - (قصيرة - متوسطة - طويلة).

3- تأثيرها على كمية وسائل الدفع في الاقتصاد.

4- تنوع الأصول المالية والنقدية المتعاملة بها في السوقين المالي والنقدي مما يترك أثره على أجمالي السيولة.

أذن يمكن تعريف المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة (بأنها مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة -قصيرة ومتوسطة وطويلة- في كل من سوقي النقد والمال واسواقهما الثانوية ، وانها تؤدي مهمة الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح).

ما هو المصرف ؟ تعتبر المصارف التجارية من أهم واقدام المؤسسات التي تتمتع بفوائض مالية في مواردها، أي أن إيراداتها تفوق نفقاتها ومصروفاتها، وكما تقوم هذه المصارف بتقديم خدمات لهذه الوحدات تشمل على التوظيفات المالية لصالح تلك الوحدات ، كفتح حسابات مصرفية والقيام بترحيلات وتحويلات مصرفية.

ان تعريف المصرف قد يكون صعباً ، وتحديد صفة المؤسسة المالية على إنها مصرف يترتب عليه قضايا هامة لاسيما انطباق بعض القوانين عليها وخضوعها لتعليمات البنك المركزي وضوابطه والسماح لها بالقيام بأنشطة معينة أو منعها من ممارسة أنشطة أخرى أو تمتعها بامتيازات معينة وحرمانها من أخرى وما يترتب على المصرف من التزامات قبل مودعيه وزبائنه وما له من حقوق **ولذلك فإن الوصول الى التعريف الشامل للمصرف ينبغي أن يكون وفق :**

1- الوظيفة التي يؤديها في الاقتصاد الوطني.

2- الخدمات التي يقدمها.

3- الجوانب القانونية التي تنظم عمله.

فالوظيفة التي يؤديها هي: وظيفة الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وما يرتبط بها من مهام مثل أداء المدفوعات و الالتزامات وإدارة نظمها وتقديم الضمانات وتوزيع المخاطر وإدارة الأموال وتنميتها وتعزيز وإدارة السيولة في الاقتصاد الوطني.

أما الخدمات التي يقدمها فهي :

أولاً : حفظ الودائع والمدخرات من خلال فتح الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة وتقديم خدمات الإبداع الأخرى خدمات ايجار الخزائن وحفظ المستندات والنفائس والمصوغات والمجوهرات والمعادن الثمينة للزبائن.

ثانياً : منح القروض والسلف والأشكال المتعددة من الأتمان إلى الأفراد والمؤسسات والحكومات ، إضافة إلى خدمات مالية واستشارية إضافية أخرى تزداد وتطول قائمتها كل يوم ، مثل خدمات الاستشارات المالية والاقتصادية وأعمال التأمين وتحويل العملات وصرف الرواتب التقاعدية وإدارة محافظ الزبائن أو إدارة أموالهم وتقديم خدمة الصيرفة الالكترونية وصيرفة الهاتف والصيرفة المنزلية والصيرفة الخاصة وغير ذلك.

اما الجوانب القانونية فتتعلق بالقوانين التي تنظم عمل المصارف وتحدد واجباتها والتزاماتها ومستلزمات وشروط تأسيسها والأشكال التنظيمية لها والضوابط التي ينبغي أن تلتزم بها وكذلك الامتيازات التي تمنح لها ، ولذلك فلا يسمى مصرفاً إلا الكيان الذي تسمح له القوانين السارية بأن يمارس الأعمال المصرفية بعد أن يحصل على إذن أو إجازة مسبقة بذلك.

ومع كل هذه التعاريف فإن هناك مؤسسات عديدة تمارس بعضاً من وظائف المصارف وهي آخذة بالتزايد كما إنها بدأت بمنافسة المصارف في ميادين العمل المصرفي ذاته.

أنواع المصارف :

هناك أنواع متعددة من المصارف تتنوع بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تخدمها أو وفق طبيعة الخدمات التي تقدمها وقد تتنوع وفق البيئة التي تنشأ فيها وكذلك وفق درجة تطور الاقتصاد الذي تخدمه ، إن أكثر أنواع المصارف شيوعاً وأهمها هي :

1- المصارف التجارية Commercial Banks :

وهي المصارف الاعتيادية التي نتعامل معها والتي هي موضوع دراستنا ، وفي أكثر أنواع المصارف انتشاراً وتقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل لتمويل الأعمال التجارية ولذلك سميت

بالمصارف التجارية ، كما إنها تعتمد على جذب الودائع الجارية في الغالب التي تمثل مصدر التمويل الأساسي لها وتتعامل بالصكوك.

2- المصارف المتخصصة Specialized Banks :

وهي المصارف التي تتخصص بتمويل قطاعات اقتصادية محددة وتقديم القروض لها ، إذ إن هذه القطاعات لا تحصل على التمويل اللازم لها من المصارف التجارية لأن القروض التي تحتاجها غالباً ما تكون بمبالغ كبيرة ولفترات طويلة في حين تتخصص المصارف التجارية بتمويل الأنشطة التجارية ولأمد قصير ، ولذلك عمدت الحكومات (لاسيما في البلدان النامية) إلى تأسيس المصارف المتخصصة لغرض تمويل عمليات البناء والاستثمار في هذه القطاعات.

وتتميز المصارف المتخصصة بأنها لا تعتمد في تمويلها على ودائع الجمهور كما هو الحال في المصارف التجارية بل تعتمد على مواردها الذاتية كرؤوس أموالها أو الاقتراض من سوق المال من خلال إصدار السندات أو الاقتراض من المصارف وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأخرى وبفوائد مخفضة وعلى ما تقدمه الحكومة لها من دعم.

إن هذه المصارف هي :

أ- المصارف الزراعية Agricultural Banks :

وهي المصارف التي تتخصص في تمويل القطاع الزراعي وتمنح قروضها إلى الفلاحين والمزارعين لتمويل أعمالهم الزراعية الاعتيادية من حراثة وتسميد ومكافحة الآفات الزراعية أو لأغراض إنشاء المشاريع الزراعية مثل حقول الدواجن أو تربية المواشي أو تمويل إقامة الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمادة أولية وما شابه.

ب- المصارف الصناعية Industrial Banks :

وتتخصص هذه المصارف بمنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للقطاع الصناعي وإقامة المشاريع الصناعية وتمويل العمليات الانتاجية في القطاع الصناعي.

ت- المصارف العقارية Estate Banks :

وهي المصارف التي تمنح القروض لتمويل عمليات البناء والإعمار في قطاع الإسكان والعقارات. وتمنح قروضها للمواطنين ذوي الدخل المحدود والموظفين لمساعدتهم على بناء أو تملك الدور أو الوحدات السكنية بمبالغ محددة وشروط ميسرة وفوائد مناسبة وتكون قروضها طويلة الأمد تسدد على أقساط صغيرة.

3- المصارف الشاملة Universal Banks :

وهي نوع من أنواع المصارف التي انتشرت مؤخراً وتقوم على أساس شمولية واتساع الخدمات التي تقدمها فهي تخدم جميع القطاعات الاقتصادية وتجذب أموالها من كل القطاعات وتقدم الائتمان لكل القطاعات فهي قد خرجت عن نطاق التخصص فالمصرف الذي كان يتخصص بتمويل التجارة أخذ يمارس عمليات التمويل طويل الأمد لقطاعات الزراعة والعقارات والصناعة ، والمصارف التي كانت متخصصة بتمويل القطاعات الإنتاجية أخذت تمارس التمويل التجاري قصير الأمد ، وبعبارة أخرى فإن الحدود قد زالت بين المصارف التجارية والمتخصصة وانتقلنا الى مرحلة تسود فيها الصيرفة الشاملة (Universal Banking).

4- مصارف الاستثمار Investment Banks :

وهذه المصارف تتخصص في إصدار وترويج الأوراق المالية المصدرة لأول مرة كالأسهم والسندات ، فهي تقوم بتعهد إصدار أو بيع أسهم الشركات المؤسسية حديثاً من خلال رعاية الاكتتاب وتمويل عملية البيع والترويج للإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات ، كما إنها تقدم خدماتها في ميدان تأسيس الشركات الجديدة ورعايتها والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لها وتقديم المشورة في بداية عمر هذه الشركات ، وتقوم أيضاً بترويج إصدارات الأسهم الخاصة بزيادة رأس المال عند قيام الشركات القائمة بزيادة رؤوس أموالها.

5- المصارف المركزية Central Banks :

وهي المصارف التي تتربع على قمة الجهاز المصرفي لكل دولة وتقوم بتقديم الخدمات المصرفية للدولة وتحكّر إصدار النقود الوطني وتدير حسابات الدولة وتحفظ باحتياطياتها من العملات الأجنبية وتدير الدين العام لها ، كما إنها تهيمن على الجهاز المصرفي من خلال قيامها بالإشراف عليه والرقابة على الائتمان وتنظيمه والمحافظة على استقرار أسعار صرف العملة الوطنية وهذه الوظائف مجتمعة تمثل مكونات السياسة النقدية ، وإن قيام البنك المركزي بممارستها أو أدائها تعطيه صفة السلطة النقدية في البلد.

6- المصارف الإسلامية Islamic Banks :

وهي المصارف التي تعمل على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في العمل المصرفي وتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الدين الإسلامي وتتجنب في معاملاتها كل ما من شأنه معارضة الشريعة ، فهي تحرم التعامل بالفائدة (الربا) وكل المعاملات المحرمة ، وقد نشأت هذه المصارف بصورتها الراهنة عام 1975 في دبي واستمر تطورها ونموها بوتائر متسارعة وتنتشر اليوم في كل الدول الإسلامية ، كما يمتد نشاطها إلى البلدان غير الإسلامية ، بعد أن برهنت على نجاحها وجدواها وضرورتها للفرد المسلم مستثمراً ومدخراً ومتلقياً للخدمات المصرفية.

7- مصارف المراكز النقدية Money centers Banks :

وهي المصارف التجارية الكبرى التي تؤسس في المراكز المالية الرئيسية.

8- مصارف المجتمع Society Banks :

وفي المصارف التجارية التي تتركز في مناطق محددة وتتخصص في خدمة المجتمعات في تلك المناطق وتلبية متطلباتها ، وترتكز على الادخارات والأعمال التجارية الصغيرة.

9- مصارف الادخار Saving Banks :

تتخصص في جمع وتنمية المدخرات وودائع التوفير وتنميتها وتقوم بمنح القروض للأفراد والعائلات.

10- المصارف التعاونية Cooperation Banks :

وهي مصارف تؤسس في نطاق الحركة التعاونية على مبدأ التعاون وتركز على خدمة وتمويل الأنشطة الزراعية فتقدم قروضها للفلاحين ومربي المواشي والمستهلكين الآخرين في المناطق الريفية لمساعدتهم على الحصول على السلع والخدمات.

11- المصارف الدولية International Banks :

وهي المصارف التجارية (و غير التجارية) التي تمنح قروضها قروضها في أكثر من بلد وتكون خدماتها عابرة للحدود وزبائنها من الأفراد والمؤسسات والحكومات من جنسيات مختلفة وتكون ودائعها وقروضها بعملات متعددة.

12- مصارف الجملة Wholesale Banks :

وهي مصارف تجارية كبيرة تخدم الحكومات والمؤسسات الكبرى وتقدم خدماتها إلى كبار رجال الأعمال وكبار المستثمرين.

13- مصارف التجزئة Retail Banks :

وهي مصارف صغيرة تخدم صغر الزبائن والعوائل ومحدودي الدخل ومنشآت الأعمال الصغيرة وتعتمد الانتشار الجغرافي الكثيف وتتعامل بوحدات صغيرة (ودائع صغيرة وقروض صغيرة).

14- مصارف المصرفيين Bankers Banks :

وهي مصارف تتخصص في تقديم بعض الخدمات للمؤسسات المصرفية مثل خدمات مقاسيه الصكوك والمتاجرة بالأوراق المالية.

15- المصارف الافتراضية Virtual Banks :

وهي المصارف التي تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية عبر الإنترنت ووسائل المعلوماتية والاتصالات الحديثة والهواتف النقالة فلا يكون لها موقع جغرافي محدد وليست لها فروع ، بل إن كل عملها يجري عبر الإنترنت والهواتف الخليوية ووسائل المعلوماتية الحديثة الأخرى.

خصائص المصارف التجارية :

تعد المصارف التجارية من المؤسسات الاقتصادية المتميزة ذات الدور الهام في اقتصاديات كل المجتمعات المعاصرة وهذه الأهمية جاءت بسبب خصائصها الآتية :

1- قبول الودائع بأنواعها المختلفة وأهمها الودائع الجارية التي يتم السحب عليها بالـصكوك ، وتعد الودائع الجارية من أهم مصادر أموال المصرف التجاري وأقلها كلفة لأن المصرف لا يدفع لأصحابها أية فوائد ، إلا أنها تتصف بأنها عرضة للسحب الفوري من قبل المودعين دون سابق إنذار مما يضع على المصرف التجاري واجب الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة طلبات السحب من قبل المودعين.

2- قيامها بخلق الائتمان إذ يؤدي نشاط المصارف التجارية إلى نشوء ظاهرة الودائع المشتقة أو ما يسمى خلق النقود أو خلق الائتمان ويحدث ذلك من خلال قيامها بالإقراض واحتفاظها بالودائع الجارية التي يجري السحب عليها بالـصكوك لتسوية المعاملات ، وهذه الخاصية مهمة لأنها تؤدي إلى توليد مقادير كبيرة من الأموال ووسائل الدفع التي تضاف إلى عرض النقد وتوفير الموارد المالية في الاقتصاد الوطني ، مما يدفع المصارف المركزية إلى دراسة هذه الظاهرة وأخذها بنظر الاعتبار عند صياغة السياسة النقدية والائتمانية للبلد وإدارتها ، وسنتعرض إلى هذه الظاهرة بالشرح والتحليل في الفصول القادمة إن شاء الله.

3- تقديم القروض قصيرة الأجل لتمويل الأنشطة التجارية ، وهذه الخاصية لصيقة بالمصارف التجارية منذ نشأتها ، إذ إن نشوء المصارف التجارية قد اقترن بوظيفة منح القروض قصيرة الأجل

إلى التجار لتمويل صفقاتهم التجارية التي كانت لآماد لا تتعدى أشهر قليلة ، إلا أن هذا لا يعني أنها لا تقدم أنواعاً أخرى من القروض ، فهي تقوم بذلك غير أن مهمتها الأساسية هي الإقراض قصير الأمد.

4- أنها تخدم جميع القطاعات الاقتصادية وتقدم خدماتها إلى جمهور عريض من الزبائن ، وهي تنتشر على عموم الرقعة الجغرافية للبلد ، وتعد أهم أنواع المصارف وأكثرها انتشاراً.

5- تتنوع خدماتها بشكل كبير وهذه الخدمات بازياد كماً ونوعاً وتتطور باستمرار مع تطور الحياة الاقتصادية وتعد حاجاتها ومتطلباتها.

أهداف المصارف التجارية :

تعمل المصارف التجارية من خلال نشاطها إلى تحقيق ثلاثة أهداف :

1- الربحية Profitability :

فالمصارف مؤسسات اقتصادية ربحية تسعى إلى الحصول على الأرباح المناسبة التي تساعد على البقاء والاستمرار وتمكنها من توزيع مقسوم أرباح مغرٍ للمساهمين أو على الأقل تكون كافية لسد الفوائد المدفوعة على الودائع والتكاليف التشغيلية الأخرى والأرباح هي دليل على نجاح الإدارة ، فإدارة المصرف التجاري تسعى لتعليم الأرباح لتعطي صورة للمالكين والمساهمين والجمهور والسلطات المختصة على إنها كفاءة وقادرة على أداء عملها بنجاح غير أن أرباح المصارف معتدلة على العموم وذلك لأن أسعار الفوائد المستلمة (التي هي أهم مصادر الإيرادات) محددة بنسب مستقرة نسبية فهي تقرر إما من قبل البنك المركزي أو من خلال عوامل السوق المختلفة كذلك فإن أجور الخدمات المصرفية (التي هي المصدر الثاني لأرباح المصرف) محددة سلفاً من قبل إدارة المصرف وفق ما هو سائد في السوق ، ولذلك فإن ازدياد أرباح المصرف رهين بحجم أعماله أي بمقدار ما يمنحه من قروض وبحجم ما يقدمه من خدمات وتحقق المصارف أرباحاً استثنائية إلا في حالة حصول تغيرات كبيرة ومفاجئة في أسعار الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تحتويها المحفظة الاستثمارية للمصرف ، وهذا احتمال لا يتفق كثيراً أو في ظروف استثنائية أخرى.

2- السيولة Liquidity :

أن المقصود بالسيولة هو تحويل الموجود (asset) إلى نقد بسهولة وسرعة ودون خسائر ، وهي بمعنى آخر قدرة المصرف (أو المؤسسة المالية) على الوفاء بالتزاماته المالية الاعتيادية والطارئة ببسر ، وهي في حالة المصرف تلبية طلبات المودعين السحب ودائعهم وطلبات المقترضين للحصول على القروض والسلف والتسهيلات المصرفية والسيولة في المصارف ذات أهمية مصيرية لأن المصرف يتعامل بالنقود وإن أهم مطلوباته هي ودائع زبائنه وإن أهم موجوداته في القروض إلى أولئك الزبائن ، لذلك فإن على المصارف أن تحتفظ دوماً بالسيولة الكافية لمواجهة طلبات الزبائن وإن أي أخفاق في تلبية طلبات الزبائن قد يضطر المصرف إلى إعلان إفلاسه فوراً ، إن الحد الأدنى من السيولة التي على المصرف الاحتفاظ بها هو المقدار الذي يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل التي يدين بها المصرف.

3- الأمان Safety :

إن ما يدفع الجمهور إلى التعامل مع الجهاز المصرفي وإيداع أموالهم فيه بالمقام الأول هو الأمان الذي يشعرون به والاطمئنان إلى أنهم أودعوا أموالهم في أيدٍ أمينة ، ولذلك فإن فقدان الأمان يعني ابتعاد الجمهور عن التعامل مع المصارف وبالتالي توقفها بالأمان إذن عامل أساسي في وجود المصارف أصلاً والمصارف تعمل على كسب ثقة الزبائن لإشعارهم بالأمان من خلال تجنب المخاطر والموازنة بين الربحية والمخاطرة ، فالمصرف يبتعد عن الدخول في استثمارات خطيرة لا تتصف بالأمان ، وهو يعمل على تنويع استثماراته واختيار موجوداته بعناية والعمل في مناطق جغرافية متباينة ومتنوعة ، وذلك من تنويع مصادر إيراداته ونشر أو استثماراته لتقليل احتمال المخاطرة ، إضافة لذلك فهو يقوم بدراسته أنشطته جيداً قبل الشروع في أي مشروع ، والاحتفاظ باحتياطات كافية ومتنوعة.

ان مفهوم الأمان الجانب آخر يتعلق بالحفاظ على أموال المودعين وموجوداتهم وأشياءهم الثمينة بمعنى ضرورة تميز مبنى المصرف أو المكان الذي يمارس في عمله بالأمان والحصانة ،

ولذلك فإن كل المصارف تعمل على توفير احتياطات الأمان من خلال اعتماد بنائيات متينة وغرف حصينة واجراءات حماية كافية.

التعارض والتكامل بين الأهداف الثلاثة :

أن طبيعة أهداف المصارف التجارية توحى لأول وهلة بوجود تعارض بينها ، وهذا التعارض هو المشكلة الأزلية التي تجابه ادارات تلك المصارف ، إذ إن تحقيق هدف السيولة يتطلب الاحتفاظ بمقادير كبيرة من النقد السائل في خزائن المصرف ، وهذا يعني تجميد هذه الأموال وعدم استثمارها مما يؤثر سلبياً على الربحية إلا أنه يحقق للمصرف سيولة جيدة ويحميه من مخاطر السيولة ، أما إذا أراد المصرف زيادة الأرباح فإن عليه استثمار أكبر مقدار من موارده المالية مما يعني تقليل السيولة وبالتالي التعرض إلى مخاطرتها ، وهكذا يتجسد التعارض بين هدفي الربحية والسيولة ، ومن ناحية أخرى فإن الحصول على الأمان يعني إن على المصارف أن تقوم باستثمارات بعيدة عن المخاطر بمعنى أن توفر ميزة الحماية والأمان ، وهذه الاستثمارات تتصف بأن عوائدها تكون منخفضة عادة كما في الاستثمار بالأوراق المالية الحكومية ذات الفوائد المنخفضة والمخاطرة القليلة أو المعدومة ، أو اللجوء إلى منح قروض قصيرة الأمد تتصف هي الأخرى بانخفاض مخاطرتها وقلّة الإيرادات المتأتية عنها.

وبالعكس فإذا أراد المصرف زيادة أرباحه فإن عليه المبادرة إلى الاستثمارات ذات الأرباح الأكبر التي تتصف بأن مخاطرها عالية.

وهكذا فإن التناقض والتعارض واضحان بين السيولة والربحية وبين الأمان والربحية ، ولذلك فإن جل عمل الإدارات المصرفية هو محاولة التوفيق بين هذه الأهداف من خلال المحافظة على التوازن بينها والعمل على الحصول على أكبر مقدار من الأرباح والمحافظة على أفضل سيولة ممكنة وأعلى أمان ممكن ، وذلك بجد ذاته مشكلة لا تنتهي.

الأشكال التنظيمية للمصارف التجارية :

ويقصد بها الهيئة والترتيب الإداري الذي يكون عليه المصرف وفق البيئة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يعمل فيها والتي تؤثر بشكل مباشر عليها ، وقد يتخذ المصرف هذا الشكل والهيئة بالصورة التي يراها أفضل من غيرها لأداء وظائفه ، ومن هذه الأشكال :

2- المصارف الفردية Unit Banks :

وهي المصارف التي لا تمتلك فروعاً بل تعمل على أساس وحدة واحدة ، وهي مصارف صغيرة تخدم مناطق محددة أو في مدينة واحدة ، وهذا النوع منتشر في الولايات المتحدة بسبب التطورات التاريخية التي مر بها هذا البلد عندما كانت المدن متباعدة وطرق المواصلات صعبة فكان لكل مدينة مصرفها الذي يخدمها وليست له فروع في غيرها من المدن ، فهذه المصارف ذات طبيعة محلية وتغطي بخدماتها منطقة جغرافية محددة وهي تخضع للقوانين والأعراف المحلية السائدة هناك وتخدم بينتها مقدمة الخدمات التي تناسبها ، ولازالت بعض الولايات الأمريكية تمنع تأسيس المصارف ذات الفروع التزاماً بهذا التقليد التاريخي.

2- المصارف ذات الفروع Branching Banks :

وهي الشكل الغالب من المصارف والأكثر انتشاراً في العالم أجمع ، إذ يعتمد المصرف إلى فن فروع متعددة له لتوسيع أعماله وزيادة عدد زبائنه وتقديم خدماته وإيصالها إلى أبعد مكان ممكن إذ تعمل الفروع وفق توجيهات وخطط وسياسات الإدارة العامة ، وتعتمد في توفير الموارد المالية على المركز فهي بذلك تواجه مشكلة السيولة بكفاءة أكبر لأن المصرف يمكن أن يناقل السيولة المتاحة له إلى حيث تكون هناك حاجة لها بسهولة وبسرعة ، وكذلك فإن الفروع تتعاون فيما بينها لتقديم الخدمات المختلفة والقروض لاسيما الكبيرة منها ، وتتعاون أيضاً مع المركز لإدارة شؤونها بطريقة أفضل ومواجهة المخاطر والأزمات معاً مما يحد من كثير من المخاطر ، إن الانتشار الجغرافي للفروع يزيد من الفرص الاستثمارية وبالتالي فإنه يؤدي إلى زيادة الإيرادات وصافي الأرباح ، ويسهل على الزبائن مهمة الحصول على الخدمات المصرفية عندما تكون الفروع قريبة منهم ، كما إنه ينشر

المخاطر لأنه يعمل في مناطق جغرافية متباينة من حيث الفرص الاستثمارية والظروف الاقتصادية السائدة وهذا ما يحقق مبدأ التنوع الذي هو أساس الحد من المخاطر.

3- مصارف المجموعة Group Banks :

وهي مصارف متعددة جهة واحدة تكون في شكل شركة قابضة Holding Company إلا أن كل مصرف منها يحتفظ بإدارته وشكله القانوني.

الشركة القابضة : هي الشركة التي تمتلك نسبة كبيرة من أسهم شركة أخرى بما يمكنها من السيطرة على إدارتها وتوجيهها وفق سياساتها ، وتعد الشركات الكبرى إلى هذا الأسلوب لغرض فرض سيطرتها على عدة شركات تتحول إلى (مجموعة) وتتميز مصارف المجموعة بأنها تعمل وفق سياسة موحدة من قبل إدارة الشركة القابضة التي تكون ذات إمكانيات مالية كبيرة وقدرة على الدخول وتنفيذ مشاريع كبيرة أو تقديم قروض كبيرة ، وهي وسيلة ملائمة للسيطرة على الشركات الأخرى عندما يصعب اندماجها ، كما إنها تتميز بقدرتها على التخلص بسهولة من الشركات التابعة عندما تريد ذلك ، أنشطة مصرفية هامة ومتميزة :

أ- المراسلة Correspondence :

المراسلة هي الخدمات التي تقدمها المصارف بعضها البعض الآخر في بلدانها عندما يكون المصرف المرسل في بلد آخر ، إذ تتبادل المصارف فتح الحسابات الجارية لكل منها لدى الآخر وفتح الاعتمادات المستندية وتحصيل مستحقاتها وتسديد التزاماتها ، وهي خدمة هامة تسهل العمل المصرفي وتسرع من تقديم الخدمات وتزيد من نوعها وكفاءتها ومن ذلك يتضح أن المصرف المرسل ليس نوعاً محدداً من المصارف ، إذ أن كل مصرف تجاري ومراسل لعدة مصارف تجارية أخرى في بلدان أخرى وكل مصرف لديه مئات المراسلين في كافة أنحاء العالم.

ب- الصيرفة الإلكترونية E. Banking والصيرفة المنزلية Home Banking :

أن الصيرفة الإلكترونية في التطور الأخير في العمل المصرفي الذي حدث نتيجة لتطور تقانة الاتصالات والمعلوماتية وانتشار خدمات الانترنت ، إذ استفادت المصارف التجارية من هذا التطور

لتحسين خدماتها وتطويرها وتوسيعها وتسريعها وتقليل العمل الورقي في المصارف وتحسين عملية خزن المعلومات واسترجاعها وتسهيل تحويل الأموال وتمكين الزبائن من السحب والإيداع وتشغيل حساباتهم دون الحاجة لمراجعة مبنى المصرف ، كما مكن المصارف من الاستمرار بالعمل على مدار 24 ساعة في اليوم ، ويدخل في نطاق هذا التطور استخدام الصراف الآلي وبطاقات الائتمان والصيرفة المنزلية التي تمكن الزبون من تسديد مدفوعاته وتحويل أمواله والحصول على الخدمات المصرفية المختلفة عبر حاسبه الإلكترونية وهو جالس في منزله أو في مكتبه أو بواسطة هاتفه الخليوي أينما كان.

3- الصيرفة الخاصة Private Banking :

وهي خدمة تقدمها أنواع محددة من المصارف التجارية التي تتخصص في تقديم خدماتها إلى فئات معينة من الزبائن الأغنياء الذين يطلبون خدمات محددة وبمواصفات ومعايير تتناسب مع مراكزهم المالية واحتياجاتهم الخاصة ، وقد نشأ هذا النوع من المصارف في دول أوروبا الغربية لخدمة العوائل الغنية التي تطلب خدمات مصرفية ثلاثتها.

التحديات التي تجابهها المصارف في عالم اليوم :

لقد هيمنت المصارف على القطاع المالي لقرون عديدة فقد احتكرت تقريباً مهام منح الائتمان وحفظ الودائع وخدمات الاستثمار والادخار والدفع والحماية من المخاطر وخدمات الوصاية وغيرها ، إلا أن الفترة الراهنة تشهد تضاؤل الحصة السوقية للمصارف لمصلحة مؤسسات منافسة أخذت تستحوذ على أجزاء هامة من السوق المالية في الولايات المتحدة كانت المصارف التجارية تستحوذ على 2 / 3 من كل موجودات السوق المالية منذ قرن مضى ، أما الآن فإنها لا تستحوذ إلا على اقل من ربح موجودات السوق المالية ، ويتخوف المراقبون من أن تؤدي عملية تآكل الحصة السوقية للمصارف إلى اضمحلال دور المصارف التجارية أو حتى اختفائها.

ويرى بعض المختصين إن تضاؤل دور المصارف يعود إلى عوامل متعددة من بينها القيود التي تضعها الحكومات على الجهاز المصرفي وتحد من قدرته على الحركة ومنافسة المؤسسات

المالية الأخرى ، والسبب الآخر هو كثرة عدد المصارف بأكثر مما تحتاجه السوق المالية مما يؤدي إلى عدم قدرة كثير منها على الصمود في السوق ، كما إن تغير البيئة المحيطة بالمصارف وتجدد الحاجة إلى منتجات مالية جديدة وتطور أدوات العمل المالي والمصرفي ونشوء خدمات جديدة تحت ظل التطور وطلبات الزبائن والتطور التكنولوجي وتعدد المؤسسات المالية التي تقدم مثل هذه الخدمات لقد قلل من الحصة السوقية للمصارف في السوق المالي.

الأزمات المالية وأثرها على القطاع المصرفي :

رغم إن الأزمات هي من الظواهر الملازمة النظام الاقتصادي الرأسمالي إلا أن الأزمة المالية التي ضربت العالم الرأسمالي بين عامي 2007 - 2009 كانت الأشد تأثيراً على الأنظمة المصرفية في غالبية دول العالم في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي وانكلترا واليابان ، إذ إنها أثرت على المصارف التجارية بالدرجة الأولى منه فأدت إلى انهيار كبرى المصارف العالمية وافلاسها وتعرض البقية الباقية إلى خسائر كبيرة وإلى مشكلات مستعصية في السيولة لم تحل إلا بتدخل المصارف المركزية والحكومات عبر حملات الإنقاذ المالي الكبرى التي تمت عبر سياسات نقدية توسعية عرفت بحملات التسهيل الكمي (Quantitative Easing) أو التسهيل الائتماني الذي سنتطرق له لاحقاً إن شاء الله كما انهارت أسعار الأسهم والموجودات المالية مما عرض الأسواق المالية والمستثمرين فيها إلى خسائر كبيرة عصفت بالكثير منهم ولم تسلم المؤسسات المالية الأخرى كصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار ومؤسسات الإقراض واتحادات الائتمان من الآثار السلبية للأزمة.

لقد حظيت هذه الأزمة بالكثير من الاهتمام والتحليل لشدة أثرها على القطاعين المالي والمصرفي في الدول الأوربية وفي الولايات المتحدة بل وفي العالم كله وكانت الدراسات تركز على ضرورة استخلاص الدروس من الأزمة لغرض عدم تكرارها مرة أخرى ولغرض الوصول إلى الحلول الكفيلة بمعالجة اسبابها ولقد كانت الحصيلة هي إن الأزمة حدثت للأسباب التالية :

1- طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي : فالاقتصاد الرأسمالي يتصف بأن الأزمة والدورات الاقتصادية صفة ملازمة له وهو نظام مولد للزمات بسبب طبيعة علاقاته وآلياته.

2- المضاربة : يتصف الاقتصاد الرأسمالي بأنه اقتصاد مالي وافتراضي* أكثر مما هو اقتصاد حقيقي فقيمة الموجودات المالية فيه تفوق كثيراً قيمة الموجودات الحقيقية ، ويجري تداول هذه الموجودات في الأسواق المالية بمبالغ تفوق بأضعاف معدلات تداول الموجودات الحقيقية وبمبالغ تفوق بعشرات المرات مقدار الناتج المحلي الإجمالي لدولة ، وإن تداول هذه الموجودات يتم عبر عمليات مضاربه مستمره (فبدون المضاربة لا توجد أسواق مالية) كما يعبر عن ذلك بعض الاقتصاديين ، وإن هذه المضاربة قد تخرج عن الحدود المرسومة لها أو إنها تتجاوز ضوابط ومحددات الأسواق المالية ، فتتضخم عندئذ أسعار الموجودات وتخرج عن نطاقها المعهود فتحدث لها ارتفاعات غير منطقية (فقاعات سحرية) يعقبها انهيار سريع للأسعار كما حدث اثناء الأزمة المالية عام 2008.

3- الفساد : لقد أشار كثير من المسؤولين الغربيين خصوصاً إلى أن بعض أسباب الأزمة تعود إلى الفساد المستشري في الأسواق المالية وعدم الالتزام بالضوابط المعتمدة وشبه الاتهامات السرية والمضاربات غير الشرعية التي قادت إلى الأزمة.

4- عدم الشعور بالمسؤولية من قبل الدول الغربية والمؤسسات والأفراد أيضاً وتمثل هذا الأمر برفض تلك الدول أن تقوم بجهد جماعي لمعالجة الأزمة أو أن تتخذ إجراءات جماعية إلا بعد أن رأت أن الأزمة تتطور بشكل يهدد النظام الاقتصادي الرأسمالي برمتها ، وظلت تتهرب من اتخاذ جهود دولية لحل الأزمة وتصر على أن تعالجها وفق رؤيتها ووفق مصالحها الخاصة حتى لو كان ذلك على حساب الأطراف الدولية الأخرى ، لأنها تعلم جيداً أن معالجة الأزمة جذرياً يقوم على أساس اصلاح نظام النقد الدولي وإصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وزيادة مساهمة الدول الأخرى في إدارة الاقتصاد العالمي وهذه كلها تقوض هيمنة تلك الدول على الاقتصاد العالمي.

5- العولمة : لقد أدت العولمة لاسيما في مجال الأسواق المالية إلى جعل العالم سوقاً مالية واحدة تنتقل الأموال فيها بحرية على نطاق الكرة الأرضية كلها ، يدعم ذلك وسائل اتصالات سريعة بطريقة

* الاقتصاد الافتراضي يقصد به القطاع الذي يتم فيه تداول المشتقات والعقود المستقبلية والتي تعبر عن قيم افتراضية وليست حقيقية وأصبح حجمه كبير جداً يقدر بالتريليونات من الدولارات في أسواق خاصة بهذه العقود.

يعجز المراقب عن إدراك أبعادها ، وأن سرعة انتقال الأموال ((بطرق غير معروفة)) كما عبر عن ذلك احد خبراء صندوق النقد الدولي ، يعني في الجانب الآخر منه سرعة انتقال عدوى الأزمات ، فمجرد انهيار بورصة في أقصى أطراف الأرض نجد صدها في انهيار بورصات في الطرق الأخرى ، وإن أي حدث هام في بعض الأسواق المالية الأمريكية تراه ينعكس فوراً على نبض أسواق العالم كلها ، وهكذا فكما إن للعولمة مزاياها فإن لها مساوئها التي تجسدت في هذه الأزمة.

6- اقتصاد الديون : يتصف الاقتصاد العالمي اليوم بأنه قائم على الديون فالدول كلها مدينة سواء بعضها البعض او للمؤسسات المصرفية الدولية والمحلية أو الجمهور والمؤسسات الإنتاجية كلها مدينة للمصارف ، فالمعروف إن المؤبدات تمول رأسمالها التشغيلي بالديون وبالاقتراض من الأسواق المالية ومن المصارف والجمهور والمجهزين ، وهي تقوم بذلك بناء على مبدأ " إن التمويل المقترض أقل كلفة من التمويل الممتلك " ، ولهذا نجد الكل مدينة ، وإن أي انهيار في سلسلة الديون هذه سيجر إلى أحداث مالية قد تقود إلى أزمة مالية أو أزمة سيولة تعرض عدداً كبيراً من المصارف إلى الخطر ، فالاقتصاد المالي يقوم على الائتمان بالدرجة الأولى ، من ناحية أخرى ما نجد أن إجمالي الديون يفوق في غالبية الدول الناتج القومي الإجمالي إن النتيجة التي تترتب على مثل هذا الوضع هي هشاشة النظام الاقتصادي العالمي وسرعة تعرضه إلى الهزات وهشاشة وضعف المراكز المالية للشركات والمؤسسات وان احتمالات الانهيار قائمة في كل وقت.

7- ضعف وعدم استقرار نظام النقد الدولي : ظل نظام النقد الدولي معرض الى الهزات والضعف منذ نشوئه في أعقاب اتفاقية برتن وودز عام 1945 ، والسبب الرئيسي في ذلك أنه قام على ساق واحدة عندما كرس الدولار كعلة احتياطية أساسية للعالم اجمع ، كما انه وضع الإدارة الاقتصادية العالم في يد مؤسسات محددة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التسويات الدولية والأسواق المالية الكبرى وهذه المؤسسات تهيمن عليها دول معينة تحاول دائماً أن تقود وأن توجه نظام النقد الدولي لمصلحتها فقط ، وقد أثبتت الأحداث المتلاحقة ذلك لا سيما عند نشر هذه الأزمة وغيرها من الأزمات لقد اضطر العالم تحت ضغط الأزمات المتلاحقة إلى الخروج عن قواعد بريتون وودز كلها واحدة تلو الأخرى حتى لم يعد من نظام النقد الدولي إلا الاسم فقط ،

حيث ترك للسوق تقرير أسعار الصرف للعملات الرئيسية وأسعار الموجودات المالية والعناصر الأخرى لذلك النظام.

المؤسسات المالية التي تنافس المصارف :

هناك كثير من المنافسين للجهاز المصرفي من المؤسسات المالية غير المصرفية الذين يقدمون أشكالاً متعددة من الخدمات المالية والمصرفية مما يؤدي إلى تآكل الحصة السوقية للمصارف التجارية ويدعوها إلى بذل جهود استثنائية للوقوف بوجه هذه المنافسة وتقديم خدمات جديدة ومبتكرة تؤمن لها الدفاع عن حصتها السوقية أو المحافظة عليها على الأقل ومن هؤلاء المنافسين :

1- مؤسسات الادخار Saving Institutions :

وتتخصص بجمع المدخرات واجتذاب ودائع التوفير واستخدام الأموال المتجمعة الغرض من أنواع متعددة من القروض والائتمان المنزلي والاستهلاكي للأفراد والعوائل الذين غالباً ما يفضلون التعامل مع مثل هذه المؤسسات التي تقدم خدمات خاصة للمجتمعات المحلية المحيطة بها.

2- اتحادات الائتمان Credit Unions :

وهي في الغالب تعاونيات مالية غير ربحية تعمل وفق مبادئ العمل التعاوني إذ يتجمع عدد كبير من المشتركين الذين يودعون اشتراكاتهم وفوائضهم المالية في صورة ودائع لدى هذه الاتحادات التي تمنح القروض لأعضائها عند حاجتهم لها وتقدم خدمات مصرفية متعددة مثل القروض الاستهلاكية والتجارية وبأسعار فائدة تقل عن أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية كما تستقبل الودائع الآجلة (الثابتة) بأسعار فائدة أعلى من أسعار السوق ، كما تصدر بطاقات الائتمان والكفالات ، وهي تتمتع بسماحات ضريبية لأنها مؤسسات تعاونية لا ربحية.

3- المصارف الثانوية Frings : وهي تقدم قروضاً صغيرة عالية المخاطر وبمعدلات فوائد مرتفعة لمحدودي الدخل وأصحاب الرواتب ومنافذ صرف الصكوك والمتاجر الصغيرة.

4- صناديق سوق النقد Money Market Funds :

وهي صناديق استثمار مشترك تجمع السيولة من الأفراد والمستثمرين والمؤسسات وتوظفها في استثمارات في الأوراق المالية ذات النوعية العالية وأمد الاستحقاق القصير.

5- صناديق الاستثمار المشترك Mutual Funds :

وهي شركات استثمارية تجتذب مدخرات الأفراد لتستثمرها في توليفات من الأسهم أو السندات أو الأدوات المالية الأخرى فتيهم حصصاً فيها تمثل كل حصة توليفة مختارة من هذه الأسهم والسندات المدارة جيدة وذات العوائد شبه المضمونة ، وتستلم كل حصة أرباحاً من مجموع الأرباح التي تحققها توليفة الموجودات التي يحتفظ بها أو يمتلكها أو يديرها الصندوق.

6- صناديق التحوط Hedging Funds :

وهي صناديق تتبع توليفة مختارة بعناية من الموجودات إلى المستثمرين الكبار والمستثمرين الذين يبحثون عن الأرباح العالية والمضمونة ، وتتضمن استثماراتها أنواعاً مختلفة من الموجودات التي تنطوي على مخاطر مرتفعة وتقدم أرباحاً عالية بالمقابل مثل العقارات والمشتقات والقروض الممنوحة إلى الشركات المتعثرة والجديدة والموجودات الخطرة الأخرى وتتصف بأنها تحقق أرباحاً استثنائية وشبه دائمة بغض النظر عن تحركات الأسواق المالية.

7- السماسرة والدالون في الأوراق المالية Security Brokers and Dealers :

وهم أعضاء في البورصات يبيعون ويشتررون الأوراق المالية نيابة عن زبائنهم أو لحسابهم الخاص ، ويقدمون خدمات الاكتتاب للإصدارات الجديدة من الأسهم وأدوات الدين كما يقدمون الخدمات والاستشارات المالية عن أحوال السوق والقضايا المالية الأخرى لزبائنهم وللجمهور.

8- شركات التمويل Finance Companies :

وهي شركات تقدم القروض إلى المؤسسات التجارية والأفراد والعوائل مستخدمة الأموال المقترضة من السوق المفتوح ومن المؤسسات المالية الأخرى ، كما تقوم بشراء الذمم المدينة من زبائنهم.

9- الشركات المالية القابضة (FHCs) Financial Holding Companies :

وهي شركات مالية كبرى تستحوذ على كل أو معظم أسهم شركات أخرى لتكون تحت مظلتها أو تحت سيطرتها أو إنها تعمل وفق توجيهات تلك الشركات ومن أمثلتها شركات بطاقات الائتمان وشركات التأمين وشركات التمويل التي تعمل تحت مظلة واحدة.

10- شركات التأمين على الحياة والحوادث والملكية :

Life , casualty and property Insurance Companies :

وهي الشركات التي تحمي من المخاطر التأمينية (القابلة للتأمين) عبر تقديم الخدمات التأمينية للجمهور والمؤسسات ونظراً لمواردها المالية الكبيرة فإنها من اللاعبين الأساسيين في الأسواق المالية.

الفصل الثامن / عرض النقود والعوامل المحددة

س/ لماذا هناك أهمية لدراسة عرض النقود في الاقتصاد وأهميته من خلال دراسة النظرية النقدية؟
 ج/ تبرز أهمية دراسة عرض النقود من خلال دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية لأي بلد سواء كانت مشكلة تضخم أو مشكلة ركود ، فيمكن التعرف على نوع المشكلة وخصوصاً عندما يتم قياس وتقدير الكتلة النقدية في اقتصاد بلد ما ومقارنته بالكتلة السلعية ، فعندما تكون كمية النقود أكبر مما موجود من سلع فيعني ذلك وجود مشكلة (التضخم) وبذلك يستطيع البنك المركزي كأعلى سلطة نقدية تشخيص المشكلة الاقتصادية والتي تتضمن حلول يضعها البنك المركزي من خلال مشكلة تضخم يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة نقدية (انكماشية) يهدف إلى تخفيض عرض النقود (توسعية) عندما تكون هناك مشكلة ركود حيث (طرح سيولة).

هناك عدة مفاهيم وتعريف لعرض النقود اختلف الاقتصاديون عليها ولعدة أسباب منها درجة تطور أو تخلف القطاع المصرفي في النقود ومنها تطور درجة الاقتصاد وأن جميع هذه العوامل تلعب دوراً رئيسياً في وجود عدة مفاهيم لعرض النقود وتشمل ما يلي :

1- المفهوم (الضيق) لعرض النقود (MS_1) :

النقد السائل لدى الأفراد + ودائع تحت الطلب = MS_1

قبول فوري صادرة بموجب (صك) حساب جاري

قانون سيولة من الدرجة الأولى قبول عام (ودائع توفير)

س + و ت

من خلال هذا المنطلق يوضح أن النقود وسيلة للمبادلة نلاحظ أن وظيفة النقود مقتصرة على وظيفة واحدة وهي (وسيط للمبادلة).

2- المفهوم (الواسع) لعرض النقود (MS₂) :

$$MS_2 = MS_1 + \text{ودائع التوفير فائدة أقل} + \text{ودائع قصيرة الأجل فائدة عالية}$$

أما النقود هنا تؤدي أكثر من وظيفة كوسيط للمبادلة (MS₁) والوظيفة الأخرى مخزن للقيمة (وودائع توفير وودائع قصيرة الأمد).

3- المفهوم الأوسع (MS₃) :

$$MS_3 = MS_2 + \text{ودائع طويلة الأمد (فائدة عالية جداً لطول الفترة)}.$$

نلاحظ من المعادلة أن النقود تؤدي عدة وظائف.

4- المفهوم الأشمل (السيولة العامة) (MS₄) :

$$MS_4 = MS_3 + \text{حوالات الخزينة لدى الأفراد (6) أشهر (Max)} + \text{سندات خزينة لدى الأفراد أو فائدة أعلى لطول الفترة}.$$

حوالات الخزينة :

هي أوراق مالية حكومية تصدر من الخزينة المركزية ، لذلك سميت هكذا فإن مدتها (6) أشهر ويقوم البنك المركزي بتسويقها إلى المصارف التجارية والأفراد والهدف من ذلك هو التأثير في عرض النقود سلباً أو ايجاباً.

سندات الخزينة :

هي أوراق مالية حكومية تصدر من الخزينة مدتها أكثر من سنة (5 - 10) سنوات ويقوم البنك المركزي بتسويقها بيعاً أو شراءً إلى المصارف التجارية أو للأفراد.

الاقتصاد الافتراضي (ويقصد به القطاع الذي يتم فيه تداول المشتقات والعقود المستقبلية والتي تعبر عن قيم افتراضية وليست حقيقية واصبح حجمه كبيراً جداً يقدر بالتريليونات من الدولارات في اسواق خاصة بهذه العقود)

س/ ما هي استخدامات الحوالات والسندات ؟

ج/

1- لغرض التأثير على عرض النقود سلباً أو ايجاباً فإذا قرر البنك المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه تقوم ببيع الحوالات والسندات إلى الأفراد أو المصارف التجارية.
أما في الحالة التوسعية فبالعكس يقوم بشراء الحوالات والسندات من الأفراد والمصارف التجارية.

2- يستخدم كغطاء نقدي للعملة المصدرة من البنك المركزي في حالة عدم توفر غطاء أجنبي.

3- تستخدم الحوالات والسندات لغرض تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وتسمى بـ (التمويل بالدين العام) يعني الحكومة مدينة ولأفراد هم الدائن العام.
ملاحظة : علماً أن العالم المتقدم وصل إلى مفهوم أوسع MS_5 حيث يشمل هذا التعريف النقود الالكترونية.

محددات عرض النقود :

هناك عدة عوامل تؤثر في عرض النقود وتكون محدودة وهذه العوامل تكون مستخدمة من قبل عدة جهات تؤثر في عرض النقود وتشمل هذه الجهات ما يلي :

* أولاً : البنك المركزي C.B :

وهو مؤسسة (نقدية) حكومية تهدف إلى استقرار قيمة العملة ومراقبة عرض النقود ومراقبة عمل المصارف التجارية لذلك تطلق عدة تسميات على البنك المركزي منها :

- بنك الإصدار أي الذي يقوم بإصدار النقود.

- بنك الدولة جميع نقود الدولة تكون لديه.

- بنك المصارف : الملجأ الوحيد للإقراض.

لذلك فإن مهمة البنك المركزي تكون تنفيذ السياسة النقدية وتحليل هذه الأهداف من خلال

استخدامه لعدة أهداف :

1- نسب الاحتياطي :

أ- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) :

وهي نسبة تحدد من قبل البنك المركزي وتفرض على كافة المصارف التجارية وتفرض هذه

المصارف التجارية (ن ، ت) على إجمالي ودائع تحت الطلب.

حيث أن من شأن عرض النقود سلباً أو ايجاباً فإذا قرر البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية

فأنه يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني بمعنى أن استقطاع نسبة أعلى من المصارف التجارية وهذا

بدوره يقلل من قابلية المصارف من خلق نقود جديدة نستنتج إذاً (أن زيادة نسبة (ن ، ت)

الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض في عرض النقود والرصيد النقدي إذاً هناك تناسب (عكسي)

بين (ن ، ت) وبين عرض النقود.

ب- نسبة الاحتياطي للودائع الآجلة (ن ، ل) :

وهي عبارة عن نسبة تمدد من قبل البنك المركزي وتفرض على المصارف التجارية وتقوم

المصارف باستقطاع هذه النسبة من اجمالي رصيد الودائع الآجلة فقط.

وأن هذه النسبة ممكن للمصارف التجارية تحتفظ بجزء منها إليها وذلك تحسباً لسحب مفاجئ

أو لاستخدام هذه النسبة لأغراض منح القروض أيضاً.

ج- نسب احتياطي النقدي الزائد (ن ، ز) :

وهي نسبة تحدد من قبل (المصارف التجارية فقط) وتحتفظ المصارف بهذه النسبة بهدف

استخدامها لتلبية السحب المفاجئ للأفراد وكذلك في مواسم معينة كالأعياد ، ويكثر السحب من

الودائع وبالتالي تستطيع المصارف التجارية لتلبية سحب الأفراد وهذه النسبة (تؤثر عكسياً في

الرصيد النقدي وعرض النقد).

* ثانياً : سعر الخصم Discount rate :

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي يحصل عليه بتقديم قرض إلى المصارف التجارية وتستخدم القروض المقدمة من قبل البنك المركزي في حالات عديدة منها عندما تنخفض السيولة لدى المصارف التجارية وتحتاج إلى سيولة لتلبية السحب المفاجئ ، من قبل المودعين وحالة أخرى عند وجود مشكلة الركود الاقتصادي فيلجأ البنك المركزي إلى منح قروض بسعر خصم منخفض وذلك لزيادة مقدرة المصارف في توظيف هذه القروض ومنحها للأفراد بهدف تشجيع الاستثمار والحد من البطالة وتنشيط الاقتصاد.

مهم جداً :

أن سعر الخصم يتناسب عكسياً أيضاً مع عرض النقود وذلك لأن سعر الخصم يسير بنفس الاتجاه مع سعر الفائدة (الدائن).

تعريف الدائن :

(هو عبارة عن سعر فائدة محدد بنسبة من قبل المصارف التجارية ويحصل عليه المصرف عندما يقوم بإقراض الأفراد) لذلك فإن سعر الخصم يؤثر بشكل مباشر على سعر الفائدة الدائن ويتناسب معه طردياً.

سعر الخصم يؤثر فقط على عرض MS النقود ولا يؤثر على الرصيد النقدي ويظهر تأثير سعر الخصم على عرض النقود من خلال (مضاعف الائتمان).

مضاعف الاستثمار : هو مقدار الزيادة في الدخل عندما يتم استثمار أو توظيف وحدة نقدية واحدة.

مضاعف الائتمان : هو مقدار الزيادة في عرض النقود عندما يتم تقديم ائتمان أو قروض بمقدار وحدة نقدية واحدة.

* الائتمان أوسع وأشمل من النقود.

* الائتمان نقدي وعيني بينما القروض نقود فقط.

* إذا زاد سعر الخصم فأن سعر الفائدة الدائن يزيد.

ملاحظة : أن (ن ك) و (ن ل) و (ن ز) دائماً تتناسب عكسياً.

* ثالثاً : عمليات السوق المفتوحة (O. M. O.) :

وهو دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية (حوالات الخزينة + سندات الخزينة) ويقوم البنك المركزي باستخدام آلية البيع لهذه الأوراق إلى المصارف التجارية والأفراد عندما يهدف إلى تخفيض عرض النقود بمعنى (سياسة نقدية انكماشية) حيث يؤدي إلى انخفاض الرصيد النقدي للمصارف التجارية وانخفاض السيولة النقدية لدى الأفراد والعكس صحيح عندما يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود (سياسة نقدية توسعية) فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية (السندات والحوالات من الأفراد ومن المصارف التجارية).

ملاحظة : تستخدم الأوراق المالية الحكومية (سندات وحوالات) للأغراض التالية :

أ- لغرض التأثير في عرض النقود سلباً وإيجاباً.

ب- لغرض تمويل عجز موازنة الدولة وتسمى بطريقة (الدين العام).

ج- تستخدم الأوراق المالية كغطاء محلي للعملة الصادرة من البنك المركزي في حال عدم توفر (غطاء أجنبي للعملة).

* ثانياً : الأفراد المودعين :

إن الأفراد المودعين أو المقترحين يؤثرون بشكل مباشر على عرض النقود والرصد النقدي وذلك من خلال سلوك هؤلاء الأفراد وكما يلي :

1- الأفراد المودعين : حيث يقوم هؤلاء أما بالإيداع أو بالسحب لذلك ستظهر لدينا نسبة معينة تحتوي على السحب والإيداع ويمكن أن لزمنا بهذه النسبة (ب).

$$ب = \frac{\text{السحب}}{\text{الإيداع}} = \frac{س}{وت}$$

إذا سحبنا أن نسبة فأن ب تنخفض عرض النقود ، أما إذا ودعنا مبلغ فأن ب ترتفع يزداد عرض النقود.

إن آلية الإيداع لدى المصارف عندما تزداد فيعني ذلك زيادة في الرصد النقدي وزيادة مقدرة المصارف في (خلق) نقود جديدة وذلك بتأثير ما يسمى (المضاعف النقدي) : هو مقدار الزيادة في عرض النقود الناتجة عن زيادة الرصيد النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة.

وكذلك فأن الأفراد المودعين قد يلجأ إلى السحب من الوديعة عند الحاجة وبالتالي فأن الرصيد النقدي ينخفض وبالتالي تنخفض مقدرة المصارف في خلق نقود جديدة ويكون عمل المضاعف النقدي سالب تنتج إذن أن النسبة (ب) تتناسب عكسياً مع عرض النقود والرصيد النقدي.

$$\text{هـ} = \frac{\text{ودائع آجلة}}{\text{ودائع تحت الطلب}}$$

المفاضلة ما بين اختيار وديعة آجلة تخضع لاستقطاع نسبتين هما (ن ، ت) (ن ، ل) ، مما يؤدي إلى انخفاض الرصيد النقدي بمقدار أكبر أما في حالة اختيار المودع وديعة تحت الطلب فأنها تخضع لاستقطاع نسبة واحدة فقط وهي (ن ، ت) بمعنى آخر نستنتج أن النسبة (هـ) تتناسب عكسياً أيضاً مع الرصيد النقدي وعرض النقود.

* ثالثاً : المصارف التجارية :

إن قرار الأفراد بالاقتراض من المصارف التجارية قد يؤثر في الرصيد النقدي وعرض النقود ويتأثر الاقتراض بالمحددات التالية :

أ- السياسة الإقراضية للمصارف :

حيث تتأثر هذه السياسة من خلال المحددات التالية :

1- وجود التضخم والذي يؤثر بشكل مباشر على قيمة النقود وبالتالي يؤثر على سعر الفائدة سالب القيمة وفي وجود حالة من التضخم ووجود كميات كبيرة من النقود ووجود مشاريع فأن النشاط

الإقراضي للمصارف يزداد وبالتالي يؤدي إلى زيادة في خلق النقود ومما يؤدي إلى تفاقم حدة التضخم.

2- يعتمد على الإدارة لكل مصرف حيث توجد إدارات تكون ذات (سياسة حذرة) جداً والسبب هو تخوف هذه الإدارات من منح الاقتراض بصورة كبيرة لأنها قد تؤدي إلى تعثر تسديد القروض وبالتالي فإن زيادة نسب التعثر في التسديد تؤدي إلى تعرض المصارف إلى أزمة سيولة وقد تنتهي هذه الأزمة بإعلان إفلاس المصرف ، أما (السياسة المتناقلة) فأنها قد تؤدي إلى نفس النتائج لأن منح القروض بدون ضمانات أو بطريقة متساهلة قد يؤدي إلى تعرض المصارف إلى أزمة سيولة وبالتالي تصل إلى مرحلة الإفلاس أيضاً كما حدث في الأزمة المالية (أزمة الإفلاس) الأخيرة للولايات المتحدة عام (2007).